

Distr.: General
6 February 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٤

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل
التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة
والمجلس في مجال السياسات

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي
يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها
منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، يقدم هذا التقرير^(١) لمحة عامة عما أُحرزَ من
نتائج وأُخذ من تدابير ونُفذ من عمليات في إطار متابعة الاستعراض الشامل الذي يجري
كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وللمرة الأولى، يدمج
هذا التقرير تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل
التنمية وتنفيذ الاستعراض الشامل، على نحو ما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب
قراره ٥/٢٠١٣.

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

(أ) يُعزى التأخر في تقديم هذا التقرير إلى المشاورات المكثفة التي أجريت مع جهاز الأمم المتحدة
الإنمائي وإلى الجهود الاستثنائية التي استلزم بذلها لجمع البيانات نتيجة لتغيير توقيت الجزء المتعلق
بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سُنظر خلاله في التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

210214 210214 14-22960 (A)



وعلى نحو ما طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٥/٢٠١٣، استُحدث إطار موحد ومتسق وشامل لرصد الاستعراض الشامل والإبلاغ عنه، بمسك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بزمائه بالكامل. وقد واءمت كيانات عدة تابعة للأمم المتحدة خططها الاستراتيجية الجديدة مع الاستعراض الشامل سواء لجهة التوقيت أو المضمون. وأحرز تقدم لا بأس به بشكل عام في العديد من ولايات القرار المتعلق بالاستعراض الشامل، رغم تفاوته في بعض المجالات المتصلة بالأداء المتسق والفعال لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

وما برحت أشكال أخرى من التدفقات المالية إلى البلدان النامية تنمو بوتيرة تفوق تلك التي يشهدها مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية، إذ لا تبلغ حصة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية سوى ١٧ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية أو ما يعادل ٢٣,٩ مليار دولار. ومن هذه الحصة، تبلغ حاليا المساهمات الأساسية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية تقف ٦,٧ مليارات دولار أو ما نسبته ٢٨ في المائة، ما يسلط الضوء تاليا بشكل إضافي على القضايا الحيوية المتعلقة بالكتلة الحرجة واسترداد التكاليف.

ويبرز هذا التقرير ضرورة وضع المتابعة الفعالة للاستعراض الشامل ضمن السياق الآخذ بالتطور لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وضرورة قيام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بالتفكير على المستوى الداخلي في مسألة اتساق السياسات وتكييفها مع الغرض الذي وُضعت من أجله في سياق التغييرات التي تشهدها آفاق التعاون الإنمائي الجديدة ومجمل البيئة العالمية. وقد شقت أيضا العمليات الحكومية الدولية الأخيرة، ومنها إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مسارات عمل عدة لتحسين الاتساق على نطاق المنظومة في السياسات والتنفيذ.

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - مقدمة
٨	ثانيا - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
١١	ألف - المساهمات
٢٠	باء - النفقات
٢٢	جيم - الأنشطة المتصلة بالتنمية
٣٦	دال - الموارد غير الأساسية واسترداد التكاليف
٤٢	ثالثا - المساهمة في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية
٤٥	ألف - القضاء على الفقر
٤٧	باء - زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الإقليمي
٥١	جيم - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية
٥٢	دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٥٥	رابعا - تحسين سير عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي
٥٥	ألف - تحسين عملية إعداد البرامج
٥٧	باء - تقوية نظام المنسق المقيم
٦٠	جيم - تعزيز تبسيط ومواءمة ممارسات العمل
٦٦	دال - تحسين الإدارة القائمة على النتائج
٦٨	خامسا - الرصد والمتابعة
٧١	سادسا - خاتمة
	المرفقات
٧٥	الأول - ملاحظة تقنية بشأن التعاريف والمصادر والتغطية
٨٠	الثاني - إطار رصد الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات والإبلاغ عنه

الجدول

- ١ - نفقات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ٢٠٠٧-٢٠١٢
- ٢ - الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، ٢٠١٢
- ٣ - صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" عام ٢٠١٢
- ٤ - بيانات تفصيلية رفيعة المستوى لخطط الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ للبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة
- ٥ - مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي مع دورة الاستعراض الشامل

الأشكال

- الأول - التغير في القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية العالمية في الفترة ١٩٩٧-٢٠١٢
- الثاني - تمويل الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢
- الثالث - تمويل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية حسب النوع: ٢٠١٢
- الرابع - متوسط معدلات النمو السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية
- الخامس - التغير الحقيقي مع مرور الزمن في تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ١٩٩٧-٢٠١٢
- السادس - مصادر تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ٢٠١٢
- السابع - الجهات المساهمة الرئيسية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ٢٠١٢
- الثامن - الكيانات القائمة على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ٢٠١٢
- التاسع - قنوات المعونة المتعددة الأطراف، ٢٠١٢
- العاشر - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري كحصة في المساعدة الإنمائية الرسمية، ٢٠١٢
- الحادي عشر - الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية حسب المنطقة، ٢٠١٢
- الثاني عشر - الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في البلدان الخمسين الرئيسية المستفيدة من البرامج، ٢٠١٢

٢٢	الثالث عشر - المصادر الرئيسية للتمويل، ١٩٩٧-٢٠١٢
٢٤	الرابع عشر - الجهات المساهمة الرئيسية في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية، ٢٠١٢
٢٦	الخامس عشر - أ - التغيرات في مساهمات أكبر الجهات المانحة من الموارد الأساسية
٢٦	الخامس عشر - ب - التغيرات في مساهمات أكبر الجهات المانحة من الموارد غير الأساسية
٢٧	السادس عشر طرائق التمويل غير الأساسي لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية، ٢٠١٢
٣٢	السابع عشر - الإنفاق على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية، حسب المنطقة، ٢٠١٢
٣٤	الثامن عشر - الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في المجموعات القطرية الرئيسية، ٢٠١٢
٣٥	التاسع عشر - اتجاه الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في المجموعات القطرية
٣٦	العشرون - الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في المجموعات القطرية الرئيسية، ٢٠١١
٣٨	الحادي والعشرون - الإجراءات المحددة زمنياً ذات الصلة بالتمويل
٥٦	الثاني والعشرون - الإجراءات المحددة بآطر زمنية للإطار الإنمائي للأمم المتحدة
٥٨	الثالث والعشرون - الإجراءات المحددة بآطر زمنية لنظام المنسق المقيم
٦٢	الرابع والعشرون - الإجراءات المحددة زمنياً من أجل تبسيط ومواءمة ممارسات أعمال الوكالات والصناديق والبرامج
٦٥	الخامس والعشرون - الإجراءات المحددة زمنياً من أجل مبادرة "توحيد الأداء"
٦٧	السادس والعشرون - العمل المحدد زمنياً فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج
٦٩	السابع والعشرون - العمل المحدد زمنياً فيما يتعلق بالرصد والمتابعة

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته الموضوعية لأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ تقارير تحليلية عما أُحرزَ من نتائج وأُتخذ من تدابير ونُفذ من عمليات في إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل بما يضمن تنفيذه بالكامل.
- ٢ - وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة باعتباره استراتيجية لتحسين فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأسره. كما أنه يضع معايير جديدة من حيث تقييم فعالية وكفاءة واتساق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وقد بلورت الجمعية في قرارها الأخير وجهة استراتيجية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي تحدد ما ينبغي تحقيقه وكيف سيتعين على كيانات الأمم المتحدة أن تعمل كي تنجح في دعم البلدان المستفيدة من البرامج في سياق إنمائي متغير. وثمة اعتراف حكومي دولي قوي بنموذج "توحيد الأداء" وإن كان لا يزال يشكل خياراً طوعياً بقيادة وطنية. وفي عدد من المجالات طلبت الجمعية توفير أموال وإعداد برامج لتنفيذ القرارات من خلال إجراءات محددة زمنياً، طالبةً من كيانات الأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات ضمان تنفيذها بالكامل ضمن المهل المحددة. ويولي هذا التقرير اهتماماً خاصاً لتنفيذ طلبات إجراء الاستعراض الشامل المحددة زمنياً.
- ٣ - وجرى القيام بالعديد من الخطوات الرئيسية لتحسين فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكفاءتها واتساقها وجدواها وتأثيرها.
- ٤ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، أقرت الجمعية العامة تدابير بعيدة المدى بغية تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تشمل، في جملة أمور، تغيير توقيت الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية. وتهدف هذه التدابير إلى تمكين المجلس من أن يوفر بشكل أفضل التنسيق والتوجيه العامين للصناديق والبرامج الإنمائية التنفيذية على نطاق المنظومة، بما في ذلك الأهداف والأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة.
- ٥ - واستجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ٥/٢٠١٣، استحدثت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة إطاراً وحيداً متسقاً لرصد الاستعراض الشامل والإبلاغ عنه، يمسك جهازاً الأمم المتحدة الإنمائي بزمومه بالكامل. ويضم هذا الإطار مجموعة من ٩٩ مؤشراً لتحقيق النتائج يستجيب لطلب الجمعية العامة اتخاذ إجراءات، بما فيها تلك الهادفة إلى وضع جداول زمنية مفصلة. وتربط هذه المجموعة صلات مباشرة بالخطط

الاستراتيجية الجديدة للصناديق والبرامج التي جرت مواعمتها مع الاستعراض الشامل. وبتنفيذ إطار رصد الاستعراض الشامل والإبلاغ عنه، يُعد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي حاليا العدة لقياس ما أحرزه من تقدم وقدمه من إبلاغ استنادا إلى مؤشرات متفق عليها على نطاق المنظومة، بما يتيح تقديم معلومات محددة عن النتائج التي تحققت على نحو ما طلبته الجمعية في قرارها ٢٢٦/٦٧.

٦ - واستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣، أُدرجَ في هذا التقرير التحليل الكامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٧ - وبلغ إجمالي المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١٢ نحو ٢٣,٩ مليار دولار. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة هي الشريك الأكبر المتعدد الأطراف إذ تبلغ حصتها ١٧ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وتبدو اتجاهات التمويل على المدى الطويل إيجابية، وذلك في ضوء ازدياد المساهمات بنسبة الضعفين تقريبا من حيث القيمة الحقيقية على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، وازدياد التمويل المقدم من المنظمات المتعددة الأطراف، وبسبب تشكيل المصادر غير الحكومية والمصادر الخاصة الاتجاه الأكثر أهمية للتمويل خلال هذه الفترة. ومع ذلك، لا تزال بشكل عام بيئة التمويل التي تحصل فيها الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية تطرح تحديات لا سيما وأن كل هذا النمو تقريبا يتحقق من خلال الموارد غير الأساسية. فقد انخفضت في الواقع نسبة الموارد الأساسية من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية من ٤٨ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٢٨ في المائة عام ٢٠١٢، ما يزيد من الأهمية التي تنسم بها أصلا القضايا المتعلقة باسترداد التكاليف والكتلة الحرجة. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ومجمل المساعدة الإنمائية الرسمية ركودا منذ عام ٢٠٠٩.

٨ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ١/٦٨ عقد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة بعد الدورة العادية الأولى للمجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أجل تعزيز التوجيه المقدم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وبسبب التغيير في الدورة، أُعدَّ هذا التقرير على أساس المعلومات المحدودة المتاحة لهذا الإطار الزمني القصير. ويبين التقرير ما أحرز من تقدم وصودف من تحديات في تنفيذ الاستعراض الشامل منذ تقديم التقرير الأخير للأمم المتحدة العام عن الاستعراض إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٣ (E/2013/94)، وذلك استنادا إلى التقارير التي سلطت الضوء على الأنشطة التي قدمتها مجموعة الأمم المتحدة

الإئتمانية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وسيقدّم في السنوات اللاحقة تقرير أكثر شمولاً يستند إلى الاستقصاءات والدراسات المواضيعية وغيرها من مصادر المعلومات.

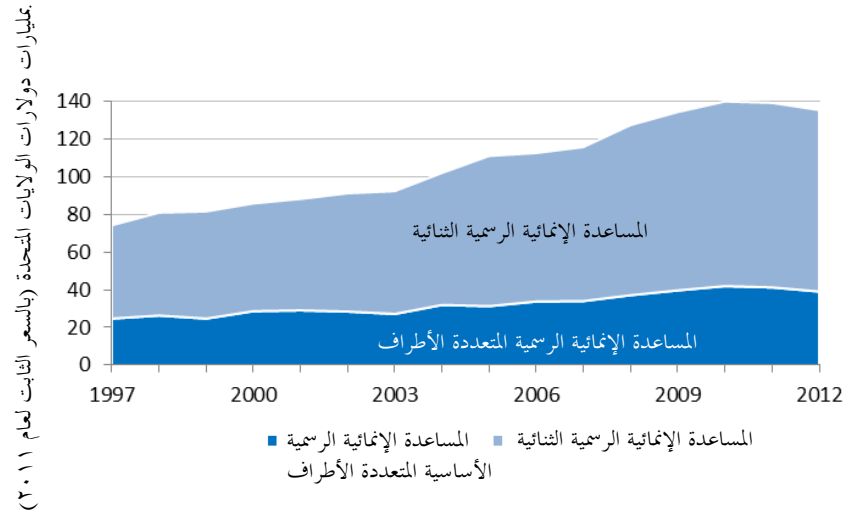
ثانياً - تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٩ - استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣، أُدرجَ في هذا التقرير التحليل الكامل لتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

١٠ - ويبين الشكل الأول أدناه ازدياد مجموع المساعدة الإئتمانية الرسمية العالمية على نحو مطرد بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠١٠ من حيث القيمة الحقيقية. إلا أن ذلك لم يحل دون انخفاض المساعدة الإئتمانية الرسمية للسنة الثانية على التوالي في عام ٢٠١٢. وهذه المرة الأولى منذ الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ التي تنخفض فيها المساعدة الإئتمانية الرسمية على مدى سنتين متتاليتين. وقد انعكس أيضاً الانخفاض الأخير في مجمل المعونة الإئتمانية سلباً على المساهمات المقدمة إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

الشكل الأول

التغير في القيمة الحقيقية للمساعدة الإئتمانية الرسمية العالمية في الفترة ١٩٩٧-٢٠١٢
(لا تشمل المساعدة المقدمة لتخفيف عبء الديون)



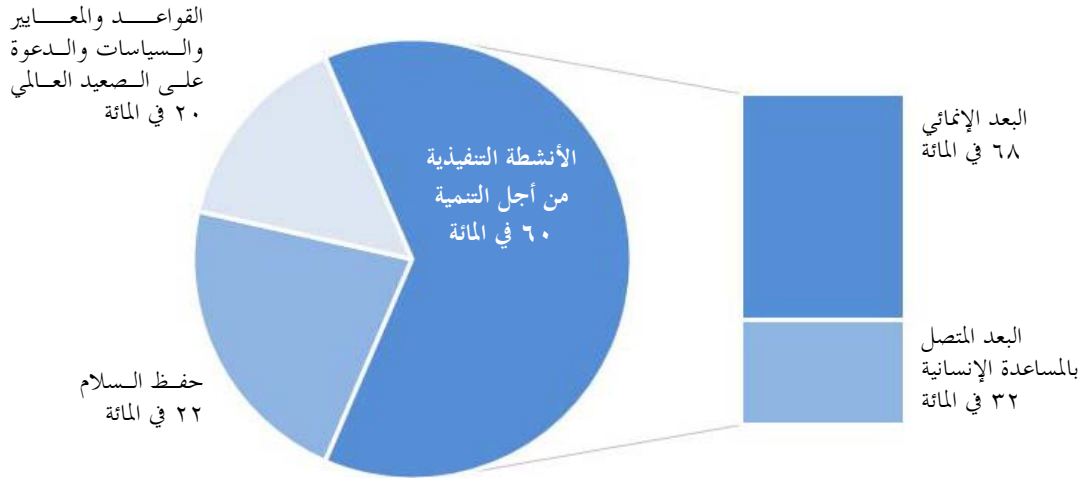
١١ - وتشكل الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية الأنشطة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة لتعزيز التنمية باعتبارها الهدف الرئيسي. ولعدد من الكيانات ولايات محددة في هذا الصدد. وتغطي الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية الأنشطة الإنمائية على المدى الطويل وتلك التي لها بُعد إنساني على المدى القصير.

١٢ - وكما هو مبين في الشكل الثاني أدناه، شكلت الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١٢ نحو ٦٠ في المائة (٢٣,٩ مليار دولار) من كل أنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة (٣٩,٨ مليار دولار). وشكلت عمليات حفظ السلام نسبة ٢٠ في المائة (٧,٩ مليار دولار) والمهام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال وضع القواعد والمعايير وفي مجالي السياسات والدعوة على الصعيد العالمي نسبة أخرى توازي ٢٠ في المائة (٨,٠ مليار دولار).

الشكل الثاني

تمويل الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢

٣٩,٨ مليار دولار



١٣ - وتموّل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بمزيج مما يسمى الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية. فالموارد الأساسية هي تلك التي تُرصد من دون قيود. ويكون استعمالها وتطبيقها مرتبطين مباشرة بالولايات المتعددة الأطراف لكيانات الأمم المتحدة وبخططها الاستراتيجية التي يوافق عليها مجلس إدارة كل منها في إطار عملية حكومية دولية مرعية الإجراء. أما الموارد غير الأساسية، وكما هو محدد من قبل الجهات

المساهمة، فتكون في الغالب مخصصة لأغراض معينة ومقيدة تالياً لناحية استعمالها وإنفاقها. وفي بعض الحالات، توافق مجالس الإدارة رسمياً على استعمال الموارد الأساسية مع "أخذ العلم" باستعمال الموارد غير الأساسية.

١٤ - وبصفة عامة تعتبر المعونة الأساسية أو غير المقيدة أكثر الوسائل كفاءة لبناء شراكات هامة وفعالة مع البلدان المستفيدة من البرامج فيما يتعلق بإنجاز الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية. وتوفر الموارد الأساسية أعلى مستوى من الجودة والمرونة والكفاءة في ما يخص التمويل الجماعي. وتتسم هذه الموارد بأهمية حيوية في ضمان توفير قدرات كافية للكيانات تمكّنها من الوفاء بولاياتها المتعددة الأطراف، ومن الاستمرار في توفير القيادة والابتكار على الصعيد الفني في ما يتعلق بأهداف محددة وبالأعمال المتصلة بالدعوة والسياسات، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج على الأرض. وتتسم أيضاً الموارد الأساسية بأهمية مركزية لضمان استقلالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وحياده ودوره كشريك موثوق به في بيئة التعاون الإنمائي السريعة التغير. وكما لاحظت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧، فمع أن الموارد غير الأساسية تمثل مساهمة هامة في مجمل قاعدة الموارد لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتستكمل الموارد الأساسية لدعم الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية، فهي تطرح تحديات. إذ يمكن على وجه الخصوص أن يسهم التمويل المخصص المقيّد في مخاطر التشرذم والتنافس والتداخل بين الكيانات.

١٥ - ويتخذ نحو ٨ في المائة من الموارد غير الأساسية شكل ما يسمى بالموارد المحلية، وهي كناية عن موارد تساهم بها البلدان المستفيدة من البرامج في الكيانات من أجل إعداد البرامج في تلك البلدان. ويُستثنى هذا العنصر من بعض التحليلات الواردة في هذا التقرير، لدى الإشارة إلى ذلك أو كلما ارتئي ذلك مناسباً.

١٦ - ولا يسمح في هذه المرحلة التغيّر في المعايير المحاسبية في عام ٢٠١٢ من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من قبل عدد من الكيانات^(١) بإجراء أوجه مقارنة ذات مغزى بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. فعلى سبيل المثال، وبموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تسجّل الإيرادات في مرحلة أبكر، إما عند استلام النقدية أو لدى توقيع اتفاق رسمي مع الجهة المانحة. وبالتالي، قد تكون

(١) منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الأونروا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، التي تقدم مجتمعةً نحو ٦٥ في المائة من مجموع المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

الإيرادات المسجلة في عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، أعلى مما كان يُسجّل بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وبغية التقليل إلى أدنى حد من أثر بدء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تحليل الاتجاهات، ستُستخدم الاتجاهات المتوسطة والطويلة الأجل لتشكيل أساس التحليل في هذا الفرع عوض التركيز على التغييرات بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ويشكل اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مبادرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في سياق إصلاح الممارسات الإدارية للأمم المتحدة وتحسين الشفافية والمساءلة.

١٧ - ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير مذكرة تقنية بشأن القضايا والتحديات المتصلة بتقديم التقارير على نطاق المنظومة عن تدفقات التمويل. وتتعلق هذه القضايا والتحديات باستخدام المصطلحات، والمصادر، والتغطية، وكذلك إمكانية مقارنة البيانات والمعلومات على صعيد مختلف كيانات الأمم المتحدة. ونظر المرفق الثالث لتقرير الأمين عن التمويل لعام ٢٠١٣ (A/68/97-E/2013/87) في أوجه الاختلاف في طريقة الإبلاغ عن المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية والنفقات في ما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بين منظومة الأمم المتحدة ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

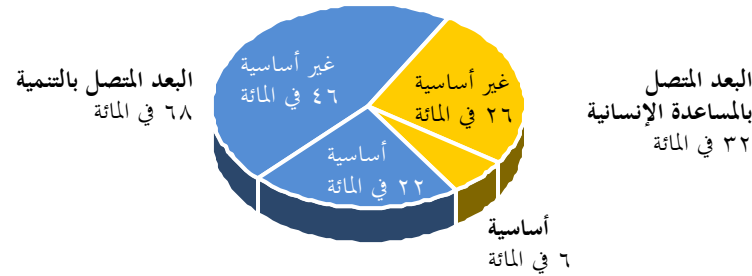
ألف - المساهمات

١٨ - بلغ إجمالي تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ٢٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢. وحُصص نحو ثلثي ذلك المبلغ (١٦,٢ مليار دولار) للأنشطة المتصلة بالتنمية في حين أنفقَ الثلث المتبقي (٧,٧ مليار دولار) على أنشطة متصلة بالمساعدات الإنسانية (انظر الشكل الثالث أدناه). وكانت نسبة ٦٨ في المائة تقريبا من المساهمات المتصلة بالتنمية و ٨١ في المائة من المساهمات المتصلة بالمساعدات الإنسانية غير أساسية، وتاليا، مخصصة. وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ أن زيادة التمويل، والموارد الأساسية على وجه الخصوص، أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، كما سلمت بضرورة تصدي كيانات الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الدول الأعضاء، لاحتلال التوازن بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية (انظر المرفق الثاني، المؤشرين ١ و ٨).

الشكل الثالث

تمويل أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية حسب النوع: ٢٠١٢

٢٣,٩ مليار دولار

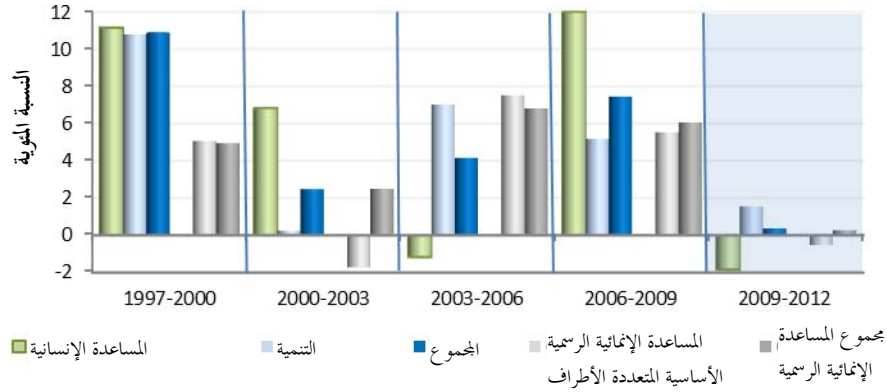


اتجاهات المساهمات

١٩ - من المنظور المالي، بلغ مجموع تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية (باستثناء الموارد المحلية) ما يعادل نحو ١٧ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء ما يتعلق بتخفيف عبء الدين) التي أفادت بها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٢. وترد في الشكل الرابع مقارنة بين متوسط معدلات النمو السنوي بالقيمة الحقيقية لمجموع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وعنصري الأنشطة المتصلين بالتنمية والمساعدة الإنسانية، ومعدلي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنمائية الرسمية الأساسية المتعددة الأطراف. ويبين الشكل أنه في فترة السنوات الثلاث الأخيرة التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، تميز معدل النمو لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية على حد سواء بالركود. ويتناقض ذلك تناقضا صارخا مع النمو الشديد الذي شهدته السنوات التي سبقت حدوث الأزمة المالية العالمية.

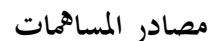
الشكل الرابع متوسط معدلات النمو السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

بالقيمة الحقيقية، ٢٠١٢-١٩٩٧ (باستثناء الموارد المحلية وموارد تخفيف عبء الدين)



٢٠ - وكانت الصورة أكثر إيجابية على المدى الطويل الأجل بالنسبة لتمويل الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة سواء فيما يتعلق بالتنمية أو المساعدة الإنسانية. فقد تضاعف تقريباً مجموع التمويل بالقيمة الحقيقية بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠١٢، بزيادة المساهمات غير الأساسية بنسبة تفوق بمرتين ونصف المستوى المسجل في عام ١٩٩٧ (انظر الشكل الخامس أدناه). غير أن النمو الذي عرفته الموارد الأساسية لا يكاد يذكر مقارنة بنمو الموارد غير الأساسية. ويشكل هذا التطور، وما ترتب عليه من اختلال في التوازن بين مصدري التمويل، واسترداداً القدر الكافي من تكاليف تقديم الدعم المؤسسي للأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية مسائل بالغة الأهمية في النقاش بشأن تحقيق النتائج ومستوى الموارد اللازم توفره لكيانات الأمم المتحدة لكي تحافظ على قدراتها وتنميتها باستمرار حتى تفي بولاياتها المتعددة الأطراف بسبل إنجاز الأنشطة البرنامجية الأساسية في الميدان (انظر الفقرتين ٤٣ و ٤٤).

(النسبة المئوية للتغير عن عام ١٩٩٧)



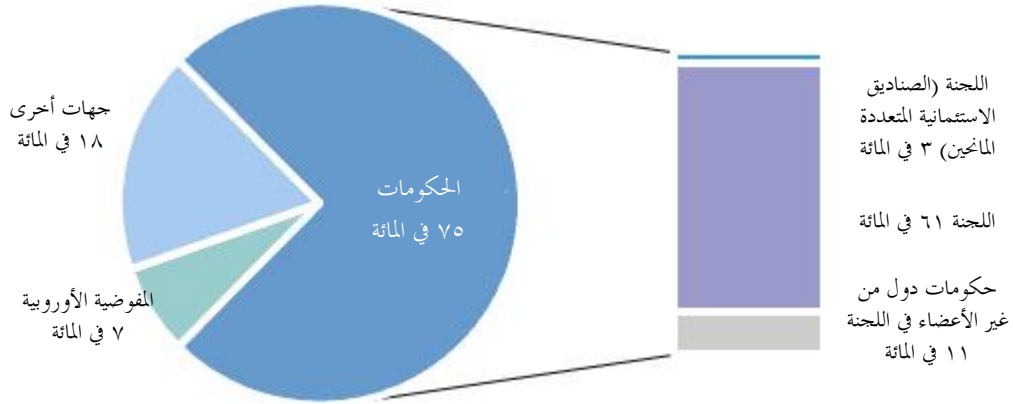
14/94

المطلق والحصة النسبية لمجموع التمويل، مما يشير إلى توسع قاعدة الجهات المانحة (انظر المرفق الثاني، المؤشرين ٦ و ٧).

الشكل السادس

مصادر تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، ٢٠١٢

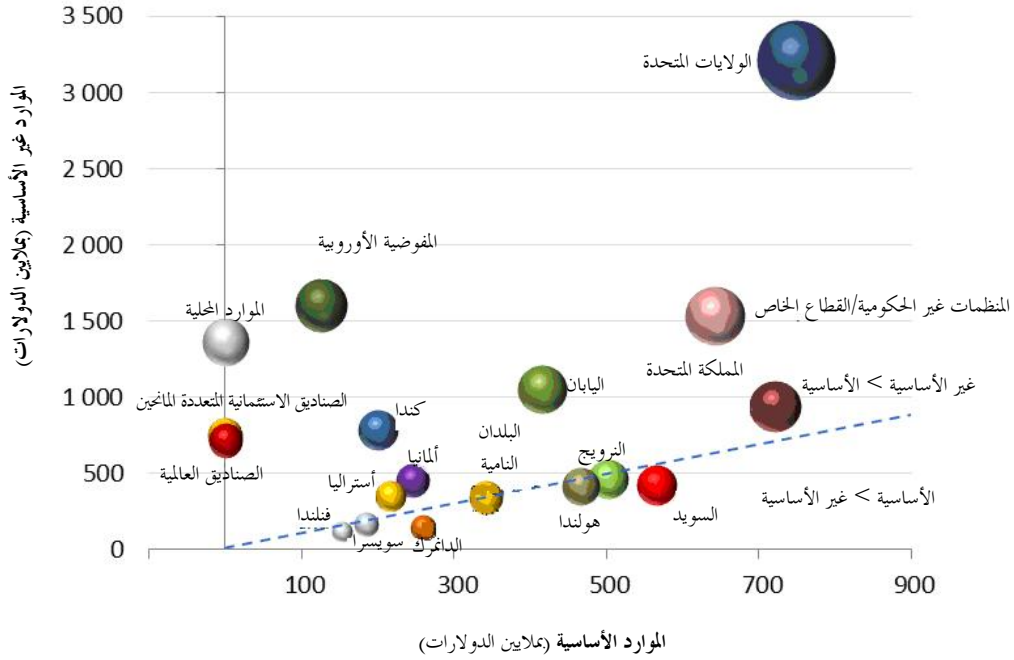
٢٣,٩ بليون دولار



٢٢ - ويقدم الجدول ألف-٣ من المرفق الإحصائي المتاح إلكترونياً قائمة كاملة بالمساهمات حسب الجهة المانحة ونوع النشاط (متصل بالتنمية أو بالمساعدة الإنسانية) ونوع التمويل (أساسي أو غير أساسي). ويبين الشكل ٦ الوارد أدناه هذه المعلومات فيما يتعلق بمجموعة الجهات المساهمة الرئيسية التي تقدم مجتمعة نسبة ٩٣ في المائة من مجموع التمويل. ولا تشمل المعلومات المتعلقة بفرادى الجهات المانحة مساهماتها في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، والمفوضية الأوروبية، وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف (بما فيها الصناديق العالمية) التي تتلقى معظم تمويلها من حكومات الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. فهذه تُجمع ضمن فئات وتُعرض منفصلة.

الشكل السابع
الجهات المساهمة الرئيسية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من
أجل التنمية، ٢٠١٢

٢٣,٩ بليون دولار



٢٣ - وبلغ مجموع المساهمات المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باستثناء الموارد المحلية) نحو ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وارتفع بنحو ٧٥ في المائة بالقيمة الاسمية خلال السنوات الخمس الماضية. وكانت نسبة نحو ٤٠ في المائة من هذا التمويل على شكل مساهمات أساسية. وتعادل هذه المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية نحو ٩ في المائة من المجموع التقديري لحجم التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب البالغ ١٣ بليون دولار والموجه إلى مبادرات التعاون التقني وتنمية القدرات^(٣) (انظر المرفق الثاني، المؤشر ٥).

(٣) في سياق إعداد تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن التعاون الإنمائي الدولي لعام ٢٠١٤، تشير تقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أن مجموع التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب تراوح بين ١٦,١ بليون دولار و ١٩,٠ بليون دولار في عام ٢٠١١، وأن نسبة ٧٥ في المائة من هذا المجموع تركّزت على مبادرات التعاون التقني وتنمية القدرات.

كيانات الأمم المتحدة

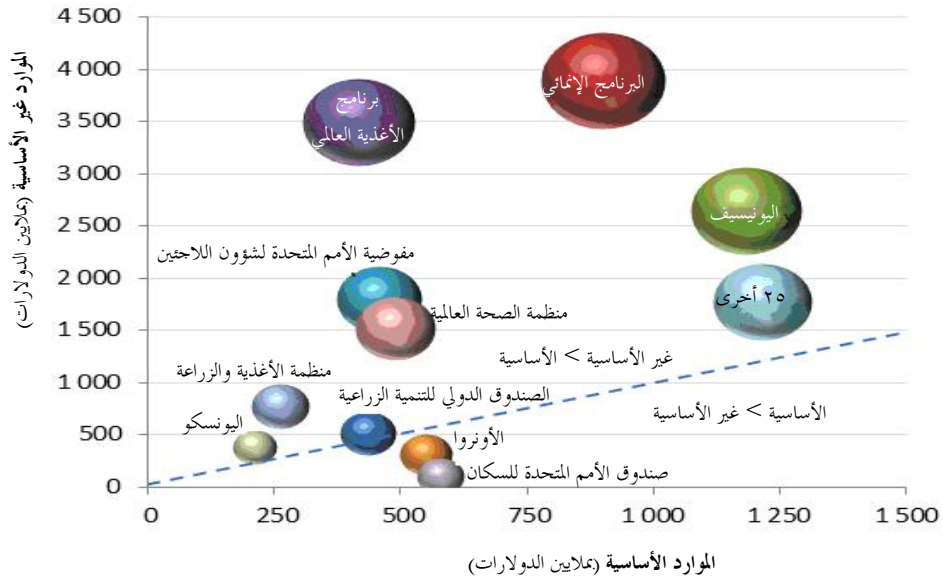
٢٤ - يتركز تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عدد صغير نسبياً من كيانات الأمم المتحدة، حيث استأثرت الكيانات العشرة الأولى منها، أي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، والأونروا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونسكو، بنحو ٨٨ في المائة من إجمالي المساهمات في عام ٢٠١٢^(٤). ويفوق عنصر الموارد غير الأساسية من التمويل عنصر الموارد الأساسية منه بالنسبة لجميع الكيانات الرئيسية، باستثناء الأونروا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبفارق كبير في بعض الحالات. ويُضعف ذلك احتمال استدامة النتائج المعتمد تحقيقها عن طريق الخطط الاستراتيجية، ويحدّ من المرونة التي تحتاجها الكيانات لتبلي على نحو دينامي الاحتياجات والأولويات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرامج (انظر الشكل ٧ الوارد أدناه).

الشكل الثامن

الكيانات القائمة على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل

التنمية، ٢٠١٢

٢٣,٩ بليون دولار



(٤) وعلى الرغم من أنه ليس لدى برنامج الأغذية العالمي ميزانية أساسية، تلقى البرنامج في عام ٢٠١٢ ما قدره ٤١٩ مليون دولار من التمويل المرن وغير المخصص الذي يعدّ لأغراض هذا التقرير موارد أساسية، ويرد لذلك في الشكل ٦.

٢٥ - جرت في مجالس إدارة الصناديق والبرامج وبعض الوكالات المتخصصة في عام ٢٠١٣ حوارات بشأن تحسين نوعية التمويل في إطار المناقشات بشأن الميزانيات المتكاملة للخطط الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٧) (الفقرة ٤٦ من المنطوق). وستواصل هذه الحوارات في مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة في عام ٢٠١٤. ويقدم الجدول ألف - ٢ من المرفق الإحصائي المتاح إلكترونياً قائمة كاملة بالمساهمات المقدمة خلال السنوات السبع الماضية، حسب الكيان ونوع التمويل (أساسي أو غير أساسي).

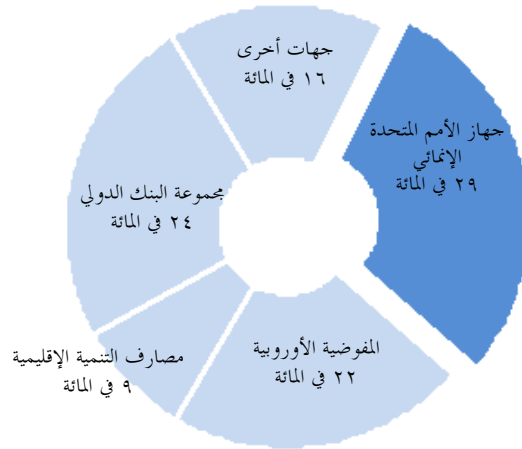
الحصة في المعونة المتعددة الأطراف ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٦ - أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ على ضرورة زيادة جدوى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وما زال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي يشكل بمفرده أكبر قنوات التمويل المتعدد الأطراف حسب ما أفادت به اللجنة، غير أن هذه الحصة انخفضت من ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٩ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل التاسع أدناه).

الشكل التاسع

قنوات المعونة المتعددة الأطراف، ٢٠١٢

قنوات المعونة المتعددة الأطراف، ٢٠١٢
المجموع: ٥٤,٩ بليون دولار

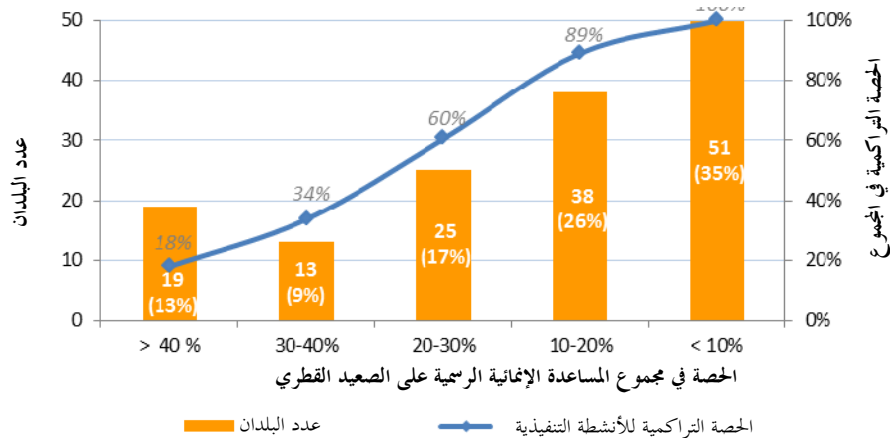


٢٧ - ويتجلى من تحليل مقارن لمجموع الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد القطري (انظر الشكل العاشر أدناه) أن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (باستثناء الموارد المحلية) شكلت في عام ٢٠١٢ أكثر من ٤٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في ١٩ بلداً، أي نسبة ١٣ في المائة، من البلدان المستفيدة من البرامج. وقد حصلت هذه البلدان الـ ١٩ مجتمعة على نحو ١٨ في المائة من مجموع الأنشطة التنفيذية المقدمة على الصعيد القطري. وعلى النقيض من ذلك، شكلت الأنشطة التنفيذية أقل من ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في ٥١ بلداً من البلدان المستفيدة من البرامج. وحصلت هذه المجموعة التي تضم ٥١ بلداً على نحو ١١ في المائة من مجموع الأنشطة التنفيذية المقدمة على المستوى القطري. ويصنف البنك الدولي ٤٣ بلداً من هذه البلدان الـ ٥١ بأنها بلدان متوسطة الدخل. وجرت معظم الأنشطة التنفيذية (نسبة ٥٥ في المائة منها) في البلدان المستفيدة من البرامج التي تراوحت فيها نسبة الأنشطة التنفيذية بين ١٠ و ٣٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٨ - ومن المنظور التمويلي، يبدو أن جدوى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في أقل البلدان نمواً هو أكبر منه في البلدان المستفيدة من البرامج بشكل عام. ففي ٨٤ في المائة من أقل البلدان نمواً، تشكل الأنشطة التنفيذية ما لا يقل عن ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية مقابل ٥٦ في المائة من البلدان الأخرى المستفيدة من البرامج.

الشكل العاشر

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية على الصعيد القطري
كحصة في المساعدة الإنمائية الرسمية، ٢٠١٢
(باستثناء الموارد المحلية)



٢٩ - وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة تبين مجموع التدفقات المالية لمجمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي المتوسط، يعمل ١٥ كياناً مختلفاً من كيانات الأمم المتحدة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل، على النحو المبين في الشكل العاشر، ولا تزال نسبتها لا تتجاوز، في العديد من الحالات، ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في بلد ما.

باء - النفقات

لمحة عامة عن النفقات

٣٠ - يقدم الجدول ١ أدناه لمحة عامة عن النفقات خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٠٧ حسب المجموع ونوع النشاط (متصل بالتنمية أو بالمساعدة الإنسانية). وارتفعت النفقات المتصلة بالتنمية بنحو ١٥ في المائة بالقيمة الحقيقية، أو ما متوسطه ٤ في المائة سنوياً، بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢، وسُجل أكبر ارتفاع سنوي (١٥ في المائة بالقيمة الحقيقية) في عام ٢٠٠٩. ويبين ذلك أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قادر على توسيع نطاق عملياته بشكل كبير عندما يطلب منه المجتمع الدولي ذلك.

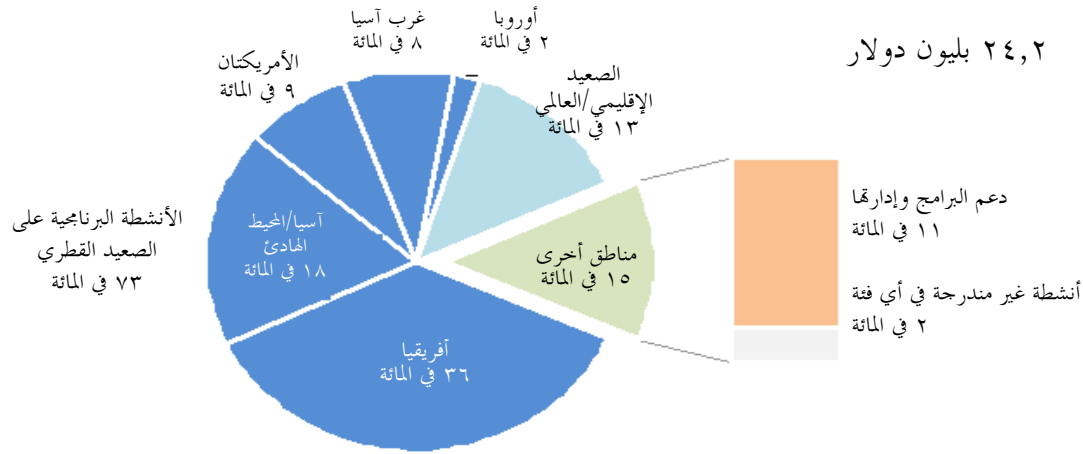
الجدول ١

نفقات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ٢٠١٢-٢٠٠٧

النسبة المئوية للتغير ٢٠١٢-٢٠٠٧		القيمة الحالية (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)						
بالقيمة الاسمية	بالقيمة الحقيقية	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	
١٥	٢٣	١٦,٢	١٧,٢	١٦,٣	١٥,٧	١٣,٩	١٣,١	النفقات المتصلة بالتنمية
٤٢	٥٣	٨,٠	٧,٩	٧,٥	٧,١	٦,٦	٥,٢	النفقات المتصلة بالمساعدة الإنسانية
٢٢	٣٢	٢٤,٢	٢٥,١	٢٣,٩	٢٢,٨	٢٠,٥	١٨,٤	مجموع النفقات

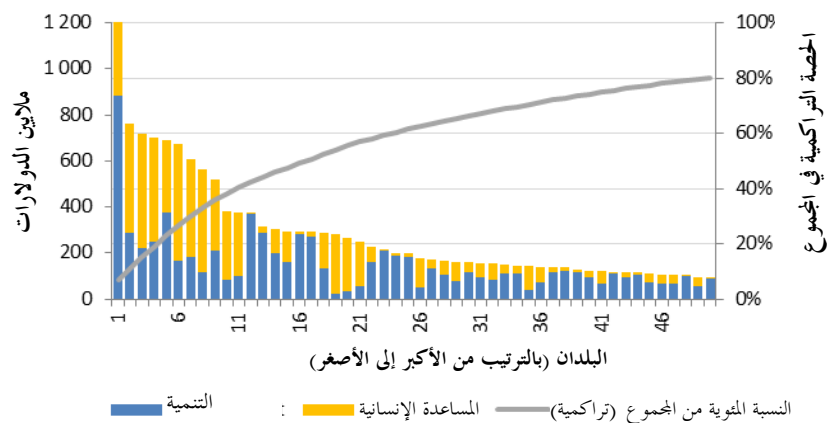
٣١ - تُعزى نسبة تناهز ٧٣ في المائة من نفقات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١٢ البالغة ٢٤,٢ بليون دولار إلى الأنشطة البرنامجية المضطلع بها على الصعيد القطري، وأنفقت نسبة ٤٩ في المائة منها، أي ٨,٧ بلايين دولار، في أفريقيا. وبذلك، يُعزى نحو ٢٧ في المائة من مجموع النفقات إلى الأنشطة البرنامجية المضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وإلى دعم البرامج وإدارتها، والأنشطة التي لا يمكن أن تُنسب إلى أي فئة من الفئات الواردة أعلاه. وتكاليف دعم البرامج وإدارتها هي التكاليف التي يشار إليها في المناقشات التي تجري بشأن استرداد التكاليف والتي تتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات على أنها تكاليف غير برنامجية.

الشكل الحادي عشر
الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية حسب المنطقة، ٢٠١٢



٣٢ - ويبين الشكل الثاني عشر أدناه توزيع النفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية والمساعدة الإنسانية على المستوى القطري ودرجة تركيزها في عام ٢٠١٢ في البلدان الـ ٥٠ الرئيسية المستفيدة من البرامج. وحصلت هذه البلدان مجتمعة على ٨٠ في المائة من مجموع النفقات البرنامجية، بينما حصلت البلدان الثلاثة الأولى منها^(٥) على نحو ١٥ في المائة.

الشكل الثاني عشر
الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في البلدان الخمسين الرئيسية المستفيدة من البرامج، ٢٠١٢



(٥) أفغانستان، والسودان (ربما أنفق بعض النفقات في جنوب السودان الذي أصبح مستقلا في منتصف عام ٢٠١٢)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٣ - ويبين الشكل الثاني عشر أيضا أنه في حين ناهزت النفقات الإجمالية على أنشطة المساعدة الإنسانية ثلث مجموع نفقات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، كان عنصر المساعدة الإنسانية على العموم أكبر بكثير في البلدان المستفيدة من أكبر برامج الأمم المتحدة. وتدرج ٧ بلدان من البلدان الـ ١٠ المستفيدة من أكبر البرامج ضمن فئة البنك الدولي للدول التي تمر بأوضاع هشة وحالات نزاع، والتي تواجه تحديات إنمائية ضخمة. ويقدم الجدول باء-٢ من المرفق الإحصائي المتاح إلكترونيا قائمة كاملة بالنفقات البرنامجية حسب البلد المستفيد من البرامج ونوع النشاط (متصل بالتنمية أو بالمساعدة الإنسانية) ونوع التمويل (أساسي أو غير أساسي).

جيم - الأنشطة المتصلة بالتنمية

٣٤ - يقدم الشكل الرابع لمحة عامة عن نمو تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالقيمة الحقيقية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٢، موزعة حسب الأنشطة المتصلة بالتنمية والأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية. وسينصب التركيز في باقي هذا الفرع على الأنشطة المتصلة بالتنمية على وجه الخصوص، وتشكل هذه الأنشطة نحو ثلثي مجموع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

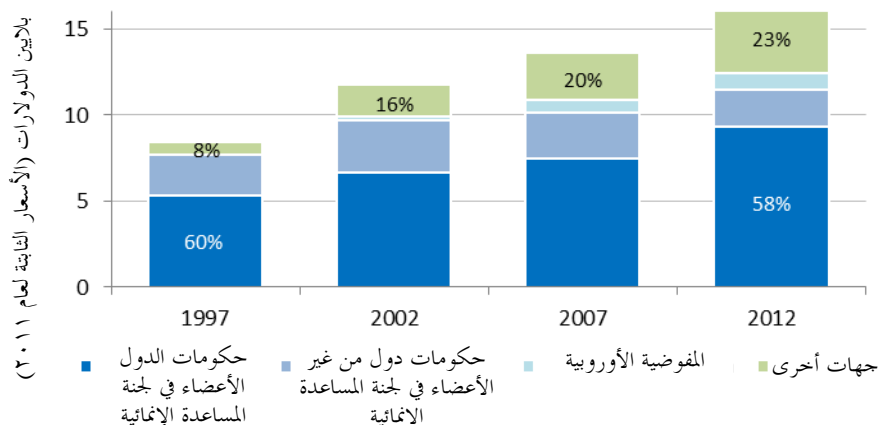
مصادر المساهمات

٣٥ - يستعرض الشكل الثالث عشر التغيرات التي طرأت على المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية. فقرابة حلول عام ٢٠٠٧، برزت أربع مجموعات مختلفة من الجهات المساهمة، مما يشير إلى اتساع قاعدة تمويل العنصر المتصل بالتنمية من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية مع مرور الوقت.

الشكل الثالث عشر

المصادر الرئيسية للتمويل، ١٩٩٧-٢٠١٢

الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية



٣٦ - وتمثل الزيادة في التمويل المقدم من المنظمات المتعددة الأطراف ومن المصادر غير الحكومية والقطاع الخاص أهم اتجاه على مستوى التمويل خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ففي عام ٢٠١٢، بلغت نسبة المساهمات المتصلة بالتنمية التي قدمتها هذه المجموعة نحو ٤,٧ بلايين دولار، وكانت مصادرها الرئيسية كما يلي: الصناديق العالمية (٩٤٤ مليون دولار)؛ والمفوضية الأوروبية (٩٠٤ مليون دولار)؛ والمنظمات غير الحكومية خلاف المفوضية الأوروبية (٧١٧ مليون دولار)؛ والمنظمات غير الحكومية ومصادر القطاع الخاص (٩٠٣ ١ ملايين دولار). وتشمل الفئة الأخيرة مساهمات اللجان الوطنية لليونيسيف (التي تُقدر بمبلغ ٩٤١ مليون دولار). وحثت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة على مواصلة تنويع مصادر التمويل المحتملة، ويشدد على أهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة من أجل الحد من اعتماد منظومة الأمم المتحدة على عدد محدود من الجهات المانحة (انظر المرفق الثاني، المؤشرات ٤-٧).

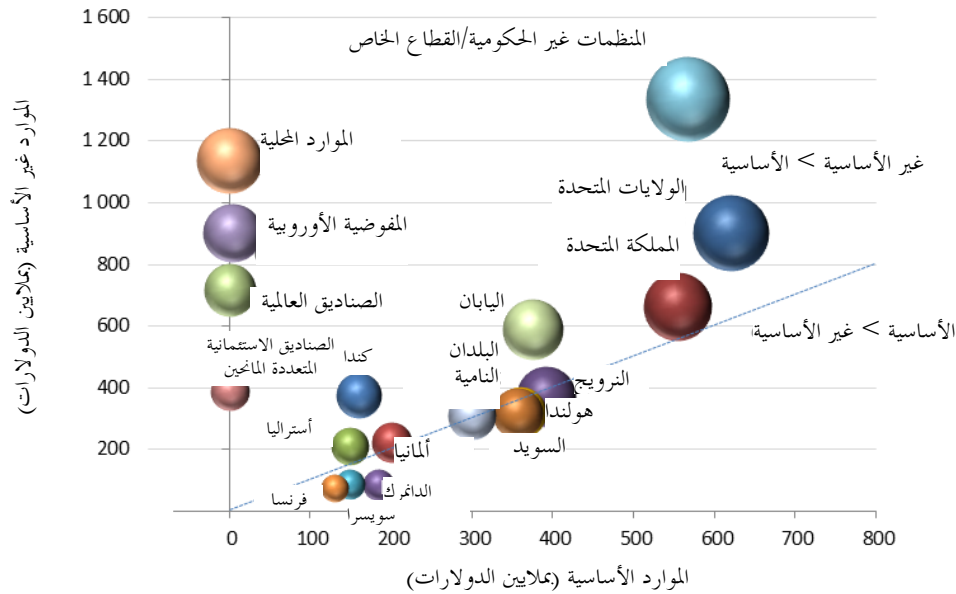
٣٧ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، وضعت مؤخرا الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة استراتيجيات محددة من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة بعدد من الدول الأعضاء من جميع المناطق، ومنها بلدان الاقتصادات الناشئة التي لديها إمكانات على تحقيق نمو عاجل على المدى الطويل. وفي حين لا تزال تتسم زيادة التمويل الأساسي بالأولوية، فإن المساهمات التي تقدمها البلدان لبرامجها القطرية وشركاها مع القطاع تشكل عناصر رئيسية من عناصر الاستراتيجيات. وسيُدرس في عام ٢٠١٤ مدى التقدم المحرز في وضع هذه الاستراتيجيات وتفاصيل التدابير المتخذة، وستعرض النتائج في النسخة اللاحقة من هذا التقرير (انظر المرفق الثاني، المؤشر ١٢).

٣٨ - وعلى غرار الشكل السادس، يتضمن الشكل الرابع عشر أدناه مزيدا من المعلومات التي تقارن بين المساهمات حسب مجموع التمويل ونوعه (أساسي أو غير أساسي) وحسب الجهات المساهمة الرئيسية التي تساهم مجتمعة بنسبة ٩٦ في المائة من مجموع التمويل المخصص للأنشطة المتصلة بالتنمية. وبلغ العنصر الأساسي من المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الحكومية للأنشطة المتصلة بالتنمية (باستثناء المساهمات المقدمة للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والموارد المحلية) ما قدره ٤٦ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر المرفق الثاني، المؤشر ٩). وبلغت هذه النسبة نحو ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٧. ويدل ذلك على أن الاختلال في التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية للأنشطة المتصلة بالتنمية ناشئ عن عاملين رئيسيين، هما: '١' تقديم الجهات المانحة الحكومية لنسبة كبرى من مساهماتها في شكل موارد غير أساسية؛ و '٢' النمو القوي للتمويل من مصادر أخرى مثل المفوضية الأوروبية والصناديق العالمية على وجه الخصوص (التي تتلقى معظم تمويلها من الحكومات) الذي يكاد يكون في مجمله تمويلا غير أساسي.

الشكل الرابع عشر

الجهات المساهمة الرئيسية في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية، ٢٠١٢

١٦,٢ بليون دولار



المستوى اللازم توفره من التمويل الأساسي

٣٩ - أعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ عن قلقها "لعدم إحراز مجالس الإدارة تقدماً في تطوير مفهوم "المستوى اللازم توفره" من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والأخذ به"، وطلبت إلى "الصناديق والبرامج تعريف المبادئ المشتركة لمفهوم المستوى اللازم توفره من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية"، و "تقديم مقترحات محددة إلى مجالس إدارتها بحلول نهاية عام ٢٠١٣ بهدف اتخاذ قرار بشأنها في عام ٢٠١٤". وأعدّ مشروع مقترح يتعلق بمبادئ المستوى اللازم توفره من الموارد الأساسية بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، لإجراء مناقشة غير رسمية مشتركة مع المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وحتى لحظة وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، كان من المتوقع إجراء مزيد من المشاورات مع المجالس التنفيذية حول هذه المسألة في عام ٢٠١٤.

٤٠ - وخُلصت دراسات استقصائية أُحرِيت مؤخرًا^(٦) إلى أنه بإمكان جهاز الأمم المتحدة الإنمائي استخدام الموارد غير الأساسية على نحو فعال لتلبية الاحتياجات والأولويات على الصعيد القطري، إلا أن هذا التحول في التمويل له تأثيرات هامة، سواء على الصعيد المركزي أو على الصعيد القطري، تطرح تحديات في مجال ضمان التقيد التام بالخطط الاستراتيجية الشاملة للكيانات.

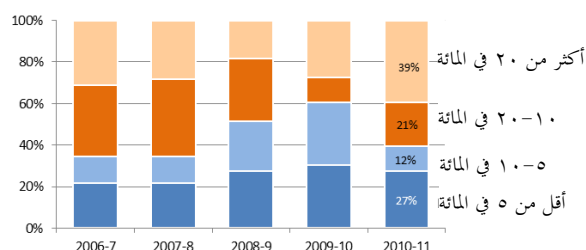
إمكانية التنبؤ بتدفقات التمويل الأساسي

٤١ - استعرضت تقارير الأمين العام السابقة عن التمويل العناصر المرتبطة بإمكانية التنبؤ بتدفقات الأموال وإمكانية التعويل عليها واستقرارها لعدد من الكيانات من خلال دراسة تقلبات المساهمات الفعلية وأثر ذلك على توفر مجموع الموارد مع الوقت. ونظرت هذه التحليلات إلى الاتجاهات السائدة في مجال المساهمات لكل من البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، وهي تشكل مجتمعة ما يزيد عن ٨٠ في المائة من مجموع الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية. وبدا عموماً أن حركة مجمل الموارد الأساسية وغير الأساسية لهذه الكيانات اتّسمت نسبياً بالسلاسة والاستقرار.

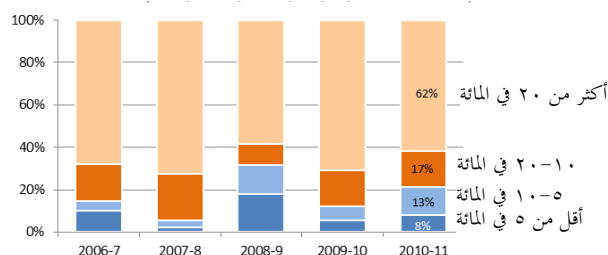
٤٢ - ويكشف استعراض أكثر تفصيلاً أن التقلّب في مساهمات أبرز المانحين هو أشد وضوحاً مما تشير إليه التغيرات في مجموع المساهمات الأساسية وغير الأساسية. وقد يتقلّب التمويل من المصادر الفردية تقلّباً حاداً من سنة لأخرى، ولا سيما في ما يتعلّق بالموارد غير الأساسية. ويظهر ذلك في الشكّلين الخامس عشر - أ والخامس عشر - ب أدناه. فبالنسبة إلى الموارد الأساسية، تغيّرت نسبة ٣٩ في المائة من مساهمات المانحين الأساسيين لعام ٢٠١١ بأكثر من ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠، مع اتجاه للزيادة سائد منذ عام ٢٠٠٩. أما في ما يخص الموارد غير الأساسية، فقد تغيّر ما نسبته ٦٢ في المائة من مساهمات أبرز المانحين لعام ٢٠١١ بأكثر من ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠، من دون أي اتجاه عام يُذكر.

(٦) انظر الدراسة الاستقصائية لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين لعام ٢٠١٣ (السؤال ٦٩)، والدراسة الاستقصائية لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين لعام ٢٠١٢ (السؤالان ١٥ و ١٦)، والدراسة الاستقصائية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام ٢٠١٢ (السؤال ٦).

الشكل الخامس عشر - أ
التغيرات في مساهمات أكبر الجهات المانحة من الموارد الأساسية
(البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)



الشكل الخامس عشر - ب
التغيرات في مساهمات أكبر الجهات المانحة من الموارد غير الأساسية
(البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية)



٤٣ - وليس التقلب المتزايد للمساهمات غير الأساسية بالأمر المفاجئ. بما أن غالبية التمويل غير الأساسي لا يزال يُقدم من جهات مانحة فردية ويخصص لبرامج أو مشاريع محددة (انظر الشكل السابع عشر). وفي بعض الحالات، يجب توفير التمويل غير الأساسي المتعلق بالبرامج أو المشاريع المتعددة السنوات مسبقاً، في شكل اتفاقات تمويل رسمية. وقد يزيد ذلك من إمكانية التنبؤ بالتمويل ودرجة استقراره على مستوى مشروع أو برنامج محدد متى ما أبرمت اتفاقيات التمويل غير الأساسي.

الطرائق الرئيسية للتمويل غير الأساسي

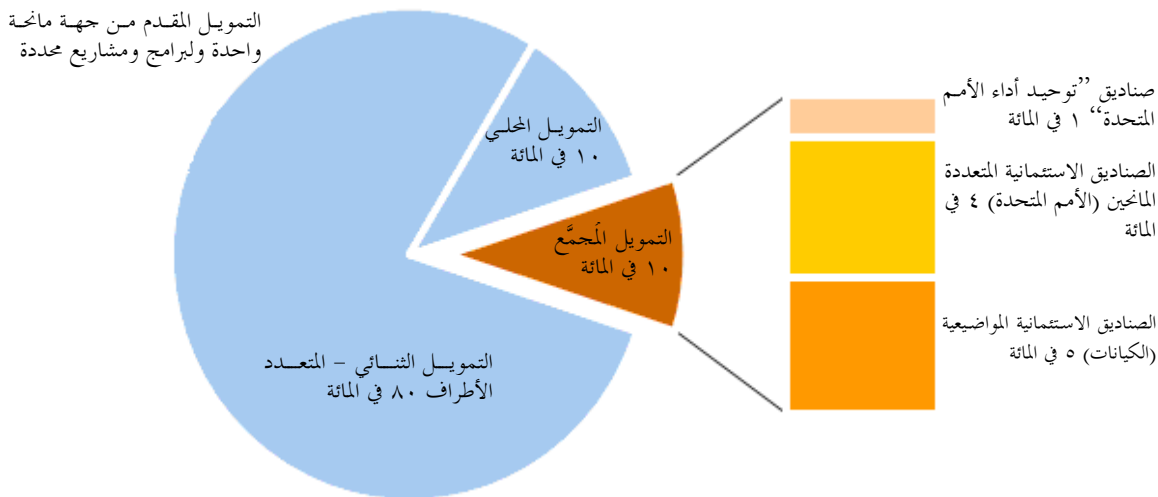
لمحة عامة

٤٤ - في عام ٢٠١٢، بلغت نسبة التمويل غير الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية ٩٠ في المائة، بما في ذلك الموارد المحلية، وكان أغلبها مقدّم من جهات مانحة فردية ومكرّس لبرامج أو مشاريع محدّدة (انظر الشكل السادس عشر أدناه). أما نسبة الـ ١٠ في المائة الباقية من تدفقات التمويل غير الأساسي، فكان مصدرها مساهمات ضمن ترتيبات تمويل من قبيل الصناديق المواضيعية التابعة للكيانات والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، بما في ذلك صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة (انظر المرفق الثاني، المؤشر ١٠) وسمتها إجمالاً أنّها أقل صرامة. وعلاوة على ذلك، وفي مسح أُجري عام ٢٠١٣ لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين، قدّر أكثر من أربعة من كل خمسة مجيبين أن البرامج المشتركة الخاضعة لترتيبات إدارة التمويل الجماعي أو العابر تقلّ حصّتها من التمويل عن ٢٠ في المائة من الموارد المتاحة أو المُلتزم بها في البلدان المستفيدة من البرامج (انظر المرفق الثاني، المؤشر ١١). وتبيّن هيمنة الجهات المانحة الفردية والمساهمات الخاصة ببرنامج معين أو بمشروع محدد درجة التجزئة العالية في التمويل غير الأساسي.

الشكل السادس عشر

طرائق التمويل غير الأساسي لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية، ٢٠١٢

١٠,٩ بلايين دولار



٤٥ - وأبرزت استعراضات سابقة عديدة أن نحو التمويل غير الأساسي المجزأ قد نشأت عنه زيادة مقابلة في تكاليف المعاملات. فالتفاوض بشأن اتفاقات تمويل فردية والإبلاغ عن برامج وبيانات مالية مستقلة متصلة بالمئات، بل بالآلاف من المشاريع الفردية وفقا لمتطلبات شتى، كلها أمور تتسبب في ارتفاع كبير في التكاليف. وكثيرا ما تكون المتطلبات المحددة المتصلة بالدعم والإبلاغ خارجة عن إطار النظم التشغيلية الموحدة والعمليات الإدارية المعمول بها داخل الكيانات. وفي هذا الصدد، فإن مسألة استرداد قدر وافٍ من التكاليف المؤسسية المرتبطة بدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية كانت وما زالت مشار جدل. وسيُستعرض ذلك بشكل إضافي في هذا الفرع (انظر الفقرات ٦٣-٧٧) بما في ذلك في ما يتعلق بالأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٢.

الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والصناديق الاستثمارية المواضيعية

٤٦ - تعتبر كل من الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والصناديق الاستثمارية المواضيعية أشكالاً من الموارد المجمعة، وبالتالي فهي شكل أكثر مرونة من المساهمات غير الأساسية. وفي حين تخص الصناديق الاستثمارية المواضيعية كيانا واحدا يقوم أيضا بإدارتها، ترتبط الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين بعمليات مشتركة بين عدة كيانات وتقوم بإدارتها الدوائر المكلفة لإدارة الصناديق، بمكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع للبرنامج الإنمائي، نيابة عن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن يُنظر إلى نشوء نوعي الصناديق هذه على أنه نتيجة للجهود التي بذلها المجتمع الدولي للتشجيع على تحسين فعالية المعونة، ومن ثم، إيجاد توازن مع التجزؤ الشديد الناجم عن طبيعة تدفقات الموارد غير الأساسية التي غالبا ما تكون مقدمة من جهة مانحة واحدة ومتصلة ببرنامج واحد وخاصة بمشروع محدد.

٤٧ - ويقدم الجدول ٢ أدناه معلومات عن المساهمين الرئيسيين في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين المتصلة بالتنمية في عام ٢٠١٢، وكيانات الأمم المتحدة الرئيسية المشاركة حسب المبالغ التي حوّلها لها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في عام ٢٠١٢ بوصفها وكالة إدارية لتنفيذ البرامج (ما عدا الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التي يركز عملها على أنشطة المساعدة الإنسانية). وينفذ البرنامج الإنمائي واليونيسيف معا زهاء ٣٩ في المائة من الأنشطة التي تموّلها الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. وفي مسح أُجري عام ٢٠١٢ في حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، وافق قرابة ٧٠ في المائة من المجيبين على أن آليات التمويل المشتركة هذه أدّت إلى اتساق أكبر ضمن منظومة تطوير الأمم المتحدة. وبالتالي، يعتبر تراجع المساهمات التي قُدّمت لهذين الصندوقين بنسبة ١٩ في المائة بالقيمة الاسمية عام ٢٠١٢، وبنسبة ٦٣ في المائة عن أعلى مستوى بلغته عام ٢٠٠٩ مثار قلق. ويتناقض ذلك مع الاتجاه السائد في المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية المتعددة

المانحين التي تعمل في مجال المساعدة الإنسانية، حيث بلغت المساهمات ٣٦٥ مليون دولار عام ٢٠١٢، وهو أعلى مستوى لها حتى الآن.

الجدول ٢

الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، ٢٠١٢^(أ)

الترتيب	الجهة المانحة	المساهمون الرئيسيون	الكيانات المنفذة		
			الحصة من المجموع (بالنسبة المئوية)	الكيان التابع للأمم المتحدة	التحويلات الواردة (بملايين دولارات الولايات المتحدة) (بالنسبة المئوية)
١ -	النرويج	٧٧	٢٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٤٢
٢ -	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦٣	١٧	اليونيسيف	٦١
٣ -	كندا	٤٨	١٣	برنامج الأغذية العالمي	٣٢
٤ -	هولندا	٣٥	٩	صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٠
٥ -	السويد	٣١	٧	منظمة الأغذية والزراعة	٢٨
٦ -	الدانمرك	٢٥	٧	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٤
٧ -	أستراليا	١٦	٤	الأونروا	٢٢
٨ -	اليابان	١٠	٣	منظمة الصحة العالمية	٢٠
٩ -	ألمانيا	٩	٢	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٦
١٠ -	فنلندا	٩	٢	منظمة العمل الدولية	١٦

(أ) باستثناء الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التي يركز عملها على المساعدة الإنسانية.

صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة

٤٨ - صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" صناديق استثمارية متعددة المانحين أنشئت خصيصاً لدعم المبادرات الرائدة في إطار "توحيد أداء الأمم المتحدة" من خلال توفير الموارد غير المخصصة بشكل رئيسي لسد فجوات التمويل في برامج "توحيد أداء الأمم المتحدة". ويمثل إنشاء صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" ابتكاراً يدعم الاتساق على نطاق المنظومة في الأعمال التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. واعترفت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بأهمية المضي بمبادرة "توحيد الأداء" وأهابت بالدول الأعضاء تقديم مساهمات مالية إلى آليات التمويل المجمع في البلدان التي اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء" لضمان توسع تلك الآليات.

٤٩ - ويُظهر الجدول ٣ المبالغ التي تمرّ عبر صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" ونسبتها من مجموع النفقات المتصلة بالتنمية لمنظومة تطوير الأمم المتحدة في البلدان الثمانية التي اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء" على أساس تجريبي والمجموع بعد إضافة ١٢ بلدا اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء" طوعا لاحقا. وبلغت نسبة نفقات صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" المتصلة بالتنمية في البلدان الثمانية التي اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء" على أساس تجريبي قرابة ٩,٧ في المائة (وكانت النسبة العليا في تترانيا حيث بلغت ٢٥ في المائة والدنيا في أوروغواي حيث لم تتجاوز ٢ في المائة). ويمثّل ذلك تراجعا ملحوظا عن النسبة التي بلغت ١٤ في المائة عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتجاوز متوسط المساهمات في صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" في أكثر من ثلث البلدان التي اعتمدت مبادرة "توحيد الأداء" مليون دولار لكل كيان مشارك من كيانات الأمم المتحدة. وبالتالي كان نجاح صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" بصفتها جزءا من إطار تمويلي متكامل لمنظومة تطوير الأمم المتحدة نجاحا محدودا.

الجدول ٣

صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" عام ٢٠١٢

نفقات صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة"	مجموع النفقات المتصلة بالتنمية	حصة "صناديق توحيد أداء الأمم المتحدة" من المجموع	البلد المستفيد
(ملايين دولارات الولايات المتحدة)	(بالنسبة المئوية)		
بلدان التجريب			
٤,١	٢٧,٨	١٤,٩	ألبانيا
١,٦	٢٠,٩	٧,٨	الرأس الأخضر
٦,٦	١١٩,٠	٥,٦	موزامبيق
١٧,٥	٢٨٥,٥	٦,١	باكستان
٩,١	٩١,٨	٩,٩	رواندا
٢٨,٨	١١٦,٧	٢٤,٧	جمهورية تنزانيا المتحدة
٠,٦	٢٧,١	٢,٢	أوروغواي
٨,٥	١٠٠,١	٨,٥	فييت نام
٧٦,٩	٧٨٨,٨	٩,٧	المجموع الفرعي
بلدان أخرى غير بلدان التجريب			
٤٠,٢	٦١٣,٢	٦,٦	
١١٧,٠	١٤٠,٢	٨,٣	المجموع

البرامج المشتركة

٥٠ - مع أن البرامج المشتركة لا تشكل طريقة مستقلة من طرائق التمويل المجمع المستمد من أطراف ثالثة، يمكن اعتبارها طريقة لتجميع الموارد تتبّعها كيانات الأمم المتحدة في مرحلة تالية. فالبرنامج المشترك آلية استحدثت لزيادة الاتساق والكفاءة والفعالية في الأنشطة البرنامجية لكيانين أو أكثر من كيانات الأمم المتحدة. ويتألف البرنامج المشترك من مجموعة من الأنشطة تُؤدّى في إطار خطة عمل مشتركة وميزانية متصلة بها، تشترك فيها جهتان أو أكثر من منظمات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين أو دون الوطنيين^(٧). وتشكّل خطة العمل والميزانية جزءاً من وثيقة البرنامج المشترك التي تتضمن أيضاً تفاصيل أدوار الشركاء ومسؤولياتهم في تنسيق وإدارة الأنشطة المشتركة. ويوقع على وثيقة البرنامج المشترك جميع المشاركين من المنظمات والشركاء الوطنيين أو دون الوطنيين. ويأتي معظم تمويل البرامج المشتركة من الموارد غير الأساسية، من خلال أي توليفة من طرائق التمويل غير الأساسي المذكورة أعلاه.

٥١ - وقد استعرض تقرير الأمين العام عن التمويل (A/68/97-E/2013/87) مختلف أنواع البرامج المشتركة التي أنشئت. وقدّر الاستعراض أن القيمة التقريبية للبرامج المشتركة المنشأة عام ٢٠١١ يقلّ عن ٣ في المائة من مجموع التمويل المخصص لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية. ولئن لم تكن حصة المساهمات التي تُبرمج وتُدار من خلال البرامج المشتركة ملحوظة حتى الآن، إلا أنه تجدر الملاحظة أن المساهمات المقدّمة إلى البرامج المشتركة عام ٢٠١٣ عبر الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين فاقت المساهمات المقدّمة إلى صناديق "توحيد أداء الأمم المتحدة" لأول مرة.

٥٢ - واستهلّت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عدداً من المبادرات تهدف إلى زيادة تعزيز استخدام آليات ونهج التمويل المشترك من أجل تحسين نوعية الموارد غير الأساسية. فهي مثلاً تعكف حالياً على مراجعة المبادئ التوجيهية للبرامج المشتركة التي تركز على تطبيق طرائق البرمجة المشتركة على المستويين العالمي والقطري. ويشمل ذلك الجانب التمويلي والجانب البرنامجي. وهي تراجع أيضاً الصكوك القانونية المتعلقة بآليات التمويل المشترك. وستستمرّ مراجعة وضع البرامج المشتركة والتمويل المجمع واتجاهاتهما في سياق الإصدارات اللاحقة من هذا التقرير (انظر المرفق الثاني، المؤشرين ١٠ و ١١).

(٧) انظر المذكرة التوجيهية بشأن البرمجة المشتركة، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٣.

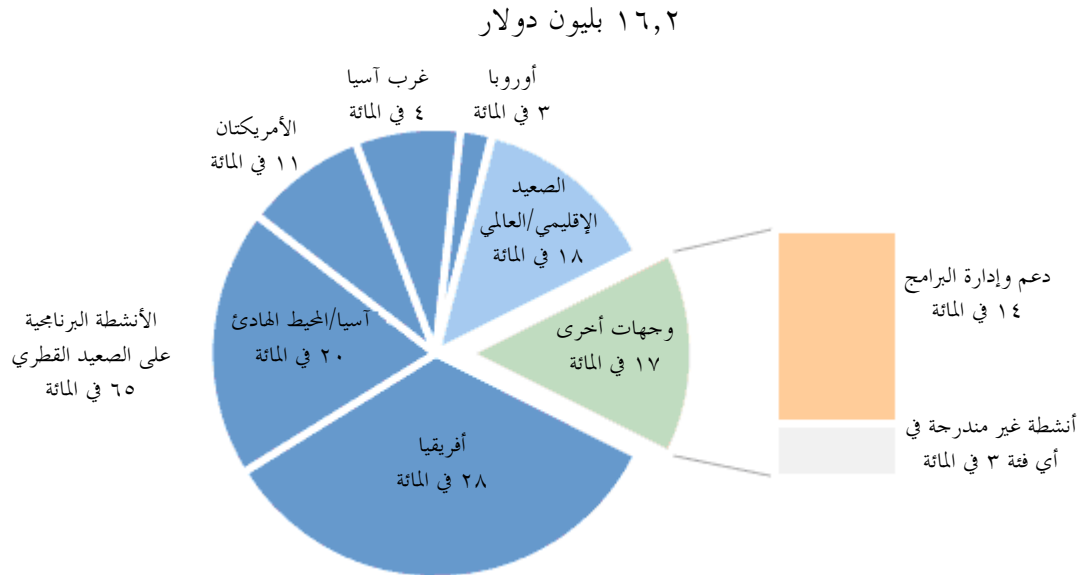
٥٣ - واستنادا إلى خبرة الأمم المتحدة الطويلة في مجال البرامج المشتركة القطرية، يتعاون برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حاليا مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتحديث الإرشادات بشأن برامج الأمم المتحدة وأفرقتها المشتركة المعنية بالإيدز على أن تتضمن آخر متطلبات الاستعراض الشامل والدروس المستفادة من مبادرة "توحيد الأداء".

توزع موارد الأنشطة المتصلة بالتنمية

٥٤ - فيما يحلل الشكل الحادي عشر مكونات نفقات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بشكل عام، يُظهر الشكل السابع عشر تحليل النفقات المتصلة بالتنمية فحسب (بما في ذلك النفقات المحلية). وبلغت نفقات الأنشطة البرنامجية القطرية قرابة ١٠,٥ بلايين دولار، أي ما نسبته ٦٥ في المائة من النفقات المتصلة بالتنمية لعام ٢٠١٢، منها ٤,٥ بلايين دولار في أفريقيا. وبالتالي، بلغت نسبة النفقات على الأنشطة البرنامجية الإقليمية أو العالمية وعلى دعم البرامج وإدارتها والأنشطة التي تعذر إدراجها في الفئات المذكورة أعلاه ٣٥ في المائة.

الشكل السابع عشر

الإنفاق على الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية، حسب المنطقة، ٢٠١٢



النفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية حسب المجموعات القطرية

٥٥ - لدى استعراض الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية والمساعدة الإنمائية عموماً، كثيراً ما يُشار إلى المجموعات القطرية التي تُصنف فيها البلدان استناداً إلى سمات وخصائص مشتركة بينها. ويستند بعض المجموعات إلى قوائم حكومية دولية متفق عليها، بينما لا يستند بعضها الآخر إلى تلك القوائم. وتخص الحالة الأخيرة المجموعات التي تصنف فيها البلدان على أساس سمات من قبيل حالات النزاع/ما بعد النزاع، والأزمات/ما بعد الأزمات والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية مختلفة. والمجموعات المستخدمة في التحليل الوارد في هذا التقرير هي المجموعات المصنفة على أساس ما يلي: (أ) فئات البلدان من حيث شريحة الدخل، حسبما حدده البنك الدولي في عام ٢٠١٢: ٣٦ بلداً منخفض الدخل، و ٤٩ بلداً في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، و ٥٥ بلداً في الشريحة العليا من الدخل المتوسط؛ و (ب) والتصنيفات الرسمية للأمم المتحدة: ٤٩ بلداً في فئة أقل البلدان نمواً، و ٣١ بلداً نامياً غير ساحلي، و ٣٨ دولة جزرية صغيرة نامية كلها دول أعضاء في الأمم المتحدة؛ و (ج) والتصنيفات غير الرسمية للأمم المتحدة مثل المناطق/البلدان المشمولة ببعثات متكاملة والبالغ عددها ١٨ منطقة/بلداً^(٨) ومؤشر التنمية البشرية: ٤٧ بلداً في مجموعة مؤشر التنمية البشرية المنخفض، و ٤٧ بلداً في مجموعة مؤشر التنمية البشرية المتوسط؛ و (د) والتصنيفات المقبولة عموماً التي ترصد مختلف حالات الضعف: ٣٣ بلداً يمر بأوضاع هشّة (البنك الدولي)^(٩) و ٤٧ دولة هشّة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)^(١٠). وعادة ما يحدث تداخل بين تلك المجموعات لأن البلد الواحد يمكن أن يندرج تحت أكثر من فئة.

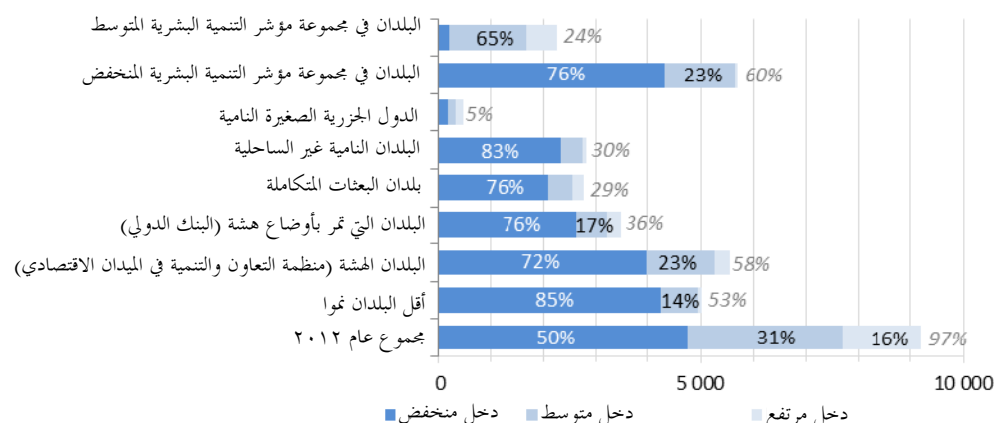
٥٦ - ويعطي الشكل الثامن عشر لمحة عامة عن توزّع نفقات البرنامجية القطرية بين مختلف المجموعات القطرية، بحسب اختلاف مستوى الدخل (البنك الدولي ٢٠١١). وقد بلغ نصيب البلدان المنخفضة الدخل من مجموع تلك النفقات زهاء ٥٠ في المائة، في حين بلغ نصيب أقل البلدان نمواً من مجموع تلك النفقات نسبة تناهز ٥٣ في المائة، واستأثرت البلدان المنخفضة الدخل منها بنسبة ٨٥ في المائة والبلدان الواقعة منها في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط بنسبة ١٤ في المائة (انظر أيضاً المرفق الثاني، المؤشر ١٨). وبلغ نصيب البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض من تلك النفقات نسبة تناهز ٦٠ في المائة، منها زهاء ٧٥ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل.

(٨) تُنفذ فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها الإنمائية بطريقة متكاملة.

(٩) القائمة الموحدة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي.

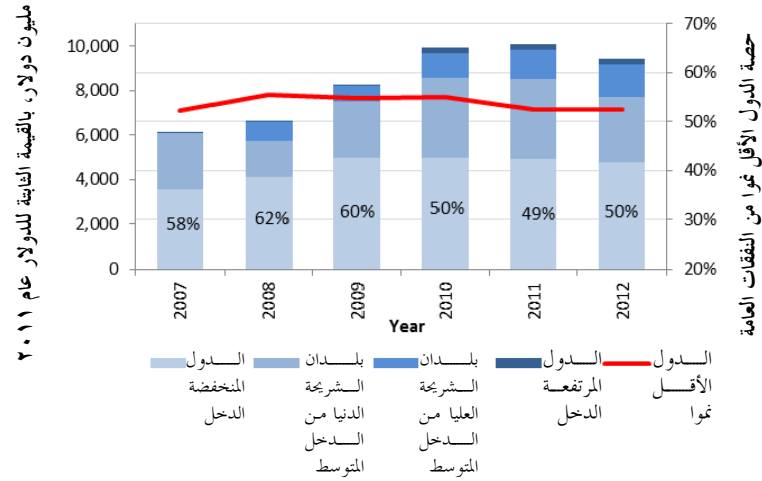
(١٠) القائمة الموسعة المستندة إلى قائمة البنك الدولي للبلدان التي تمر بأوضاع هشّة.

الشكل الثامن عشر

الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في المجموعات القطرية الرئيسية، ٢٠١٢
٩,٤ بلايين دولار (باستثناء الموارد المحلية)

٥٧ - يُظهر الشكل التاسع عشر توزيع الأنشطة المتصلة بالتنمية (باستثناء الموارد المحلية) على مختلف فئات الدخل والحصصة التي أُنفقت في أقل البلدان نمواً على مدى السنوات الخمس الماضية. وظلّت حصة أقل البلدان نمواً متكافئة إلى حد ما ضمن هذه الفترة عند مستوى يزيد قليلاً عن نصف النفقات المتصلة بالتنمية. ولكن الأمر يختلف عند النظر إلى التوزيع وفق مجموعات الدخل التي صنّفها البنك الدولي. وقد تراجعت نسبة النفقات المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل من ٦٢ في المائة عام ٢٠٠٨ إلى ما يقارب ٥٠ في المائة عام ٢٠١٢. وليس هذا الاتجاه مفاجئاً بالنظر إلى التقديرات الأخيرة التي تشير إلى تركّز ٧٥ في المائة من فقراء العالم في البلدان المتوسطة الدخل، مقارنة بـ ٥ في المائة فقط عام ١٩٩٠. وعلاوة على ذلك، انتقل عدد البلدان المستفيدة من البرامج من مجموعة البلدان المنخفضة الدخل إلى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل. ومنذ عام ٢٠٠٧، خُصّص ما يقارب ١,٥ بليون دولار أو ١٦ في المائة من النفقات المتصلة بالتنمية لعام ٢٠١٢ التي أُنفقت على المستوى القطري لمجموعة من ١٦ بلداً انتقلت من مجموعة البلدان المنخفضة الدخل إلى مجموعة البلدان المتوسطة الدخل. وقد غيّر انتقال غالبية فقراء العالم من أفقر بلدان العالم وزيادة التفاوت في البلدان المتوسطة الدخل في التفكير التقليدي في التنمية وهو سيؤثر من دون شك أيضاً في دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الشكل التاسع عشر
اتجاه الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في المجموعات القطرية
(٢٠١٢-٢٠٠٧ باستثناء الموارد المحلية)



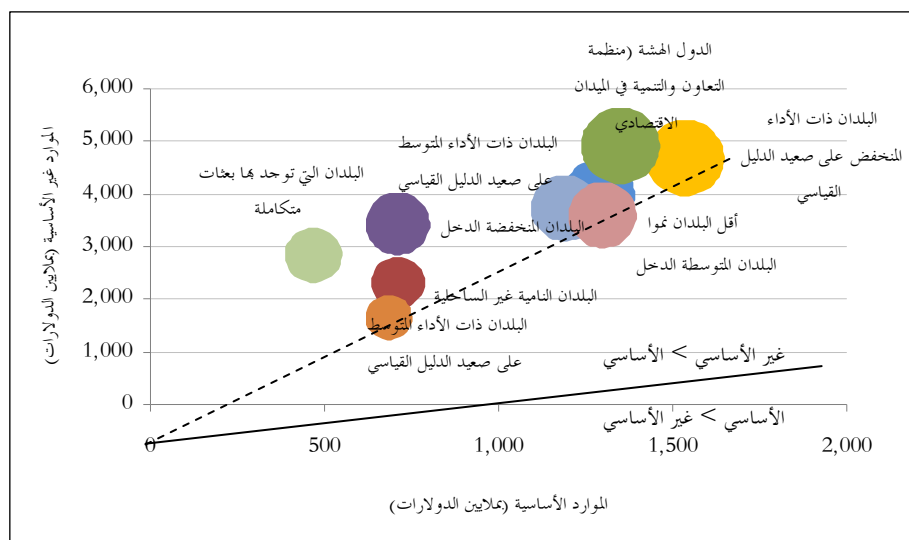
٥٨ - يبين الشكل العشرون وجهة نظر أخرى عن توزيع النفقات البرنامجية القطرية على المجموعات القطرية من خلال مقارنة مجموع النفقات لكل مجموعة ومصدري التمويل الرئيسيين (الأساسي وغير الأساسي). ولا تُظهر الأرقام أي اختلاف ملحوظ بين معدلات التمويل الأساسي وغير الأساسي لمجموعات من قبيل البلدان النامية غير الساحلية والبلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان في مجموعة مؤشر التنمية البشرية المنخفض والدول الهشة. وينخفض هذا المعدل بشكل ملحوظ بالنسبة إلى المجموعات القطرية للبلدان المشمولة ببعثات متكاملة والدول التي تمر في أوضاع هشة (البنك الدولي) وهو أعلى بقليل لمجموعات البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المتوسط والبلدان ذات الدخل المتوسط.

الشكل العشرون

الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية في المجموعات القطرية الرئيسية، ٢٠١١

المقارنة بين التمويل الأساسي وغير الأساسي ومجموع التمويل

١٠,١ بلايين دولار (باستثناء الموارد المحلية)



دال - الموارد غير الأساسية واسترداد التكاليف

٥٩ - بسبب نمو الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية أضعافاً مضاعفة خلال السنوات الـ ١٥ الماضية أصبح استرداد القدر الكافي من التكاليف المؤسسية المرتبطة بدعم هذه الأنشطة مصدر قلق متزايد. وكانت هذه المسألة موضوع استعراض أجري في عدة مواقع، أجرته مجموعة من الكيانات ومجالس أدارتها بشكل منفرد، كما أجري على مستوى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، وفي إطار الاستعراضات السياسية الشاملة، بما فيها الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٢. وينبع القلق بشكل رئيسي من أن الدعم المؤسسي (الفني والتشغيلي) للأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية قد يكون في الواقع مدعوماً من الموارد الأساسية، مما يؤثر سلباً على الكمية المتبقية من الموارد الأساسية المتاحة للأنشطة البرنامجية، ولا سيما على الصعيد القطري.

٦٠ - وبالتالي فإن تقارير الأمين العام الأخيرة عن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تضمنت استعراضا وتحليلا للموارد غير الأساسية واسترداد التكاليف بمزيد من التفصيل^(١١). وقد استندت هذه الاستعراضات إلى جملة أمور من بينها مقارنة ربيعة المستوى بين استعمال الموارد الأساسية وغير الأساسية لأغراض (أ) الأنشطة البرنامجية (التكاليف البرنامجية)؛ و (ب) أنشطة دعم وإدارة البرامج (التكاليف غير البرنامجية).

٦١ - وتؤكد نتائج المقارنات الرفيعة المستوى التي أجريت على هذا النحو منذ عام ٢٠١٠ أن هناك في الواقع اختلافا كبيرا في توزيع التكاليف غير البرنامجية بين مصادر التمويل الأساسي ومصادر التمويل غير الأساسي^(١٢). وبالتالي فإن الأنصبة المتبقية المتاحة للأنشطة البرنامجية الفعلية تختلف اختلافا كبيرا. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١١، كان حوالي ٦٦ في المائة من التمويل الأساسي للأنشطة ذات الصلة بالتنمية متاحا للأنشطة البرنامجية مقابل ٩٠ في المائة من التمويل غير الأساسي. وأدى هذا الاختلاف إلى إنفاق ما يقدر بنحو ٧١٩ مليون دولار من الموارد الأساسية على التكاليف غير البرنامجية للأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية (انظر A/68/97-E/2013/87).

٦٢ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج "اعتماد أطر لاسترداد التكاليف بحلول عام ٢٠١٣ على أن يتم تنفيذها بشكل كامل في عام ٢٠١٤، استنادا إلى المبدأ التوجيهي الذي ينص على استرداد التكاليف بالكامل بشكل تناسبي من الموارد المخصصة للأنشطة الأساسية والموارد المخصصة للأنشطة غير الأساسية، والأخذ بنهج بسيط متسق يتسم بالشفافية، ويشجع الهيئات الإدارية للوكالات المتخصصة على القيام بذلك". وطلبت كذلك إلى الصناديق والبرامج أن تدرج المبالغ التي من المقدر استردادها في ميزانياتها وأن تقدم تقارير عن المبالغ التي تم استردادها من التكاليف الفعلية في إطار تقاريرها المالية العادية، وحثت الوكالات المتخصصة على القيام بذلك. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في سياق تقريره السنوي بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

(١١) انظر الوثائق A/68/97-E/2013/87 و A/67/94-E/2012/80 و A/66/79-E/2011/77 و A/65/79-E/2010/76.

(١٢) من الجدير بالإشارة أن هذه الدراسة لا تشمل برنامج الأغذية العالمي حيث إنه يطبق معدلا واحدا ثابتا لاسترداد التكاليف بالنسبة للمساهمات في جميع فئات البرامج.

الشكل الحادي والعشرون الإجراءات المحددة زمنيا ذات الصلة بالتمويل

الهدف: تقديم تقرير في الدورة العادية الأولى في عام ٢٠١٤	← في المسار الصحيح	تقديم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً إلى مجالس الإدارة بشأن التدابير المحددة. توسيع قاعدة الجهات المانحة (الفقرة ٣٥ من المنطوق):
الهدف: تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من عام ٢٠١٣ فصاعداً	← قيد الإنجاز	قيام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بتحسين الاتصال بعامة الجمهور وإبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التقارير السنوية (الفقرة ٣٦ من المنطوق):
الهدف: اتخاذ القرار في عام ٢٠١٤ من قبل أمانة المجلس التنفيذي	الهدف: إجراء تحليل بحلول نهاية عام ٢٠١٣	تحديد شعبة المالية/خدمات الموظفين المبادئ المشتركة للكتلة المرجحة من الموارد الأساسية (الفقرة ٣٩ من المنطوق):
الهدف: الحوار خلال عام ٢٠١٤	← قيد الإنجاز	الحوار المنظم بشأن كيفية تمويل النتائج المتفق عليها (الفقرة ٤٦ من المنطوق):
الهدف: التنفيذ الكامل في عام ٢٠١٤	الهدف: إجراء تحليل بحلول نهاية عام ٢٠١٣	اعتماد مجالس الإدارة أطر استرداد التكاليف (الفقرة ٥٣ من المنطوق):
٢٠١٤	٢٠١٣	

البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

٦٣ - تزامن الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٢ مع استعراض أجراه البرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للمعدل الموحد لاسترداد التكاليف والمنهجية المتبعة في حسابه، وذلك كجزء من خارطة طريق مشتركة لوضع ميزانيات متكاملة للمرة الأولى قدمتها هذه الكيانات إلى مجالسها التنفيذية في عام ٢٠١٣، غطت الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (انظر DP/FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8). وهذه الكيانات الأربعة مسؤولة معا عن نحو ٥٥ في المائة من كل الأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية (٥١ في المائة من كل الموارد الأساسية و ٥٨ في المائة من كل الموارد غير الأساسية).

٦٤ - واقترحت الكيانات على مجالس إدارتها نهجا من شقين لاسترداد التكاليف المؤسسية غير البرنامجية، وذلك على النحو التالي: (أ) تطبيق معدل موحد لاسترداد التكاليف قدره ٨ في المائة لتغطية ما يعرف باسم "التكاليف التي يجوز إخضاعها لاسترداد التكاليف"؛ و (ب) استرداد جميع تكاليف "فعالية التنمية" من خلال تحميل المبالغ بشكل مباشر على

البرامج والمشاريع الممولة بموارد أساسية وغير أساسية. وتشير تكاليف فعالية التنمية إلى تكلفة الأنشطة ذات الطابع الاستشاري للسياسة العامة، والتقني والتنفيذي الضرورية لتحقيق أهداف البرامج والمشاريع في مجالات التركيز للمنظمات.

٦٥ - ووافقت المجالس التنفيذية للبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على معدل عام وموحد لاسترداد التكاليف يساوي ٨ في المائة من المساهمات غير الأساسية. وستجرى مراجعة هذا المعدل في عام ٢٠١٦، مع إمكانية تعديله إذا كان غير متنسق مع مبدأ استرداد التكاليف بالكامل بشكل تناسلي من موارد التمويل الأساسي وغير الأساسي، حسب التكاليف المنشق من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٦٦ - وطلبت مجالس الإدارة من الكيانات أن تدرج في استعراض منتصف المدة لميزانياتها المتكاملة معلومات عن تطبيق المعدلات المعتمدة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك المنهجية المتبعة في حساب المعدل، وإدراج كل فئات التكاليف؛ والمعدلات الفعلية لاسترداد التكاليف في كل كيان عن السنتين الماليتين السابقتين؛ وتحليل لمدى التقيد بمبدأ استرداد التكاليف بالكامل بشكل تناسلي من موارد التمويل الأساسي وغير الأساسي، وفقا للتكليف الصادر في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧. وطلبت مجالس الإدارة كذلك إجراء تقييم مستقل وخارجي في عام ٢٠١٦ يتناول مدى اتساق المنهجية الجديدة لاسترداد التكاليف وتماشيتها مع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧.

٦٧ - وقُدمت تقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ للكيانات الأربعة لمجلس إدارة كل منها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وهي تعكس الإطار المفاهيمي الموحد الجديد لتعريف التكاليف التنظيمية وإسنادها ووضع منهجية جديدة لحساب استرداد التكاليف^(١٣). وترد في الجدول ٤ أدناه بيانات تفصيلية رفيعة المستوى لخطط الموارد المتكاملة المجمعة لهذه الكيانات الأربعة. وعلى النحو المبين في الجدول، من المقرر إنفاق نحو ٦٦ في المائة من الموارد الأساسية على الأنشطة البرنامجية خلال السنوات الأربع المقبلة (٧٦ في المائة على أنشطة التنمية) مقابل حوالي ٩١ في المائة من الموارد غير الأساسية (٩٣ في المائة على أنشطة التنمية).

(١٣) UN-Women's integrated budget spans just two years (2014-2015).

٦٨ - ويبدو أن هناك سببين رئيسيين لاستمرار هذا الاختلاف. أولاً، لا تخضع كل التكاليف المؤسسية لهذه الكيانات لرسم استرداد التكاليف. فعلى سبيل المثال، وفقاً للمنهجية الموحدة الجديدة لاسترداد التكاليف، تموّل الوظائف الشاملة البالغة الأهمية من الموارد الأساسية. ولا يتضمن القرار ٢٢٦/٦٧، الذي رسخ المبدأ التوجيهي الذي ينص على تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية على أساس استرداد التكاليف بالكامل، بشكل تناسلي، من موارد التمويل الأساسي وغير الأساسي، حكماً ينص على هذا الاستبعاد، وإن كان حجم الموارد اللازمة لأداء الوظائف الشاملة البالغة الأهمية التي تقدرها كل من الوكالات الأربع صغير للغاية مقارنة بمجموع الموارد التي تستخدمها (تتراوح بين ٢٠ مليون دولار سنوياً و ٤٥ مليون دولار سنوياً استناداً إلى ميزانيات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣). ثانياً، نظراً لأن هذا التغيير يشكل تغييراً كبيراً في تسيير الأعمال، سيستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن يتسنى تحميل تكاليف "فعالية التنمية" بالكامل على مجموعة الموارد الأساسية وغير الأساسية باعتبارها تكاليف مباشرة.

٦٩ - والنتيجة النهائية هي أنه في حين تحسن الأطر الموحدة الجديدة لاسترداد التكاليف التي يجري تنفيذها حالياً الشفافية وتتيح إمكانية المقارنة بين التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية، وتشكل أيضاً خطوة إلى الأمام نحو تمويل التكاليف غير البرنامجية بشكل تناسلي من موارد التمويل الأساسي وغير الأساسي، فإن العمل لا يزال جارياً على تحقيق الاسترداد الكامل للتكاليف. وستتيح استعراضات منتصف المدة المقترحة للميزانية المتكاملة، التي ستشمل معلومات محدّثة عن تنفيذ المنهجية الجديدة لاسترداد التكاليف، فرصة لإعادة النظر في مدى الاستجابة للقرار ٢٢٦/٦٧.

الجدول ٤

بيانات تفصيلية رفيعة المستوى لخطط الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ للبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البرنامج	الأنشطة الإنمائية		الإدارة والأنشطة		مجموع التكاليف
	فعالية التنمية	مجموع تكاليف التنمية	غير الإنمائية	الأخرى	
الموارد الأساسية	١ ١٠٠	٨ ٨٧٤	٢ ٨٦٥	١١ ٧٣٩	
الحصة (بالنسبة المئوية)	٩,٤	٧٥,٦	٢٤,٤	١٠٠,٠	
الموارد غير الأساسية	٣٦٧	٣٠ ٨٩٦	٢ ٤٦٠	٣٣ ٣٥٦	

الأنشطة الإنمائية	مجموع تكاليف التنمية	فعالية التنمية	البرنامج	الإدارة والأنشطة	
				مجموع تكاليف التنمية	غير الإنمائية
الحصة (بالنسبة المئوية)	٩١,٥	١,١	٩٢,٦	٧,٤	١٠٠,٠
مجموع الموارد	٣٨٣٠٣	١٤٦٧	٣٩٧٧٠	٥٣٢٥	٤٥٠٩٤
الحصة (بالنسبة المئوية)	٨٤,٩	٣,٣	٨٨,٢	١١,٨	١٠٠,٠

الكيانات الأخرى

٧٠ - قدمت منظمة الأغذية والزراعة إلى لجنتها المالية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تقريراً شاملاً عن جميع جوانب سياستها للتعامل مع تكاليف الدعم^(١٤). والهدف من السياسة الحالية لمنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بتكاليف الدعم استرداد كامل "التكاليف غير المباشرة المتغيرة" المرتبطة بتوفير خدمات الدعم الإداري والتشغيلي للمشاريع الممولة من التبرعات. ووضعت هذه السياسة لدعم التكاليف قبل حوالي ١٥ عاماً عندما كانت بعض جوانب البيئة التي تعمل فيها منظمة الأغذية والزراعة تختلف اختلافاً كبيراً. ومن هذه العوامل المتغيرة ارتفاع نسبة التمويل غير الأساسي للمنظمة مقارنة بالمساهمات الأساسية (المقررة) بسبب الزيادة الكبيرة في التبرعات في الصناديق الاستثمارية للمنظمة. وفي الآونة الأخيرة فقط تجاوزت النفقات غير الأساسية النفقات الأساسية للمرة الأولى. وساهمت هذه العوامل في زيادة عدم استرداد كامل التكاليف غير البرنامجية للمشاريع الممولة من المساهمات غير الأساسية. وتعتمد منظمة الأغذية والزراعة اتباع نهج واسع النطاق لمعالجة عدم استرداد التكاليف بالكامل بغية اقتراح استراتيجية شاملة ستأخذ في الاعتبار تطور البيئات التشغيلية ومواءمة تصنيف فئات التكاليف مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى قدر الإمكان. وستبلغ اللجنة المالية التابعة للفاو بنتائج هذه الدراسة في عام ٢٠١٤.

٧١ - وأعرب مجلس إدارة منظمة الصحة العالمية عن قلقه بشأن مدى ملاءمة ترتيبات استرداد التكاليف ومدى نزاهتها وشفافيتها بالنظر إلى أن الغالبية العظمى من تمويل هذه المنظمة لم تعد تتأتى من الاشتراكات المقررة الغرض بل من التبرعات. وأمرت لجنة شؤون البرامج والميزانية والإدارة (لجنة فرعية تابعة للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية) بإجراء دراسة. وقدمت هذه الدراسة التي قامت بها شركة استشارية خارجية تقريراً إلى الدول الأعضاء في المنظمة عام ٢٠١٣ يتضمن توصيات بشأن سبل المضي قدماً. ولذلك تقوم منظمة الصحة العالمية بصياغة مقترحات لإدخال تحسينات على الترتيبات المتعلقة باسترداد التكاليف، لا سيما لضمان احتساب كامل التكاليف ضمن إطار اتفاقات المساهمة الطوعية للجهات المانحة، مع

(١٤) انظر FC/151/8.

إدماج كل من تكاليف الإدارة والتنظيم المحملة مباشرة، وتوزيع التكاليف غير المباشرة بشكل عادل. كما ستكفل المنظمة التمييز بشكل أوضح بين هذه التكاليف التي تعد "أساسية" بالنسبة لتسيير المنظمة (الإشراف والإدارة)، والتكاليف التي هي أكثر تغيراً حسب مستوى تنفيذ البرامج، مثل تكاليف الدعم الإداري والبنية التحتية. ويقترح تمويل كامل التكاليف الأساسية في المستقبل من المساهمات المقررة لمنظمة الصحة العالمية.

٧٢ - وأجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استعراضاً للنموذج الذي يستخدمه لاسترداد التكاليف في ضوء ولاية الاستعراض الشامل. ويتبع المكتب نهجاً من شقين لضمان استقرار نموذج التمويل الذاتي. أولاً، يقوم دائماً بإسناد التكاليف المباشرة للمنظمة إلى المشاريع باستخدام طريقة تقدير التكاليف حسب الأنشطة. ثانياً، قام بتحسين نموذج التسعير الذي يستعمله لاسترداد التكاليف غير المباشرة حول عناصر التكلفة ذات الصلة المرتبطة بالقيمة التي يضيفها المكتب.

٧٣ - ويقوم مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث أيضاً بوضع برامج لاسترداد التكاليف في ميزانيته التي تكاد تمول حصراً من الموارد غير الأساسية. وسيمكن ذلك من تحسين الربط بين الموارد والنتائج.

٧٤ - وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧، سيستمر استعراض الأداء والتقدم في سياق هذا التقرير في المستقبل وسيستمر الاستناد في ذلك إلى جملة معايير منها المقارنة الرفيعة المستوى بين استخدام الموارد الأساسية وغير الأساسية لأغراض (أ) الأنشطة البرنامجية، و (ب) الأنشطة غير البرنامجية. وينعكس هذا في إطار الرصد والإبلاغ تحت المؤشرين ٢٠ و ٢١.

ثالثاً - المساهمة في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية

قيام ١٤ من ٢٤ كيانات الأمم المتحدة بمواءمة خططها الاستراتيجية مع الاستعراض الشامل

٧٥ - استجابت الصناديق والبرامج لطلبات الجمعية العامة باعتماد الاستعراض الشامل عن طريق دمجها في خططها الاستراتيجية. وللمرة الأولى، قام كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي بمواءمة خططها الاستراتيجية الجديدة (٢٠١٤-٢٠١٧) مع الاستعراض الشامل، من حيث التوقيت والمحتوى. وقام عدد من الوكالات المتخصصة بذلك طوعاً أو هي في طور اتخاذ خطوات في هذا الصدد.

الجدول ٥

مواثمة دورات التخطيط الاستراتيجي مع دورة الاستعراض الشامل^(١)

الكيان	وثيقة التخطيط الاستراتيجي	عدد السنوات ^(٢)	الماضية/الحالية	الحالية/المقبلة	المواثمة مع الاستعراض الشامل إلى مجلس الإدارة	تقدم التقرير السنوي عن
الصناديق والبرامج						
البرنامج الإنمائي (بما فيه برنامج متطوعي الأمم المتحدة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٣-٢٠٠٨	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
صندوق السكان	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٣-٢٠٠٨	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
اليونيسيف	الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل	٤	٢٠١٣-٢٠٠٦	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
برنامج الأغذية العالمي	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٣-٢٠٠٨	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
مفوضية شؤون اللاجئين	البرنامج لفترة السنتين	٢	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	نعم	لا
ممثل الأمم المتحدة	الخطة الاستراتيجية ^(ج)	٦	٢٠١٣-٢٠٠٨	٢٠١٩-٢٠١٤	لا	لا
الأونروا	الخطة المتوسطة الأجل	٦	٢٠١٥-٢٠١٠	٢٠٢١-٢٠١٦	لا ^(د)	لا
الوكالات المتخصصة						
منظمة الزراعة والأغذية	الخطة المتوسطة الأجل	٤	٢٠١٣-٢٠١٠	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم ^(هـ)
منظمة العمل الدولية	الإطار الاستراتيجي للسياسات	٦	٢٠١٥-٢٠١٠	تقرر لاحقا	لا	لا
اليونسكو	الاستراتيجية المتوسطة الأجل	٨/٦	٢٠١٣-٢٠٠٨	٢٠٢١-٢٠١٤	نعم	لا
منظمة الصحة العالمية	برنامج العمل العام	٦	٢٠١٣-٢٠٠٨	٢٠١٩-٢٠١٤	لا	لا
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	الإطار الاستراتيجي	٥	٢٠١٥-٢٠١١	٢٠٢٠-٢٠١٦	لا	لا
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	الإطار البرنامجي	٤	٢٠١٣-٢٠١٠	تقرر لاحقا	لا	نعم
الكيانات الأخرى						
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٣-٢٠١١	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
مكتب المخدرات والجريمة	البرنامج لفترة السنتين ^(١)	٢	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	نعم	لا
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	البرنامج لفترة السنتين	٢	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	نعم	لا
برنامج البيئة	الاستراتيجية المتوسطة الأجل	٤	٢٠١٣-٢٠١٠	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	لا
مفوضية حقوق الإنسان	البرنامج لفترة السنتين	٢	٢٠١٣-٢٠١٢	٢٠١٥-٢٠١٤	نعم	لا
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الإطار الاستراتيجي	٤	٢٠١٥-٢٠١١	ستقرر لاحقا	لا	نعم ^(٢)

الكيان	وثيقة التخطيط الاستراتيجي	عدد السنوات ^(٢)	دورة التخطيط		تقديم التقرير السنوي عن
			الحالية/الماضية	الحالية/المقبلة	المواصلة مع الاستعراض الشامل
المركز الدولي للتدريب	الخطة الاستراتيجية	٣	٢٠١٢-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٧	نعم
مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث	الإطار الاستراتيجي برنامج العمل لفترة السنتين	٢	٢٠١٣-٢٠١٥	ستقرر لاحقا	لا (نعم ^(ج))
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٠-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٧	نعم

- (أ) شكلت هذه الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ٩٧ في المائة من مجموع الأنشطة التشغيلية والأنشطة ذات الصلة بالتنمية لمنظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢.
- (ب) السنوات المبينة هي عدد سنوات دورة البرمجة الحالية أو السنوات الواردة في أحدث مقررات مجالس الإدارة والتي ستدرج في دورة البرمجة المقبلة.
- (ج) غير مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بموجب قراره ١٥/٢٤ عنوان وثيقة التخطيط الاستراتيجي من "الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل" إلى "الخطة الاستراتيجية". وستتاح فرصة مواءمتها مع الاستعراض الشامل في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة في نيسان/أبريل ٢٠١٥.
- (د) تعمل الأونروا حاليا استنادا إلى دورة تخطيط استراتيجي مدتها ست سنوات ("الاستراتيجية المتوسطة الأجل") وأعدت الاستراتيجية بالتنسيق الوثيق مع اللجنة الاستشارية التابعة للوكالة، المنشأة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤)، والمكلفة بإسداء المشورة إلى المفوض العام للأونروا في أداء ولاية الوكالة. والتخطيط على امتداد ست سنوات يمكن الوكالة من تخطيط برامجها للتنمية البشرية واستجاباتها الإنسانية بشكل ملائم. وستغطي الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ والعمل جارٍ على قدم وساق.
- (هـ) تقدم التقارير إلى المؤتمر على أساس نصف سنوي.
- (و) يعتمد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استراتيجيته كل أربع سنوات ويسترشدها في وضع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين.
- (ز) يندرج في إطار التقارير العادية المقدمة إلى المجلس.
- (ح) سيقدم مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث تقارير في ضوء خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث في تنفيذ الاستعراض الشامل وفقا للقرار ٢٢٦/٦٧.

٧٦ - ولدى ١٤ من الكيانات الـ ٢٢ التي كانت تشكل نحو ٩٧ في المائة من الأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في عام ٢٠١٢، دورة تخطيط تتماشى مع الاستعراض الشامل (انظر الجدول ٦). وعلاوة على ذلك، تقدم ١٠ من الكيانات الـ ٢٢ تقريرا رسميا لمجالس إدارتها عن تنفيذ الاستعراض الشامل. وتعتزم منظمة العمل الدولية إجراء مناقشات في دورات مجلس إدارتها في عام ٢٠١٤ بهدف مواءمة إطارها الاستراتيجي المقبل للسياسات مع الاستعراض الشامل. وقرر المؤتمر العام لليونسكو في أوائل عام ٢٠١١ تمديد دورة البرمجة الاستراتيجية المتوسطة الأجل من ٦ إلى ٨ سنوات، وتمديد البرنامج السابق المحدد لفترة سنتين إلى أربع سنوات باعتباره آلية تتيح المواءمة مع دورة

الاستعراض الشامل. ومن المتوقع أن تمدد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برنامجها الإطاري المتوسط الأجل الحالي من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، مما سينقل توقيت الخطط الاستراتيجية للمنظمة إلى دورة الاستعراض الشامل. ورغم أن توقيت برنامج العمل العام لمنظمة الصحة العالمية لا يتواءم مع توقيت الاستعراض الشامل، فهو ينفذ من خلال ميزانيات برنامجية تمتد فترة سنتين، مما يحمل على التوقع بأنه سيحقق تخطيطاً شاملاً وميزنة على أساس احتياجات البلدان. ويحدد بوضوح برنامج العمل العام للمنظمة أولويات الدول الأعضاء، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستعراض الشامل.

٧٧ - وتعكس الخطط الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٧) للصناديق والبرامج وبعض الوكالات المتخصصة أولويات الاستعراض الشامل، بما في ذلك تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والتعاون بين بلدان الجنوب، والمساواة بين الجنسين، والحد من مخاطر الكوارث، وزيادة الكفاءة والفعالية والاتساق في عمليات البرامج وسير الأعمال. وتشمل أيضاً سلسلة من المؤشرات المشتركة التي تقيس العديد من المجالات ذات الأولوية للاستعراض الشامل بطريقة متسقة ومتناسكة عبر أطر النتائج المتكاملة للبرنامج الإنمائي واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. واعتمد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة/الإيدز نهجاً مماثلاً من خلال إطاره الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

ألف - القضاء على الفقر

٧٨ - أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم، ويجب أن يظل أحد المجالات الرئيسية التي يتعين أن يركز عليها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأن يسعى الجهاز في برامجه ومشاريعه الإنمائية إلى التصدي لهذا التحدي العالمي الأكبر باعتباره الهدف الأساسي لتلك البرامج والمشاريع. وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية في قرارها ٢٢٦/٦٧ أيضاً تعزيز الروابط المعيارية والتنفيذية في منظومة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن توجه جهوداً خاصة لدعم المبادرات الوطنية الرامية إلى تحقيق عمليات تنمية شاملة وعادلة وتشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة.

٧٩ - وعلى الصعيد العالمي، تراجعت معدلات الفقر والجوع بدرجة كبيرة. وبلغ العالم الرقم المستهدف في القضاء على الفقر قبل خمسة أعوام من الموعد النهائي المحدد. بيد أن معظم هذا التقدم لم يحرز إلا في قلة من البلدان الكبيرة. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من بلوغ غاية تخفيض معدلات الفقر من الهدف الأول من الأهداف الإنمائية، ظل ١,٢ بليون شخص يعيش في فقر مدقع في عام ٢٠١٠، و ٨٧٠ مليون نسمة يعانون من الجوع المزمن

خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢. فعلى سبيل المثال، انخرفت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حالياً، رغم ما شهدته مؤخراً من نمو اقتصادي قوي وانخفاض في معدلات الفقر، عن مسار تحقيق غاية تخفيض معدلات الفقر المقررة في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الواقع، أصبح عدد سكان جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا الذين يعيشون في فقر آخذاً في الارتفاع، وما زالت المنطقة ضعيفة في مواجهة أي صدمات يمكن أن تؤدي إلى تآكل ما حققته من مكاسب، بما في ذلك الصعوبات المستمرة في مجالي السلام والأمن.

٨٠ - ويستعد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وُضعت منهجية إطار التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأدواتها التي أقرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، استناداً إلى التجارب القطرية على الصعيد العالمي، وجرى اختبارها في عدد من البلدان، وهي تستخدم الآن في أكثر من ٥٠ بلداً للتعجيل بتحقيق أهداف محددة من الأهداف الإنمائية للألفية. وتعكف الحكومات الوطنية على تنفيذ خطط التعجيل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدعم من منظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي وغيره من الوكالات في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وفي عام ٢٠١٣، أطلقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشركاء التنمية حملة شحذ الهمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل مضاعفة الجهود المبذولة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من الآن وحتى عام ٢٠١٥.

٨١ - وتدعم الأمم المتحدة أيضاً ما يُبذل من جهود بالغة الأهمية لرصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمنذ عام ٢٠٠١، ما برحت أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدعم الحكومات في إعداد ما يزيد على ٤٠٠ من التقارير الوطنية ودون الوطنية عن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري.

٨٢ - وإدراكاً للصلة الوثيقة بين الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ستسهم مجالات العمل الرئيسية المعتمدة في الخطط الاستراتيجية الخاصة بعدة صناديق وبرامج ووكالات متخصصة، إسهاماً مباشراً في القضاء على الفقر. فعلى سبيل المثال، يولي البرنامج الإنمائي الأولوية لمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج على تصميم وتنفيذ مسارات للتنمية قادرة على معالجة قضايا الفقر واللامساواة والإقصاء المتشابكة. وأي رؤية استراتيجية كهذه تحتاج لأن توضع موضع التنفيذ. وينبغي توافر قدر أكبر من التحليلات في سياق التقارير المقدمة عن حالة تنفيذ الخطط الاستراتيجية. أما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فقد دعم الاتحاد الأفريقي في وضع خارطة طريق بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتوفر خارطة الطريق المذكورة

توجيهات واضحة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وفقاً للأولويات والخطط الاستراتيجية الوطنية. ويحدد برنامج العمل العام الثاني عشر لمنظمة الصحة العالمية (٢٠١٤-٢٠١٩) السياق السياسي والاقتصادي والمؤسسي المتغير، والدور الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية في دعم دولها الأعضاء للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها. وتسلم الخطة الجديدة في مجال الصحة بأن الصحة ركيزة أساسية للحد من الفقر، وتسلب الضوء على دور الصحة كشرط مسبق لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وكأحد النتائج التي يسفر عنها تحقيق هذه الأبعاد وكأحد المؤشرات الدالة على تحقيقها.

باء - زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون الإقليمي

٨٣ - شهد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي زيادة كبيرة في أهميته ونطاقه. فقد سُجلت زيادة ملحوظة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب نتيجة الأداء الاقتصادي غير المسبوق للاقتصادات الناشئة في بلدان الجنوب، والتوسع المتزايد في الطبقة المتوسطة بها، والانتشار السريع لاستخدام الإنترنت، وتدفعات التجارة والاستثمار المزدهرة فيما بين بلدان الجنوب. وما برحت أيضاً شراكات التعاون الثلاثي الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب آخذة بالازدياد في مجالات من قبيل التنمية المستدامة وتنمية القدرات.

٨٤ - أحرز تقدم في تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي داخل عمليات التخطيط الاستراتيجي وإقامة صلات أوثق بين اللجان الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ضاعفت وكالات الأمم المتحدة جهودها لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها الرئيسية وأطرها الاستراتيجية وأنشطتها التنفيذية وميزانياتها. ويتضح ذلك جلياً، مثلاً، في الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، كما يتضح في برنامجي عمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وميزانيتينهما، وفي الاستراتيجية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)^(١٥).

٨٥ - وقد تبدى بوضوح كذلك الدور الجامع الذي تؤديه الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد دعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في

(١٥) في حالة منظمة العمل الدولية، تستند برامج العمل والميزانيات إلى 'استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي' التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٢ (GB.313/POL/7).

سياق جهودها المستمرة المبذولة لتعزيز نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إلى عقد عدد من المؤتمرات والاجتماعات الرفيعة المستوى بهدف تيسير المناقشات المتعلقة بالسياسات وتبادل المعارف، وتعزيز بناء توافق الآراء، ورصد حالة تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية المتعهد بها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨٦ - وعلى الصعيد التنفيذي، أنشأت الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة شراكات لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في مجالات اختصاصها. وما برح الاهتمام يتزايد بشأن تحسين الدراسات التحليلية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأجرت منظومة الأمم المتحدة عدداً من التقييمات لأنشطتها المختلفة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب على مدى العامين الماضيين.

٨٧ - وأعدت كيانات منظومة الأمم المتحدة عدداً من التقارير الهامة التي تسلط الضوء على تزايد إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم التنمية المستدامة والمنصفة في بلدان الجنوب.

٨٨ - وعلى الرغم من هذه الجهود، ثمة تحديات تعوق جهود جهاز الأمم المتحدة الإنمائي المبذولة لزيادة دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. إذ تُعتبر قواعد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأنظمتها وإجراءاته ونماذج أعماله أكثر ملاءمة لأنشطة التعاون الإنمائي التقليدي.

الإطار ١

أمثلة على المبادرات المتخذة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

- في حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقدت منظمة الأغذية والزراعة منتدى رفيع المستوى ييسر تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في جهود الحد من الجوع بين البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.
- ييسر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مناقشات مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المؤتمر العشرين لوزراء الصناعة الأفارقة.
- نظمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية اجتماعين أقاليمين في القاهرة وجنيف بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمناقشة المسائل المتعلقة بإدارة حقوق الملكية الفكرية والموارد الجينية وحقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

- في أيار/مايو ٢٠١٣، جمعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس للعمل سوياً على تحديد وتعزيز الممارسات الجيدة في التعاون بين بلدان الجنوب. وقد برز موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوضوح خلال الاجتماعات التي نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مؤخراً في أديس أبابا ونيودلهي ومونترو، فرنسا، واسطنبول، تركيا، في إطار التحضير لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٤.
- أقام البرنامج الإنمائي شراكات استراتيجية مع بلدان ذات اقتصادات ناشئة وأنشأ مراكز لتبادل المعارف والخبرات.
- استضافت حكومة الهند، بدعم من اليونيسيف، "الاجتماع الرفيع المستوى الثاني بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل حقوق الطفل" لفائدة بلدان آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بهدف تبادل المعارف وتعزيز التعاون من أجل أعمال حقوق الطفل.
- أتاحت الوكالة البرازيلية للتعاون التقني والشركة البرازيلية للبحوث الزراعية، من خلال اتفاق وقعته منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠١٣، الفرصة لخبراء من الشركة المذكورة لتقديم خبراتهم التقنية إلى البلدان النامية، عن طريق منظمة الأغذية والزراعة.
- زاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي. فقد أنشأ برنامج البيئة آلية التبادل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي تربطها صلات بشبكة مراكز الامتياز التي تعمل على تحقيق أهداف الاتفاقية، والتي تدعم تنفيذ خطة العمل المتعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التنوع البيولوجي من أجل التنمية.
- في آب/أغسطس ٢٠١٣، قام المنتدى الوزاري المشترك بين الصين وأفريقيا في مجال الصحة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف والبنك الدولي، بإطلاق حقبة جديدة من التعاون في مجال الصحة بين الصين وأفريقيا. ومنذ عام ٢٠١١، أسست مجموعة 'بريكس' (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، بالتعاون مع البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية، محفلاً للتعاون في مجال الصحة، كما أولت المجموعة الأولوية للاستعانة بنقل التكنولوجيا كوسيلة لتمكين البلدان النامية.

- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اعتمد وزراء الصحة في بلدان منطقة الأمريكيتين سياسة محددة للتعاون من أجل التنمية الصحية في الأمريكيتين، تهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدان وإقامة الشراكات الأفقية داخل المناطق وفيما بينها، وذلك للاستباق بتبادل الحلول الصحية التي تعالج المشاكل الصحية الشائعة بفعالية وبشكل مستدام، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية مثل تيسير حصول الجميع على الرعاية الصحية والتصدي للمحددات الاجتماعية التي تحكم الحصول على الخدمات الصحية.

٨٩ - شرعت اللجان الإقليمية في تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بإقامة روابط أوثق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآليات التنسيق الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري. فاللجان الإقليمية، قياساً بعملها المعياري، لا تعتبر أعمال البحث والتحليل التي تضطلع بها منتجاً نهائياً، بل تعتبرها مساهمة رئيسية يستعان بها في وضع خيارات للسياسات المستندة إلى الأدلة، تستطيع البلدان النامية أن تنفذها بعد تكييفها لتلائم الظروف الإنمائية الخاصة بها. فعلى سبيل المثال، تدرك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن أهم دور تؤديه هو وضع وتنفيذ الاتفاقات الإقليمية من خلال آلياتها الحكومية الدولية المعنية بمسائل من قبيل التكامل الإقليمي وتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة مؤتمراً وزارياً بشأن التكامل الإقليمي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لمناقشة أفضل السبل التي يمكن بها للبلدان النامية أن تساعد على أفضل وجه في تحقيق تنميتها بنفسها.

٩٠ - أما بالنسبة للجان الإقليمية، فإن زيادة التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي ستتيح لهذه اللجان أن تتصدى للتحديات الناشئة بفعالية أكبر، مثل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأكثر تقدماً حتى تدعم البلدان الأخرى داخل منطقتها وخارجها. وبالتنسيق مع المجموعة الإنمائية أيضاً، تدعم اللجان الإقليمية عملية وضع إطار للسياسة العامة للاستفادة من كامل الطاقات الكامنة التي تنطوي عليها العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب. وهذا الإطار هو بمثابة توجيه لاتباع مسار أكثر إنصافاً واستدامة في تعزيز التنمية المستدامة الشاملة للجميع، مما يساعد البلدان على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

جيم - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٩١ - يواصل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بدور حيوي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث يقدم الدعم في مجالي الإغاثة والتنمية ريثما يخرج البلد من أزمته. وإدراكاً للاحتياجات المعقدة اللازمة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تُبذل حالياً جهود لتوفير دعم أكثر تكاملاً يجمع بين الإغاثة والمساعدة الإنمائية بطريقة متسقة تدعم الاحتياجات في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وتُعد الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، بما لها من ولايات واسعة النطاق، في وضع فريد يؤهلها للعمل معاً كأفرقة قطرية متسقة تابعة للأمم المتحدة لتقديم نطاق واسع من الدعم المرن اللازم للتصدي للتحديات الخاصة بكل بلد من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ورغم أن الجمعية العامة لم تطلب أداء أي أنشطة في إطار زمني محدد، فما برحت منظومة الأمم المتحدة تحرز تقدماً في متابعة تنفيذ القرار ٢٢٦/٦٧.

٩٢ - وتركز جهود منظومة الأمم المتحدة على تعزيز القدرات الوطنية، في جهد لتقديم دعم يتسم بالفعالية والكفاءة والتجاوب مع الجهود الوطنية المبذولة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، فوضعت منظومة الأمم المتحدة مذكرة توجيهية عن الاستفادة من القدرات الوطنية وتنميتها بشكل فعال في سياقات ما بعد النزاع، وهي تعكف على تقديم الدعم لبعثات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتنفيذ تلك المذكرة. وقد وُضعت المذكرة التوجيهية عبر فريق مشترك بين الوكالات يشمل كيانات الأمم المتحدة المعنية بالأنشطة الإنسانية والأمنية والإنمائية، في إطار مبادرة القدرات المدنية العامة. وتبحث المذكرة سبل تلبية الاحتياجات من القدرات المدنية في أعقاب النزاعات من خلال الاستفادة من القدرات الوطنية، وتحدد مبادئ أساسية ومبادئ توجيهية لتحسين تنمية القدرات الوطنية في حالات ما بعد النزاع والاستفادة منها، كما تخطط لإنشاء أدوات تقييم القدرات اللازمة للأفرقة الميدانية ولأغراض وضع الاستراتيجيات ورصد النتائج.

٩٣ - ووُضعت أيضاً سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بالتقييم والتخطيط المتكاملين بواسطة عملية مشتركة بين الوكالات، ووافق عليها الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتركز هذه السياسة على هئية استجابة استراتيجية على نطاق الأمم المتحدة دعماً لتوطيد السلام، وتشدد بشكل أقوى على الروابط القائمة مع عمليات التخطيط الأخرى، بما فيها عمليات التخطيط الوطنية.

٩٤ - واعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في نيسان/أبريل ٢٠١٣ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث لتحسين القدرة على الصمود. وتحدد خطة العمل سلسلة من التدابير الهامة لكفالة تصدي منظومة الأمم المتحدة لمخاطر الكوارث،

وللتعجيل بالإجراءات المتخذة على نطاق المنظومة لدعم البلدان والمجتمعات المحلية في التعامل مع أخطار الكوارث. وشرعت بالفعل ١٠ من منظمات الأمم المتحدة في إيلاء أولوية أعلى للحد من أخطار الكوارث في خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أو هي في طور القيام بذلك. وأصبح لدى ١٥ منظمة أخرى إجراءات تسيير أعمال متعلقة بالحد من أخطار الكوارث في خطط عملها. وتعمل منظومة الأمم المتحدة معاً، تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالحد من أخطار الكوارث، لدعم تنفيذ خطة العمل على الصعيد القطري، بمشاركة الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٩٥ - وفي سياق الروابط المتآزرة القائمة بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان، قدم عدد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية المساعدة للحكومات المضيفة في التواصل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما يشمل الاستعراض الدوري الشامل، وتعميم مراعاة المعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في استراتيجيات وعمليات التنمية الوطنية.

دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٩٦ - ستصبح قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فمع أن المساواة بين الجنسين هدف هام في حد ذاته، فإنها تشكل في الوقت نفسه أحد الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وقد كررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧، ضمن أمور أخرى، تأكيد ضرورة زيادة الاستثمار في تحقيق النتائج والنواتج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بقدر كبير في أطر عمل الأمم المتحدة. وأحرزت الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة تقدماً في مواصلة إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٩٧ - اتخذ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تدابير ملموسة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز المساءلة على نطاق المنظومة بفعالية واتساق، وذلك من خلال الشروع في تنفيذ خطة العمل المقررة على نطاق المنظومة، التي تتضمن جدولاً تدريجياً مكوناً من ١٥ مقياساً للأداء مشتركة بين المنظمات تلتزم الأمم المتحدة بها وتتطلع إلى تحقيقها. وسلم ما مجموعه ٥٥ كياناً من كيانات الأمم المتحدة تقاريرها الأولى في إطار خطة العمل المقررة

على نطاق المنظومة، مما أتاح أول دفعة من البيانات المرجعية النظامية وما يعقبها من تحليلات لعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩٨ - وكشفت التحليلات أن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل برز باعتباره الكيان الأقوى في مجالي تحقيق الاتساق (المشاركة المنتظمة في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين) وتقييم الأداء (إدراج تقييم للمساواة بين الجنسين في القيم و/أو الكفاءات الأساسية لجميع الموظفين)، لكنه ما زال يواجه بعض الصعوبات في مجالي تخصيص الموارد وتحقيق التكافؤ بين الجنسين. وبوجه عام، لم تف منظومة الأمم المتحدة بالمتطلبات أو تتخطاها إلا بنسبة ٣١ في المائة من الإنجازات مقيسة مقابل مؤشرات الأداء، وتقارب نقطة استيفاء المتطلبات في نسبة أخرى قدرها ٤٣ في المائة. وبناءً عليه، يلزم أن تُبذل جهود متواصلة حتى يتسنى لغالبية كيانات الأمم المتحدة أن تفي بمعايير الأداء بحلول عام ٢٠١٧. وفي مجال سياسات المساواة بين الجنسين، وضعت نسبة ١٣ في المائة من جميع كيانات الأمم المتحدة التي تقدم تقارير في هذا الصدد سياسات أو خططاً متوافقة مع خطة العمل المقررة على نطاق المنظومة في عام ٢٠١٢، ويتوقع أن تحذو حذوها نسبة ٢٠ في المائة أخرى من تلك الكيانات. ولدى ٨٦ في المائة من الصناديق والبرامج سياسة للمساواة بين الجنسين، وتعمل الكيانات المتبقية على تطبيق سياسة من هذا القبيل. وقد أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إرشادات بشأن صوغ سياسات للمساواة بين الجنسين تتوافق مع خطة العمل المقررة على نطاق المنظومة، ومن المتوقع أن تضع غالبية الكيانات في منظومة الأمم المتحدة سياسات كهذه بحلول عام ٢٠١٧.

٩٩ - ولكي تفي الكيانات بالمتطلبات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي، يلزم أن تدرج في وثائق التخطيط الاستراتيجي المركزي الخاصة بها تحليلات جنسانية ملائمة، وما لا يقل عن نتيجة أو إنجاز متوقع محدد واحد ومؤشر محدد واحد، متعلقين بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومع أن الإنجازات المقيسة مقابل هذا المؤشر كانت إيجابية نسبياً (٤١ في المائة وفت بالمتطلبات أو تخطتها)، فإن وثائق التخطيط الاستراتيجي في غالبية كيانات منظومة الأمم المتحدة تنقصها التحليلات الجنسانية الملائمة، ولم تدرج إلا نسبة ١٤ في المائة من الكيانات أكثر من مؤشر واحد عن المساواة بين الجنسين في وثائق التخطيط الاستراتيجي المركزي الخاصة بها. بيد أن الجانب الأكثر إيجابية في هذا السياق هو أن ٤٣ في المائة من الكيانات التي لم تُفّر بمتطلبات هذا المؤشر أو اقتربت من الوفاء بها ستقوم بإعداد وثائق جديدة للتخطيط الاستراتيجي لعام ٢٠١٤ وما بعده، مما يهيئ الفرصة لإدراج المنظور الجنساني على نحو أكثر قوة في وثائق التخطيط الاستراتيجي المقبلة.

١٠٠ - أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المذكرة الإرشادية للمجموعة الإنمائية بشأن مؤشرات المساواة بين الجنسين. وتحتوي المذكرة الإرشادية مبادئ ومعايير مشتركة لتنظم مؤشرات المساواة بين الجنسين، وترمي المذكرة إلى وضع نهج فعال ومتسق تأخذ به منظومة الأمم المتحدة في تتبع الموارد المرصودة لإحراز النتائج في مجال المساواة بين الجنسين. وتدعو المذكرة الإرشادية كيانات الأمم المتحدة، حينما تستخدم مؤشرا جنسانيا، إلى تطبيق معايير ومبادئه بحيث تنتج بيانات قابلة للمقارنة في كل أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية

١٠١ - من أجل تحسين جمع البيانات، وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة على استخدام المجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية المكوّنة من ٥٢ مؤشرا التي أعدها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية للاسترشاد بها في الإصدار الوطني والتجميع الدولي للإحصاءات الجنسانية. واختيرت المؤشرات بناء على المعيار الأساسي الذي ينص على أن تعالج شواغل السياسة العامة الأساسية التي حددت في منهاج عمل بيجين وفي التزامات دولية أخرى أحدث عهدا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويمثل توفر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس أحد التحديات الرئيسية، ويتصل هذا التحدي مباشرة بالحاجة إلى مزيد من الاستثمار في تنمية ورصد القدرات الإحصائية كجزء من الأنشطة التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وأنشأت الشعبة الإحصائية برنامجا شبكيا لنشر المجموعة الدنيا من المؤشرات الجنسانية. ويقوم حاليا الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الناشئة باستعراض المزيد من المؤشرات والنظر في إمكانية نشرها إلكترونيا في عام ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، لا يزال العمل جاريا، خصوصا من خلال برنامج الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، على وضع واختبار منهجيات لقياس المؤشرات لا تتوفر لها بعد مفاهيم متفق عليها مثل ملكية الأصول ومباشرة الأعمال الحرة.

١٠٢ - يشمل إطار رصد الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية والإبلاغ عنه مؤشرات ذات صلة تتعلق مباشرة بمتابعة أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧. وتقيس المؤشرات التقدم المحرز في مجال إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الأنشطة التشغيلية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، وترمي المؤشرات إلى دعم وضع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي كمورد هام للبيانات الجنسانية، وإلى تقديم دعم أكثر فعالية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى سبيل المثال، تقيس مؤشرات محدّدة عدد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي لها نتائج وموارد في مجال المساواة بين الجنسين، وعدد أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي عملت بنجاح بنظام بطاقة التقييم الجنساني، وعدد كيانات الأمم المتحدة التي تتبع الاعتمادات والنفقات باستخدام المؤشرات الجنسانية وتقديم التقارير عنها.

رابعاً - تحسين سير عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - تحسين عملية إعداد البرامج

١٠٣ - أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالحاجة إلى تحسين عملية البرمجة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهي تشجع أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إصدار وثائق مبسطة واستراتيجية تتصل بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تكون نتاجاً لعملية إعداد برامج أقل عبثاً.

١٠٤ - تعكف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً على تحسين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كإطار للتخطيط استراتيجي موجه نحو تحقيق النتائج. وتتيح مواصلة تبسيط عملية إعداد البرامج تقوية إمساك الجهات الوطنية بزمام البرامج ومن ثم تحقيق مواءمة أوثق لوثيقة إطار عمل المساعدة الإنمائية مع الأولويات الوطنية. وبوجه الخصوص، ومن أجل إعداد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن تنبثق من عملية إطار عمل المساعدة الإنمائية وثيقة استراتيجية تعكس القيمة المضافة والمزايا النسبية لكل من كيانات الأمم المتحدة في إطار جهاز إنمائي متسق للأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما في ذلك عن طريق تقوية روابطه المعيارية والتشغيلية. ويشمل ذلك مواصلة تبسيط أدوات وعمليات البرمجة لكل وكالة وتحقيق الاتساق بينها، وإيلاء تركيز أكبر على المجموعات المعنية بالبرمجة المشتركة وتنفيذ النتائج على الصعيد القطري.

١٠٥ - وتبرز المبادئ التوجيهية لإطار عمل المساعدة الإنمائية لعام ٢٠١٠ والإجراءات التشغيلية الموحدة الخاصة بالمجموعة الإنمائية التي اعتمدت مؤخراً للبلدان التي ترغب في الأخذ بنهج 'توحيد الأداء' أهمية الملكية الوطنية من خلال مواءمة أدوات البرمجة القطرية للأمم المتحدة مع الخطط والأولويات الوطنية القائمة. وتبرز الوثيقتان تطبيق مبادئ البرمجة المعيارية في جميع مراحل الدورة الإنمائية، على نحو يعزز المزيد من الاتساق بين أنشطة الأمم المتحدة المعيارية والتشغيلية، ومن ثم زيادة قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للمطالبات بعمليات إنمائية شاملة للجميع، ومنصفة، وقائمة على المشاركة، وشفافة، وخاضعة للمساءلة، تعود بالنفع على الأشخاص الذين يعيشون في فقر وعلى الفئات المهمشة الأخرى. وبوجه الخصوص من خلال الجزء الخاص بـ "البرنامج الواحد" من الإجراءات التشغيلية الموحدة، أدخلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عدداً من الأدوات تدعم تبسيط إطار المساعدة الإنمائية كأداة للتخطيط استراتيجية وموجهة نحو تحقيق النتائج، على صعيد الناتج، وتعزيز الاتساق في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. وهذه الإجراءات اختيارية للبلدان الأخرى غير التجربة لـ "مبادرة توحيد الأداء"، وللبرامج المشتركة، التي تظل نسبتها محدودة أيضاً.

مواءمة أدوات البرمجة وتبسيط عملية البرمجة القطرية

١٠٦ - وفقا لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٢٦/٦٧ اتخاذ إجراءات محدّدة بأطر زمنية في هذا المجال، ما برحت الصناديق والبرامج تتطلع بشكل مشترك إلى مواصلة تبسيط أدوات وعمليات البرمجة لكل وكالة وتحقيق الاتساق بينها، وتقوم هذه الصناديق والبرامج بوضع مقترحات تركز على كفاءة اتساق أشكال أدوات البرمجة القطرية لكل وكالة وتبسيط عملية الموافقة. ومن أجل تقصير عملية البرمجة إلى أقل من عام وإتاحة تحقيق المواءمة مع الدورة الحكومية، تسعى الصناديق والبرامج إلى إبرام اتفاق مع كل من المجالس التنفيذية يسمح باستعراض وإقرار وثائق البرامج القطرية في جلسة واحدة للمجلس المعني. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، بمناقشة مقترحاتها مع مجالسها التنفيذية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ تمهيدا لعرض القضية رسميا في الدورة العادية الأولى من عام ٢٠١٤. ويضاف إلى ذلك أن الصناديق والبرامج، اعترافا منها بالدور الذي تضطلع به وثائق البرامج القطرية على صعيد التمويل والمساءلة بالنسبة لفرادى الوكالات، تلتزم بتحقيق المواءمة الكاملة لنتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونتائج وثائق البرامج القطرية الخاصة بوكالات بعينها بغرض تحقيق أقصى قدر من الاتساق بين الأدوات الخاصة بالوكالات، ومن ثم الاستجابة لطلب تعزيز البرمجة القطرية المشتركة.

الشكل الثاني والعشرون

الإجراءات المحدّدة بأطر زمنية للإطار الإنمائي للأمم المتحدة

قيام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بتبسيط البرمجة وكفالة اتساقها (الفقرة ١١٩ من المنطوق)	إجراءات تشغيلية موحدة تشتمل على عملية مبسطة معتمدة لبلدان توحيد الأداء	ناقش كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي المقترحات مع المجالس التنفيذية بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الغاية: مناقشة التقدم مع مجالس الإدارة بحلول نهاية عام ٢٠١٣	العرض الرسمي للمقترحات في الدورات العادية الأولى للمجالس التنفيذية في عام ٢٠١٤
← قيد الإنجاز				
٢٠١٦ ٢٠١٥ ٢٠١٤ ٢٠١٣				

١٠٧ - يشمل إطار رصد الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية والإبلاغ عنه عددا من المؤشرات المصممة لقياس التقدم المحرز في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وجودة وثيقة إطار المساعدة الإنمائية كأداة استراتيجية من أجل كفاءة اتساق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري. ويشمل

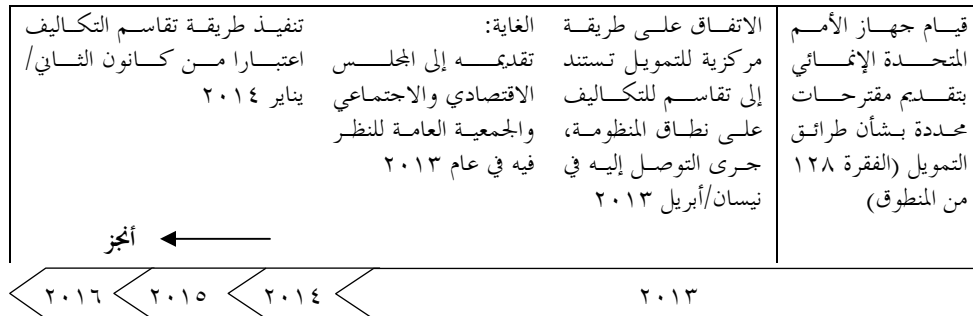
ذلك إدماج مبادئ البرمجة وعددا من المؤشرات المتعلقة برؤية أصحاب المصلحة بشأن الفعالية الشاملة للأمم المتحدة على الصعيد القطري. ويتعلق المؤشر ٥٦ مباشرة بالإجراءات المحددة بأطر زمنية المذكورة أعلاه على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧، كما يقيس عدد كيانات الأمم المتحدة التي لها أدوات برمجة مبسطة ومنسقة خاصة بكل وكالة.

باء - تقوية نظام المنسق المقيم

١٠٨ - يمثل نظام المنسق المقيم ركنا هاما في كفالة الاتساق والتنسيق الجيد في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. فهذا النظام الذي يمسك جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل بزمامه، يتولى المسؤولية عن تنسيق الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة على المستوى القطري. وبخاصة بغرض مواجهة التحديات التي تعترض خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سوف تتوقف المزايا النسبية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري على عدة عوامل. وتشمل هذه العوامل التنسيق الفعال من خلال تقوية وظيفة المنسق المقيم، وتحقيق مزيد من لا مركزية السلطة بنقلها من المقر إلى ممثلي الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، وقدرة المنسق المقيم على اقتراح تعديلات على المشاريع والبرامج لمواءمتها مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتعديلات على إطار المساعدة الإنمائية استجابة للتغيرات في الاحتياجات والأولويات والتحديات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، ومثلما أقر الأمين العام في خطة عمل "الحقوق أولا"، يجب تزويد وظيفة المنسق المقيم بالقدرة المطلوبة ومستوى الدعم اللازم لكفالة التنسيق الفعال وفي الوقت المناسب لاستجابات الأمم المتحدة على الأصعدة القطرية للشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٠٩ - اعتُمدت طريقة مركزية لتمويل نظام المنسق المقيم. وعلى نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ واستجابة لطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصل مسؤولو مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الرئيسيون إلى اتفاق في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن طريقة مركزية للتمويل دعما لنظام المنسق المقيم تستند إلى تقاسم التكاليف على نطاق المنظومة بين جميع المنظمات الأعضاء في المجموعة الإنمائية، وتسعى طريقة التمويل إلى كفالة تمتع المنسقين المقيمين بالموارد الضرورية والمستقرة والقابلة للتنبؤ بما اللازمة لكي يضطلعوا بمهامهم. وقد اتخذت المجموعة الإنمائية التدابير الضرورية لتنفيذ طريقة التمويل المركزية بدءا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والعمل جارٍ على وضع نظام للإدارة المالية.

الشكل الثالث والعشرون الإجراءات المحددة بآطر زمنية لنظام المنسق المقيم



١١٠ - سوف تحل الآلية الخاضعة للإدارة المركزية محل الترتيبات والطلبات المخصصة الحالية في ما يتعلق بالحصول على الأموال ودعم وظائف التنسيق الرئيسية الـ ١٠ المتفق عليها على الصعيد القطري. وسيستند اتفاق تقاسم التكاليف إلى سيناريو تمويل عالمي يبلغ ١٢١ مليون دولار سنوياً، وهو ما يعادل حوالي ٠,٨ في المائة من الأنشطة التشغيلية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ومن هذا المبلغ، يوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٨ مليون دولار كجزء من الإسهام "الأساسي"، بينما تقوم الوكالات المشاركة، بما فيها البرنامج الإنمائي، بتقاسم تكاليف قدرها ٣٣ مليون دولار. وتعطي ترتيبات تقاسم التكاليف الأولوية للبلدان المارة بمرحلة انتقالية من خلال تقديم الدعم المعزز. ويجري تنقيح نظام الإبلاغ السنوي الخاص بالمنسق المقيم من أجل كفالة شفافية الإبلاغ عن استخدام الأموال.

١١١ - ومن الكيانات الأعضاء الـ ١٩ في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتوقع أن تسهم في طريقة تقاسم التكاليف، أكدت ١٠ كيانات بالفعل نيتها توفير المبلغ الكامل المنتظر ضمن صيغة المجموعة الإنمائية لتقاسم التكاليف في عام ٢٠١٤، وأكدت ٤ كيانات أنها ستبدأ المساهمة بمبلغ مخفض، بينما لم تؤكد بعد ٣ كيانات مساهمتها. وستكون مساهمة الأمانة العامة رهن موافقة الجمعية العامة خلال نظرها في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالنظر إلى أن الكيانات الأعضاء في المجموعة الإنمائية لن تكون كلها قادرة على بدء المساهمة في تقاسم التكاليف في عام ٢٠١٤، يُتوقع حصول فجوة في تمويل نظام المنسق المقيم على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني في المرحلة الانتقالية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، التي تسعى المجموعة الإنمائية إلى أن توفر لها مساهمات مستمرة من الدول الأعضاء إلى أن تدخل طريقة تقاسم التكاليف حيز التشغيل بالكامل في عام ٢٠١٦.

١١٢ - وعلاوة على تقاسم التكاليف، تُتخذ تدابير أخرى أيضا من أجل تعزيز قدرة مكتب المنسق المقيم، مثل استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإيفاد مستشارين في مجال حقوق الإنسان استجابة للطلبات الواردة من البلدان المستفيدة من البرامج من أجل تعزيز النهج الإنمائية القائمة على حقوق الإنسان.

نظام الإدارة والمساءلة

١١٣ - ورغم الإشارة إلى أن من شأن تقوية أداء المنسق المقيم أن يزيد اتساق فريق الأمم المتحدة القطري على الصعيد القطري، فإن هذا النظام يضخم من الحاجة إلى "حاجز فاصل" سليم بين المهام المؤسسية والمضطلع بها على نطاق المنظومة المنوطة بالبرنامج الإنمائي، من جهة، ونظام المنسقين المقيمين، من جهة أخرى، وإلى تنفيذ مبدأ المساءلة المتبادلة من قِبَل أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

١١٤ - واستجابة لطلب الجمعية العامة كفاءة التطبيق الكامل لنظام الإدارة والمساءلة، أحرز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تقدما كبيرا في تطبيق هذا النظام، بما في ذلك الاضطلاع بوظيفة الجدار الفاصل. وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بمبدأ المساءلة المتبادلة، فبحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ كانت ١٠ منظمات قد نفذت بالكامل جميع الإجراءات، الأمر الذي يمثل تحسنا هاما مقارنة بالمنظمات الخمس التي أبلغت عن التنفيذ الكامل في عام ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، لم تنفذ بعد جميع كيانات الأمم المتحدة بشكل منتظم الأحكام التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تسريع وتيرة المؤسسة الكاملة لنظام الإدارة والمساءلة.

١١٥ - جرى تعزيز عملية التوظيف وما زال تنوع المنسقين المقيمين آخذا بالتحسن. وتقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا بتعزيز مركز تقييم المنسقين المقيمين بوصفه أداة لإعداد مجموعة من المرشحين المؤهلين الذين يمتلكون المهارات والمواصفات اللازمة. ومن المتوقع أن يكون مركز التقييم الجديد جاهزا للعمل في ربيع عام ٢٠١٤.

١١٦ - وما زال تنوع المنسقين المقيمين آخذا بالتحسن من النواحي الجغرافية والجنسانية والانتماء إلى الوكالات. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، شكلت النساء ٤٠ في المائة من المنسقين المقيمين، ونسبة ٤٤ في المائة منهم من بلدان الجنوب، وينتمي ٤٠ في المائة منهم إلى كيانات أخرى غير البرنامج الإنمائي. ويبلغ كل من نسبة مشاركة المرأة وتمثيل منظومة الأمم المتحدة أعلى مستوى تحقق على الإطلاق، وهما يعكسان الجهود المتواصلة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

١١٧ - وعلاوة على ذلك، ما برح تدريب المنسقين المقيمين المختارين حديثاً وتنمية قدراتهم يشهدان تحسناً مستمراً بطرق منها تحسين الدورة التعريفية المخصصة للمنسقين المقيمين الرامية إلى إعداد المرشحين للاضطلاع بدورهم كمنسقين مقيمين ومنسقين للشؤون الإنسانية ومسؤولين معيّنين. وتعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً على إعداد مقترح بشأن التعلم مدى الحياة يشمل المنسقين المقيمين خلال كامل دورة اضطلاعهم بمهامهم.

١١٨ - ونقحت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مواصفات وظيفة المنسق المقيم، والتوجيهات المتعلقة بقواعد سلوك وعلاقات عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويمثل هذا التنقيح خطوة هامة إلى الأمام في توضيح الأدوار والمسؤوليات في نظام المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري، وفي المساعدة على كفالة أن تكون مواصفات وظيفة المنسق المقيم أفضل اتساقاً مع احتياجات وأولويات وتحديات البلدان المستفيدة من البرامج.

١١٩ - وتنظر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً في زيادة تحسين نظام تقييم أداء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك التحسينات الجاري إدخالها على أداة تقييم المسألة المتبادلة من أجل تحقيق نتائج مشتركة.

١٢٠ - ولا بد من إجراء استعراض متواصل لتنفيذ نظام الإدارة والمسألة على الصعيد القطري، بما في ذلك أداء الجدار الناري، وتعزيز المسألة الأفقية دون المساس بالمسألة الرأسية لأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من قبل مقار كل منها. ويبحث التنوع المتزايد للمنسقين المقيمين القادمين من كيانات الأمم المتحدة المتنوعة إشارة إيجابية بشأن أخذ منظومة الأمم المتحدة عامة بزمّام نظام المنسق المقيم. وفي الوقت نفسه، واعترافاً من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بالإمكانية المحدودة لزيادة عدد المديرين القطريين التابعين للبرنامج الإنمائي، يعكف الجهاز على استكشاف سبل لتحسين أداء الجدار الناري. وفي الآونة الأخيرة، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تنقيح مواصفات وظيفة المنسق المقيم، بحيث أضحت تتناول بالتفصيل مهام كل من المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. وستظل هذه المسألة قيد الاستعراض في التقارير اللاحقة للأمين العام عن متابعة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

جيم - تعزيز تبسيط ومواءمة ممارسات العمل

١٢١ - خلال العقود الثلاثة الماضية، دأبت الدول الأعضاء على الطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الحد من ازدواجية المهام وتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة التنظيمية في عمليات تسيير العمل. وأبرز عدد من القرارات الحاجة إلى مزيد من التوحيد في الإجراءات المتعلقة

بالإدارة، والمالية، وشؤون الموظفين، وتنسيق دورات الميزانية والبرامج^(١٦). وسعياً إلى تعزيز الكفاءة وخفض التكاليف الإدارية، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في زيادة نسبة الموارد المتاحة من أجل الاحتياجات البرنامجية في البلدان المستفيدة. وعلاوة على ذلك، تتطلب إعادة تنظيم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي لتحديات بيئة إنمائية آخذة بالتغير نظام دعم إداري أكثر كفاءة من حيث التكلفة ومنسقا على نطاق واسع.

١٢٢ - واكتسبت منذ فترة طويلة مجالات وظيفية مختلفة من عمليات تسيير العمل أهمية باعتبارها جزءاً تكاملياً من الأعمال البرنامجية تسهم في تعزيز القدرات الوطنية. فعلى سبيل المثال، أدى تنفيذ النهج المنسق في التحويلات النقدية والهدف المتمثل في زيادة استخدام نظم المشتريات الوطنية إلى نشوء طلب على تنمية القدرات في المجالات ذات الصلة. وليست مواءمة ممارسات العمل غاية في حد ذاتها. فقد تطورت السياسات والإجراءات الخاصة بالوكالات بطريقة مختلفة على مر الزمن لتلبية احتياجات مختلف نماذج الأعمال، وجرى توظيف باستثمارات ضخمة في وضع نظم لتخطيط الموارد في المؤسسة - وهذا ما يجعل المواءمة بين ممارسات العمل في مختلف كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مهمة فائقة الصعوبة. ولئن كان يتعين إجراء تقييم دقيق لتكاليف وفوائد مواءمة ممارسات العمل، فإن قابلية التشغيل البيئي لنظم تخطيط الموارد في المؤسسة يمكن أن تكون أساسية بالنسبة للمجالات التي تزيد فيها مواءمة ممارسات العمل إلى حد كبير في نوعية تقديم الخدمات والفعالية من حيث التكلفة.

١٢٣ - في القرار الأخير المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، طلبت الدول الأعضاء اتخاذ عدد من الإجراءات البعيدة المدى، والموجهة نحو تحقيق النتائج، والمحددة زمنياً. وفي الوقت نفسه، شددت الدول الأعضاء على أن تكون تلك التدابير قابلة للتطبيق من حيث ما يولد تنفيذها من تكاليف للمعاملات وما يستغرقه من وقت (انظر الشكل الرابع والعشرين).

(١٦) انظر: قرارات الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن إعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة؛ و ١٩٦/٤٢ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية و ٢٤٩/٥٤ بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، و ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، و ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي E/2011/L.35 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

الشكل الرابع والعشرون

الإجراءات المحددة زمنياً من أجل تبسيط ومواءمة ممارسات أعمال الوكالات والصناديق والبرامج

أن تقدم الصناديق/البرامج إلى المجالس التنفيذية خططاً مشتركة لتوحيد خدمات الدعم (الفقرة ١٥٢ من المنطوق):	الهدف: تقديم تقارير سنوية عن الإنجازات التي تحققت إلى مجالس الإدارة ابتداء من نهاية عام ٢٠١٤	الهدف: تقديم المخطط إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤	الهدف: تقديم المخطط بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم المخطط بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم المخطط بحلول نهاية عام ٢٠١٣
أن يقدم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي خططاً إلى مجالس الإدارة من أجل تحقيق المزيد من الترشيح في إجراءات العمل داخل كل وكالة (الفقرة ١٥٣ من المنطوق):	الهدف: تقديم المخطط بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم المخطط بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم المخطط بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم المخطط بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم المخطط بحلول نهاية عام ٢٠١٣
أن يبرم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقات إطارية تنظم مسألة تبادل سريان الاتفاقات (الفقرة ١٥٤ من المنطوق):	الهدف: إبرام الاتفاقات بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: إبرام الاتفاقات بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: إبرام الاتفاقات بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: إبرام الاتفاقات بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: إبرام الاتفاقات بحلول نهاية عام ٢٠١٣
أن تقدم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خططاً لإقامة خدمات دعم استناداً إلى أنظمة وقواعد موحدة (الفقرة ١٥٥ من المنطوق):	الهدف: تقديم المخطط في عام ٢٠١٤	الهدف: تقديم المخطط في عام ٢٠١٤	الهدف: تقديم المخطط في عام ٢٠١٤	الهدف: تقديم المخطط في عام ٢٠١٤	الهدف: تقديم المخطط في عام ٢٠١٤
أن يقدم الأمين العام إلى المجالس التنفيذية مقترحاً بخصوص وضع تعريف موحد لتكاليف التشغيل ونظام موحد لمراقبة التكاليف (الفقرة ١٥٩ من المنطوق):	الهدف: وضع النظام في عام ٢٠١٤	الهدف: وضع النظام في عام ٢٠١٤	الهدف: وضع النظام في عام ٢٠١٤	الهدف: وضع النظام في عام ٢٠١٤	الهدف: وضع النظام في عام ٢٠١٤
أن يجري الأمين العام دراسة لبحث إمكانية إضفاء قابلية التشغيل البيئي على نظم تخطيط الموارد في المؤسسة (الفقرة ١٦٠ من المنطوق):	الهدف: إيجاد دراسة الجدوى في عام ٢٠١٤	الهدف: إيجاد دراسة الجدوى في عام ٢٠١٤	الهدف: إيجاد دراسة الجدوى في عام ٢٠١٤	الهدف: إيجاد دراسة الجدوى في عام ٢٠١٤	الهدف: إيجاد دراسة الجدوى في عام ٢٠١٤
أن يضع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية لدعم إقامة أماكن عمل مشتركة (الفقرة ١٦١ من المنطوق):	الهدف: تقديم الاستراتيجية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم الاستراتيجية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم الاستراتيجية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم الاستراتيجية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول نهاية عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم الاستراتيجية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول نهاية عام ٢٠١٣
٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦		

١٢٤ - في عام ٢٠١٣، واصلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تعاونهما ونسقا دوريهما في متابعة أحكام القرار ٢٢٦/٦٧.

١٢٥ - وتقوم حالياً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بتجريب استراتيجيات عمليات تسيير العمل التي من المتوقع أن تُنفذ في ١١ بلداً كإطار طوعي وكأداة التخطيط الاستراتيجي لركيزة "التشغيل الموحد" من إجراءات التشغيل الموحدة لمبادرة "توحيد الأداء". واستناداً إلى الخبرة والدروس المستفادة من هذه المشاريع التجريبية من حيث الوفورات في التكاليف والمكاسب الناتجة عن زيادة

الكفاءة، تخطط مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتحديث المبادئ التوجيهية لاستراتيجية عمليات تسيير العمل في عام ٢٠١٥.

١٢٦ - صُممت الاستراتيجية كإطار طوعي من أجل مجموعة البلدان التي ترغب في اعتماد نهج "توحيد الأداء". وعلى الرغم من أن الإجراءات التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ لا تتوقع اتباع نهج انتقائي في دمج خدمات الدعم وغيرها من التدابير، يقوم جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أولاً بتجريب استراتيجية عمليات تسيير العمل في مجموعة مختارة من البلدان لإثراء الاستراتيجية والتوجيه المتعلقين بدمج خدمات الدعم على الصعيد القطري.

الإطار ٢

إنشاء مركز خدمات مشترك تجريبي للأمم المتحدة من أجل نظام الأمم المتحدة الإنمائي في البرازيل

- أوفدت بعثة أولى للجنة الإدارية الرفيعة المستوى/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أيار/مايو ٢٠١٣ بهدف تحليل المجالات الممكنة لعمليات تسيير العمل التي ستنفذ على نحو مشترك، وإعطاء الأولوية للخدمات التي لها أكبر نسبة للمال مقابل الحجم من أجل زيادة أثر الاشتراك في هذه الخدمات إلى أقصى حد.
- حدد تحليل أولي ١٤ خطاً من خطوط الخدمات في مجالات المشتريات والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللوجستيات.
- يجري العمل على تطوير نموذج الإدارة لمركز الخدمات المشترك للأمم المتحدة، استناداً إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية، والوكالة الرائدة ومركز الخدمات المتكاملة.
- سترسل بعثة ثانية في شباط/فبراير ٢٠١٤ بقيادة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

١٢٧ - وعلاوة على ذلك، تتواصل الجهود المبذولة لتعزيز تبسيط ممارسات العمل داخل الوكالات، فضلاً عن تبسيط ومواءمة عمليات تسيير العمل المشتركة بين الوكالات مثلاً من خلال استخدام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لاتفاقيات طويلة الأجل أو نهج منسقة أو مشتركة في مجال المشتريات واستخدام مراكز الخدمات المشتركة - وهو مجال تحققت فيه بالفعل إنجازات كبيرة. وقد وضع فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بآماكن العمل المشتركة وأقر مبادئ توجيهية للتشغيل من أجل تشييد أماكن عمل مشتركة

جديدة للأمم المتحدة. وقد بدأ العمل على وضع استراتيجية تدعم إنشاء أماكن عمل مشتركة في البلدان المستفيدة من البرامج، ومن المقرر إنجازها في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

١٢٨ - ووافقت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣ على خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، التي تحدد الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للجنة وشبكاتها لفترة الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة. وتتضمن الخطة الاستراتيجية للجنة عددا كبيرا من الأنشطة التي تستجيب لولايات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وعلى سبيل المثال، في المجال الوظيفي المتعلق بالموارد البشرية، تركز اللجنة في أعمالها على المستوى القطري وكذلك على مستوى المقر، بشكل أساسي من خلال المشاركة مع لجنة الخدمة المدنية الدولية في عملها المتعلق باستعراض مجموعة عناصر الأجر في منظومة الأمم المتحدة، والوضع والتنفيذ التدريجين لاتفاق التنقل بين الوكالات، والمشاريع التجريبية لتهيئة التوظيف المنسقة على الصعيد الميداني، والتصميم والتنفيذ المنسقين لإطار إدارة الأداء والاعتراف من خلال المكافأة. وفي المجال الوظيفي المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شرعت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إجراء دراسة جدوى بشأن قابلية التشغيل البيئي لنظم تخطيط موارد المؤسسة على نطاق المنظومة تحت قيادة الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات. وفي المجال الوظيفي المتعلق بالمشتريات، بدأت شبكة المشتريات عددا من المشاريع المتعلقة بتحسين الخدمات المشتركة، مثل الشراء المشترك للمركبات الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك التعاون في الشراء على أساس الموقع في جنيف وروما ونيويورك وكوبنهاغن.

١٢٩ - ويستجيب عمل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن وضع تعاريف مشتركة لتكاليف التشغيل ونظم موحدة لمراقبة التكاليف وكذلك العمل الرامي إلى تحسين نوعية وكمية المعلومات على الموقع الشبكي لمجلس الرؤساء التنفيذيين استجابة مباشرة لولايات الاستعراض الشامل. وتعكف أمانة المجلس باستمرار على تحسين نظام جمع الإحصاءات المالية على أساس تعريفات منسقة للنفقات والإيرادات، لتعزيز عمليات الأتمتة وتحسين آلية الجمع وذلك لتخفيف العبء عن المنظمات، ولتوسيع نطاق البيانات المجمعة. والمجموعة الكاملة لبيانات الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ معروضة على الموقع الشبكي الجديد للمجلس.

١٣٠ - واتخذت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في دورتها المعقودة في خريف عام ٢٠١٣، عددا من القرارات المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٢٦/٦٧. وتشمل هذه القرارات التزام اللجنة بوضع استجابة لطلب الجمعية العامة تنفيذ مراكز مشتركة للخدمات تابعة للأمم المتحدة،

مع الأخذ في الاعتبار متطلبات مختلف الولايات ونماذج الأعمال المطابقة للمنظمات الأعضاء. كما طلبت اللجنة إلى كل شبكة من شبكاتهما القيام بالاستعراض، حيثما توجد قيمة في قابلية التشغيل المشترك والتنسيق المناسب للقواعد والأنظمة والسياسات والإجراءات^(١٧). وفي الوقت نفسه، أعربت اللجنة عن التزامها بتقديم الدعم الكامل للمشروع التجريبي في البرازيل المتعلق بإنشاء مركز خدمات مشترك تابع للأمم المتحدة وطلبت إلى شبكاتهما استعراض سياساتها وإجراءاتها ونتائجها بغية إزالة أي عقبات متبقية أمام تنفيذ نهج الوكالة الرائدة في كل مجال من مجالات خبرتها.

١٣١ - في أعقاب إنجاز واعتماد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراءات التشغيل الموحدة للبلدان التي ترغب في الأخذ بنهج "توحيد الأداء"، يجري بالفعل تنفيذ تلك الإجراءات في بعض البلدان التي اعتمدت نهج توحيد الأداء، كما بدأ العمل بها في البلدان التي ينفذ فيها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بدءاً من خريف عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تُعد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة شاملة من التوجيهات والأدوات والمواد لكل ركيزة من الركائز الخمس لمبادرة توحيد الأداء من أجل بدء تنفيذها بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٤ بغية دعم تفعيل إجراءات التشغيل الموحدة.

الشكل الخامس والعشرون

الإجراءات المحددة زمنياً من أجل مبادرة "توحيد الأداء"

أن تضع منظومة الأمم المتحدة إجراءات تشغيل موحدة وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفقرة ١٤٠ من المنطوق):	اعتماد مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إجراءات تشغيل موحدة للبلدان الراغبة في اتباع نهج توحيد الأداء	الهدف: تقرير في عام ٢٠١٣	يجري تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة في مجموعة مختارة من البلدان المستفيدة من البرامج → أنجز
أن يدرج الأمين العام خيارات للموافقة على وثائق البرامج القطرية المشتركة لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة (الفقرة ١٤٣ من المنطوق):	اقتراحات موضوعة تركز على المواءمة بين الأشكال وتبسيط عملية الموافقة	الهدف: تقديم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام ٢٠١٣	اقتراحات مقدمة إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج في الدورة العادية الأولى في عام ٢٠١٤ → قيد التنفيذ
٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦

(١٧) تشمل شبكات اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المشتريات، والشؤون المالية وشؤون الميزانية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد البشرية.

١٣٢ - حُددت أيضا العوائق على مستوى المقر التي حالت دون استفادة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المعتمدة لمبادرة "توحيد الأداء" من كل المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في إطار نهج "توحيد الأداء"، ووافقت المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة على خطة عمل محددة في المقر للتصدي لهذه التحديات. وتُعتبر جميع الإجراءات الداخلة في خطة عمل المجموعة عوامل تسريع أساسية من أجل الزيادة المطلوبة في جهود الاتساق في سياقات توحيد الأداء. وثمة اعتراف بأن الترابط بين الإجراءات الرئيسية في مختلف الركائز الخمس لتوحيد الأداء بالغة الأهمية للتنفيذ الناجح لخطة العمل. وتشكل ركيزة التشغيل الموحد بفئاتها الفرعية الكثيرة، بما فيها الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمشتريات، والشؤون المالية، جزءا كبيرا من الإجراءات المزمع اتخاذها بين الركائز الخمس.

١٣٣ - وسيلتزم كل رئيس تنفيذي لكيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالتشجيع النشط للتنفيذ من خلال المتابعة التي تجريها كل وكالة على حدة وكذلك من خلال الرصد الجماعي. وسينشأ إطار للتقييم والرصد من أجل متابعة تنفيذ نهج "توحيد الأداء"، الغرض منه تتبّع مساهمة مبادرة توحيد الأداء في الزيادة في تحقيق قدر أكبر من الأهمية والكفاءة والفعالية والاتساق لمنظومة الأمم المتحدة.

١٣٤ - إضافة إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تدعم اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المرحلة الثانية من مبادرة "توحيد الأداء". وكجزء من الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، ستركز اللجنة على أحكام نهج "توحيد الأداء" التي تتطلب اتخاذ إجراءات على نطاق المنظومة لتمكين الانتقال من المكاتب القطرية إلى بلدان معتمدة لمبادرة توحيد الأداء. وتستجيب هذه الإجراءات للولايات المتعلقة بالسعي إلى تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في خدمات الدعم، وتحديد التحديات والعوائق في مجال التعاون في العمليات الميدانية والتصدي لها. فعلى سبيل المثال، يستجيب عمل شبكة المشتريات على إنشاء أفرقة مشتريات مشتركة في الميدان بشكل مباشر لهذه الحاجة. ومن خلال هذا العمل، أصبح التعاون فيما بين الوكالات من أجل تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة أيسر، وتفيد الشبكة عن تذليل العديد من العقبات التي تعترض التعاون في مجال المشتريات. وعلاوة على ذلك، وفي مجال الموارد البشرية، سيزيل أيضا المشروع الذي تقوده اليونسكو بشأن توظيف الموظفين المحليين العقبات التي تحول دون تنفيذ مبادرة توحيد الأداء. ويهدف المشروع إلى تمكين أفرقة الأمم المتحدة القطرية من ترشيد عملياتها الخاصة بالتوظيف من خلال التعاون وتقاسم القدرات، مما يؤدي إلى تبسيط عملية تعيين الموظفين الوطنيين.

دال - تحسين الإدارة القائمة على النتائج

١٣٥ - تحرز مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما كبيرا في دعم إشاعة ثقافة للإدارة القائمة على النتائج من خلال اعتماد مبادئ مشتركة ونموذج موحد للإبلاغ عن نتائج إطار عمل

الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد وفر تنفيذ دليل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للإدارة على أساس النتائج واستخدامه الإلزامي للبرمجة القطرية زحماً إضافياً لأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل مواءمة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها مع نتائج قابلة للقياس. وفي الوقت نفسه، تثير إعادة تحديد موقع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في المشهد الإنمائي المتغير من خلال الانخراط في المزيد من الأنشطة التمهيديّة، من قبيل أعمال وضع المعايير، والدعوة، وتنمية القدرات، والخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات، وكذلك في البرمجة المشتركة، تحديات متزايدة من حيث إسناد النتائج.

١٣٦ - وتشمل الخطط الاستراتيجية الجديدة لكيانات الأمم المتحدة أطر نتائج أوضح وأقوى. وسعى إلى تنفيذ نهج أكثر قوة واتساقاً وانسجاماً يركز على النتائج، تشمل الخطط الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبرنامج العمل العام لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ أطر نتائج أوضح وأقوى تتضمن سلاسل نتائج ومؤشرات كاملة، تشمل المؤشرات المشتركة التي توضع من أجل التنفيذ الفعال للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وتستجيب الصناديق والبرامج، من خلال وضع خططها الاستراتيجية، على نحو مباشر لطلب الجمعية العامة الذي تضمنه قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن تحسين عمليات التخطيط والقياس والرصد والإبلاغ المتعلقة بالنتائج على نطاق المنظومة. وستبلغ التقارير السنوية للصناديق والبرامج عن تنفيذ الخطط الاستراتيجية لكل منها عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراض الشامل.

الشكل السادس والعشرون

العمل المحدد زمنياً فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج

أن يقدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التركيز على النتائج (الفقرة ١٦٩ من المنطوق)	الهدف الصياغة وتقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣	الهدف التنفيذ في عام ٢٠١٤ → قيد التنفيذ
أن يعمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع أطر النتائج وإجراء مناقشة بشأنها مع الدول الأعضاء (الفقرة ١٧٠ من المنطوق)	الهدف الخطط الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما فيها أطر نتائج قوية يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الهدف التشاور بدءاً من عام ٢٠١٣	الهدف: تقديم تقارير سنوية بدءاً من عام ٢٠١٤ → قيد التنفيذ
	٢٠١٣	٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦

١٣٧ - وبالإضافة إلى العمل الذي تضطلع بهفرادى كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بأطر الإدارة القائمة على النتائج الخاصة بها، تقوم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع إطار جديد لرصد وتقييم عمليات تصريف الأعمال المنسقة على الصعيد القطري. ويعزز الإطار قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على الإبلاغ عن النتائج وتوحيد قياس النتائج وتحديد الاتجاهات والممارسات التي تسهم في عمليات خفض التكاليف على الصعيد القطري بغرض بدء التنفيذ في بلدان أخرى.

تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على نطاق المنظومة

١٣٨ - في أعقاب وضع مشروع سياسة بشأن التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في وقت سابق من هذا العام، جرت مشاورات بين الدول الأعضاء خلال المشاورات غير الرسمية للجنة الثانية للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر. وتم التوصل إلى اتفاق على البدء بإجراء تقييمين مستقلين تجريبيين على نطاق المنظومة، هما تقييم استعراضي لتوليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر وتقييم لإسهام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل الإحصائي وجمع البيانات لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٣٩ - وبمجرد تعبئة الموارد اللازمة من خارج الميزانية، سُنشاً أمانة في وحدة التفتيش المشتركة لتنسيق تنفيذ التقييمين النموذجيين. وستنفذ السياسة الجديدة المتعلقة بالتقييم المستقل على نطاق المنظومة على أساس تجريبي لمدة ثلاث سنوات بدءاً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ومن المتوخى أن تستعرض الجمعية العامة هذه السياسة ونتائج التقييمين التجريبيين خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام ٢٠١٦. وطُلب أيضاً إلى آلية التنسيق المؤقتة أن تقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٥ بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد.

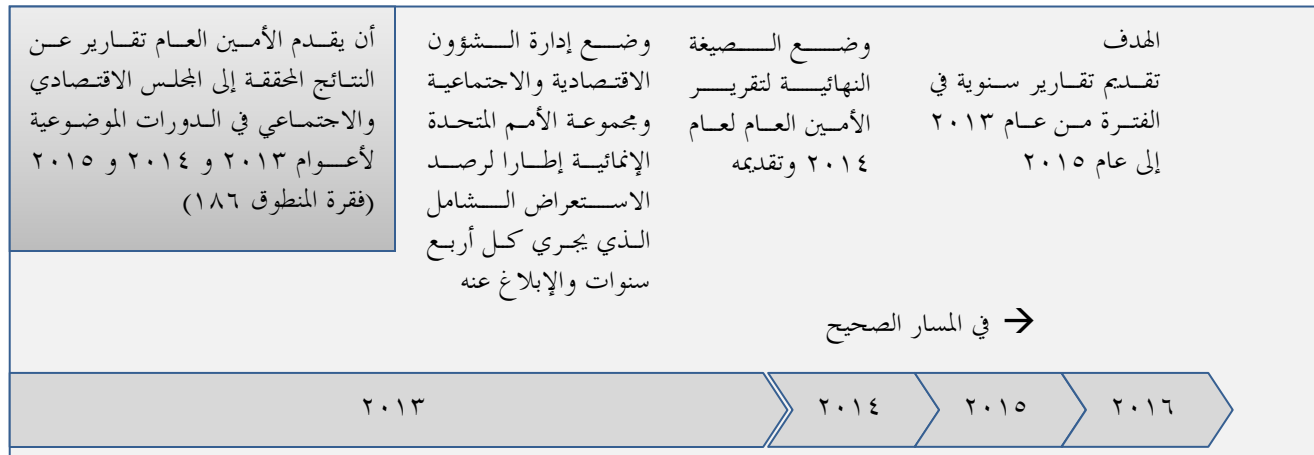
خامساً - الرصد والمتابعة

١٤٠ - يُطلب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣ إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع جميع الكيانات المعنية، بإعداد وتنفيذ إطار شامل ومتسق وفعال لرصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والإبلاغ عنه. واستجابة لهذا

الطلب، تشاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع إطار وحيد ومتسق وشامل لرصد الاستعراض الشامل والإبلاغ عنه.

١٤١ - وقد وضع هذا الإطار من خلال عملية تشاورية وتعاونية على نطاق المنظومة قام بها الفريق العامل التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة المعني بالاستعراض الشامل بدعوة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقامت اليونيسيف بتنسيق إسهامات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ودعيت جميع كيانات الأمم المتحدة إلى الإسهام في وضع هذا الإطار، بما في ذلك في خلوة مدتها يومان نُظمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

الشكل السابع والعشرون العمل المحدد زمنيا فيما يتعلق بالرصد والمتابعة



١٤٢ - وتطبق ثلاثة معايير عند وضع الإطار الجديد. أولا، عدم استبعاد أي ولايات. ويجري التركيز على الولايات ذات المنحى العملي والإجراءات التي يمكن قياسها. وفيما يتعلق بالولايات التي لا يمكن قياسها تقنيا في شكل مؤشرات، سوف تبذل الجهود من أجل قياس التقدم المحرز من خلال الدراسات الاستقصائية والدراسات والاستعراضات المكتبية وغير ذلك من الوسائل ذات الصلة في مجال جمع البيانات. وفي بعض الحالات، تقاس فقرتان أو ثلاث فقرات تتضمن نفس الهدف بمؤشر واحد انطلاقا من روحية التبسيط المنصوص عليها في القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤٣ - وثانيا، أن تكون المؤشرات سليمة من الناحية التقنية وأن تتمكن من الصمود أمام اختبار الزمن. فالمؤشرات تمر بعدة جولات من عمليات الاستعراض المتكررة ويدققها أخصائيو المجالات الفنية من كيانات شتى.

١٤٤ - وثالثاً، جمع البيانات ورصدها بحيث لا تتكبد منظومة الأمم المتحدة سوى الحد الأدنى من تكاليف المعاملات. وسيعتمد جمع البيانات، بالتالي، على مصادر المعلومات المتاحة إلى أقصى حد ممكن.

١٤٥ - ونتيجة لذلك، يتضمن الإطار النهائي للاستعراض الشامل ٩٩ مؤشراً، وهو ما يشكل تخفيضاً كبيراً من مجموع قدره ٢٠٧ مؤشرات على النحو المبين في الإطار الذي عرضه الأمين العام في تقريره المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣ وخطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر المرفق الثاني). وتُبين على النحو الملئم المؤشرات المشتركة للخطط الاستراتيجية للصناديق والبرامج، وقد أولي اهتمام خاص للإجراءات المحددة زمنياً. وسيحدد ما تبقى من خطوط الأساس والأهداف في أوائل عام ٢٠١٤. ويتبع إطار الرصد هيكل القرار ٢٢٦/٦٧. وهو يشمل منهجية أكثر وضوحاً ويحدد مصادر جمع البيانات استناداً إلى مجموعة من التقارير والدراسات الاستقصائية التكميلية القائمة لتتبع التقدم المحرز وإثراء تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل. وينبغي لنتائج التتبع ألا تبين التقدم المحرز فحسب، بل أن تشير أيضاً بوضوح إلى كل من التحديات الماثلة والفرص المتاحة.

١٤٦ - وسيشكل إطار الرصد الأساس لتقارير الأمين العام المقبلة عن تنفيذ الاستعراض الشامل. ويعتمد تقرير الأمين العام السنوي عن رصد الاستعراض الشامل على مجموعة من البيانات ومصادر المعلومات. ويجري استعراض وتنقيح الدراسات الاستقصائية والدراسات التحليلية والاستعراضات المكتبية التي تقوم بها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمواءمتها مع إطار رصد الاستعراض الشامل والإبلاغ عنه.

١٤٧ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٢٦/٦٧ أن يقدم تقريرين سنويين أحدهما بشأن تمويل الاستعراض الشامل والآخر بشأن تنفيذه، وذلك بدءاً من عام ٢٠١٣. وفي وقت لاحق، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره دمج التقريرين في منشور واحد. ويتضمن أيضاً القرار نفسه تكليف صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بتقديم تقارير عن تنفيذ الاستعراض الشامل في سياق تقاريرها السنوية عن الخطط الاستراتيجية، التي تُقدم إلى مجالسها التنفيذية في حزيران/يونيه.

١٤٨ - وتقوم الصناديق والبرامج بتبسيط ومواءمة عملية الإبلاغ لتخفيض تكاليف المعاملات. وسيجري إعداد تقرير وحيد يستوعب العملية المتعلقة بتنفيذ الاستعراض الشامل والتقدم المحرز في تنفيذ الخطط الاستراتيجية. ويبطل هذا التقرير الوحيد، وهو التقرير السنوي للمدير التنفيذي، المطلب السابق بتقديم تقريرين منفصلين ويعزز التقدم المحرز فيما يتعلق

بالخطط الاستراتيجية بوصفه جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ الاستعراض الشامل. وقد أدرج هذا التقرير بالفعل في برامج عمل المجالس التنفيذية لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي. وتنخرط أيضاً هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملية مواءمة تقريرها السنوي عن الأنشطة التنفيذية المطلوب تقديمه بموجب قرار الجمعية ٢٨٩/٦٤ مع تقريرها عن الخطة الاستراتيجية.

١٤٩ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ١/٦٨ أن يُعقد الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية مباشرة بعد الدورات العادية الأولى للمجالس التنفيذية لصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها. ومن خلال هذا التحول، يتوقع من المجلس أن يعزز أعمال التوجيه والتنسيق التي يقوم بها على نطاق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، التي ينبغي أن تشمل الأهداف والأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ السياسات التي تضعها الجمعية العامة، بما في ذلك استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. ومن شأن هذا التعديل أيضاً أن يمكن المجلس من تقديم التوجيه إلى منظومة الأمم المتحدة في الوقت المناسب، أي، في بداية السنة التقويمية وتحسين إشراك واضعي السياسات الوطنية.

١٥٠ - ونتيجة لهذا التعديل، ستقدم تقارير الأمين العام المقبلة عن تنفيذ الاستعراض الشامل في كانون الثاني/يناير. وعلى الرغم من أن التقارير السنوية للصناديق والبرامج التي تقدم في أيار/مايو أو حزيران/يونيه لن تكون متاحة لهذا الجزء، تجرى مشاورات لاستكشاف الخيارات المتاحة لقياس التقدم الذي تحقّقه الصناديق والبرامج بأدنى حد من التكاليف الإضافية.

سادسا - خاتمة

١٥١ - في الختام، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٢٢٦/٦٧ معايير جديدة فيما يتعلق بتقييم فعالية وكفاءة واتساق الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. ووضعت الجمعية العامة، من خلال هذا القرار، جدول أعمال شاملاً للإصلاح، جرى التأكيد عليه بإنشاء الطلبات المحددة زمنياً لاتخاذ إجراءات ملموسة وموجهة نحو تحقيق النتائج. ومنذ اتخاذ القرار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أحرز جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تقدماً ملحوظاً في متابعة الطلبات والتوصيات.

١٥٢ - وأفضى وضع إطار وحيد ومتسق لرصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والإبلاغ عنه من خلال عملية تشاورية على نطاق المنظومة بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون الوثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى إنشاء نهج منظم هام لتنفيذ القرار. ومن خلال هذا الإطار، أنشأ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي مجموعة من المؤشرات المتفق عليها بصورة مشتركة فيما يتعلق بجميع المجالات ذات الصلة القابلة للقياس والموجهة نحو تحقيق النتائج.

١٥٣ - وبالإضافة إلى الالتزام بتتبع التقدم المحرز قياسا بالإطار الجديد لرصد الاستعراض الشامل والإبلاغ عنه، توائم الصناديق والبرامج وعدد من الوكالات المتخصصة خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ من حيث المضمون والتوقيت مع الاستعراض الشامل. وتقيم كيانات الأمم المتحدة، من خلال إدراج أولويات الاستعراض الشامل في الخطط الاستراتيجية الخاصة بها، صلة مباشرة بين عملية الاستعراض وعملية التخطيط الاستراتيجية والموجهة نحو تحقيق النتائج الخاصة بها، وهو ما يشكل خطوة هامة نحو تحقيق المزيد من الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٥٤ - ويشكل وضع واعتماد إجراءات التشغيل الموحدة للبلدان الراغبة في اعتماد نهج "توحيد الأداء" مرحلة إنجاز هامة في عملية تقديم حلول ملموسة ومرنة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تتسق مع خطة الإصلاح على النحو الوارد في القرار المتعلق بالاستعراض الشامل. وفي مجال عمليات تصريف الأعمال، تقدم إجراءات التشغيل الموحدة حلولاً تشمل تنفيذ طائفة واسعة من خدمات الدعم المشتركة. واستناداً إلى هذه المفاهيم، وعلى سبيل المتابعة المباشرة لطلبات الجمعية العامة، تقوم حالياً مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتجريب إنشاء مركز خدمات يقوم على نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة في البرازيل.

١٥٥ - غير أن المتابعة الأولية فيما يتصل بالقرار المتعلق بالاستعراض الشامل تبين أيضاً أن عدداً من تدابير الإصلاح البعيدة المدى تشكل تحديات كبيرة لفرادى كيانات الأمم المتحدة وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ككل وعلى وجه الخصوص، يمتد تأثير طلبات توحيد الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات في الوقت المناسب، وما يترتب على ذلك من توحيد الخدمات الدعم على الصعيد القطري، ليصل إلى الهيكل التنظيمي لفرادى الكيانات. لذا من الضروري مناقشة جدوى تقديم بعض الطلبات إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأسره وتحديد الحالات التي قد تكون فيها تكاليف المعاملات أكبر من المنافع المتأتية من المواءمة على المدين المتوسط والطويل.

١٥٦ - ورغم هذا التطور الإيجابي، تعمل الأمم المتحدة في بيئة تمويلية تكتنفها المصاعب. إذ لم يبلغ مجموع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد العالمي حجم الأشكال الأخرى من التدفقات المالية المقدمة إلى البلدان النامية على مدى السنوات العشرين الماضية. ففي عام ٢٠١٢، بلغ الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية ٧٠٣ بلايين دولار^(١٨) وبلغت تحويلات العمال المالية الداخلة إلى البلدان النامية في عام ٢٠١١ ما قدره ١٩٦ بليون دولار^(١٩). وبالإضافة إلى ذلك، بلغ مجموع التدفقات الخيرية المقدمة من القطاع الخاص نحو ٥٩ بليون دولار في عام ٢٠١١. وبوضع ذلك في الاعتبار، لا يشكل التمويل المقدم إلى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، التي لا تزال تعد أكبر شريك متعدد الأطراف بمجموع قدره ٢٣,٩ بليون دولار، سوى ١٧ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، وعلى غرار المساعدة الإنمائية الرسمية عموماً، هناك اتجاه لتباطؤ وتيرة النمو في تمويل كل من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية على حد سواء، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وانخفضت فعلياً النسبة الأساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٢، ما جعل المسائل المتعلقة باسترداد التكاليف والكتلة الحرجة للموارد تتسم بأهمية حيوية على نحو متزايد. وعلى الرغم من الأطر الجديدة التي وضعت في الآونة الأخيرة لاسترداد التكاليف، والتي حسنت شفافية التكاليف البرنامجية وغير البرنامجية التي تتكبدتها الكيانات وقابليتها للمقارنة، تكشف خطط الإنفاق التطلعية لبعض أكبر الصناديق والبرامج أن هدف استرداد التكلفة الكاملة لا يزال يحتاج إلى المزيد من الوقت.

١٥٧ - ويتعين إجراء متابعة فعالة للاستعراض الشامل في سياق التغييرات التي تشهدها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتوقع أن تدمج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بطريقة متوازنة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في إطار واحد ومجموعة واحدة من الأهداف، الشاملة في طابعها والقابلة للتطبيق على جميع البلدان (انظر قرار الجمعية العامة ٦٨/٦). وسترتب على خطة من هذا القبيل آثار كبرى فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، من حيث الدعم المقدم لتنفيذها بصفة عامة، والدور الذي يضطلع به جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتوجهه الاستراتيجي.

(١٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٣.

(١٩) دليل الأعمال الخيرية والتحويلات المالية العالمية، ٢٠١٣.

١٥٨ - وعلى الرغم من وضع إطار شامل وإصدار قرار رائد بشأن الاستعراض الشامل، لا تزال هناك تغييرات كبرى يتعين أن تخضع لها منظومة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية لتناسب على نحو أفضل مع الغرض المتوخى منها في سياق المشهد المتغير للتعاون الإنمائي وخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥٩ - وترسم العمليات الحكومية الدولية المضطلع بها في الآونة الأخيرة مسار عمل لتحسين الاتساق على نطاق المنظومة في السياسات والتنفيذ.

١٦٠ - ويُكلّف المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، بتوفير القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتعزيز إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على أعلى المستويات السياسية.

١٦١ - وإذ تنطلق عملية الإصلاح الأخيرة من رؤية ترى ضرورة تحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى "مركز لعقد الاجتماعات" لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي الأوسع نطاقاً وأن يحقق قدراً أكبر من الاتساق و"التفكير الجماعي" ضمن منظومة الأمم المتحدة^(٢٠)، تعزز هذه العملية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الآلية المركزية لتنسيق الأنشطة التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتشكل هذه الرؤية الأساس الذي يقوم عليه الجزء المحدد المتعلق بالأنشطة التنفيذية، الذي سيحدد الأهداف والأولويات والاستراتيجيات في تنفيذ الاستعراض الشامل. وستمكن الدورة المتغيرة المجلس من تقديم التوجيه ذي الصلة في الوقت المناسب لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تركيز المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة في بداية السنة التقويمية، وتحسين إشراك واضعي السياسات الوطنية من العواصم.

١٦٢ - وإذ يسرع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتيرة الجهود التي يبذلها فيما يتعلق بالاتساق التشغيلي، وأوجه الكفاءة، والمساءلة، يلزم إجراء عملية تفكير داخلية على صعيد المنظومة، من حيث تماسك السياسات العامة وملاءمتها للغرض المتوخى منها في سياق التغيرات في البيئة العالمية عموماً والمشهد الجديد للتعاون الإنمائي. وتوقيت هذه المناقشة سليم تماماً.

١٦٣ - ويتسم زخم التغيير بالقوة. ومن الضروري أن يُسعى إلى إدخال هذه التغييرات بطريقة متسقة وتشاورية بحيث يضمن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أفضل مواءمة لها مع الغرض المتوخى منها.

(٢٠) تقرير الميسرين المشاركين لاستعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ (انظر A/67/975، المرفق) وورقات اجتماع للتفكير في ذلك.

المرفق الأول

ملاحظة تقنية بشأن التعاريف والمصادر والتغطية

١ - ليس هناك إجماع بين الكيانات التي تشكل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تعريف موّحد للمصطلحات الرئيسية من قبيل "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" و "المساهمات".

٢ - بُدّل في هذا التقرير جهد للبدء في معالجة هذا القصور من خلال تعريف الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بأنها الأنشطة التي تضطلع بها كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تعزز التنمية المستدامة والرفاه للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي تشمل الأنشطة الإنمائية الأطول أجلا والأنشطة التي تركز على المساعدة الإنسانية على حد سواء، وتعلق بالأعمال التي تقوم بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وإداراتها ومكاتبها ذات الولاية المحددة في هذا الصدد. ويمكن الاطلاع على البيانات التي يستند إليها التحليل الوارد في هذا التقرير وعلى معلومات إضافية بشأن المساهمات في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية والنفقات المترتبة عليها في الموقع الشبكي للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية^(أ).

٣ - وقد اعتمدت الوكالات المتخصصة معايير لقياس الحصة التي تعتبر بأنها مخصصة للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية من الاشتراكات المقسمة كأفضية مقررّة أو من الاشتراكات في الميزانيات العادية، وذلك على أساس مشاورات أجريت مع لجنة المساعدة الإنمائية. وهذه الحصة كبيرة للغاية بالنسبة لوكالات من قبيل اليونيدو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة (انظر الجدول ١).

الجدول ١

النسبة المئوية للاشتراكات المقررة أو للاشتراكات في الميزانية العادية، والمحددة بأنها مرصودة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

النسبة المئوية	كيانات الأمم المتحدة
٥١	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)
٣٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
-	منظمة الطيران المدني الدولي

(أ) انظر www.un.org/en/development/desa/oesc/qcpr.shtml.

النسبة المئوية	كيانات الأمم المتحدة
٦٠	منظمة العمل الدولية
—	المنظمة البحرية الدولية
١٨	الاتحاد الدولي للاتصالات
٦٠	اليونسكو
١٠٠	اليونيدو
—	المنظمة العالمية للسياحة
١٦	الاتحاد البريدي العالمي
٧٦	منظمة الصحة العالمية
٣	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٤	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

٤ - وكثير من كيانات الأمم المتحدة لا يستخدم مصطلحي "أساسية" و "غير أساسية" لتصنيف المساهمات. ولأغراض تقديم التقارير على نطاق المنظومة، يصنّف جميع المصطلحات الوارد ذكرها أعلاه في إحدى فئتين، فهي إما موارد "أساسية" أو موارد "غير أساسية"، حيث تشير الفئة الأولى إلى التمويل غير المخصص الذي يستخدم وفقاً لتقدير كيان الأمم المتحدة المعني ومجلس إدارته وحدهما، بينما تعني الفئة الثانية التمويل المخصص الموجه من الجهات المانحة لأماكن ومواضيع وأنشطة وعمليات محددة.

٥ - ويُعد توحيد استعمال مصطلحي "أساسية" و "غير أساسية" في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أمراً يصعب تحقيقه نظراً لاختلاف نماذج الأعمال التي تعتمدها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة. وعوضاً عن ذلك، يُقترح اتباع نهج يتسم بطابع أكثر عملية تُقارَن في إطاره المصطلحات المذكورة بالمصطلحين المستخدمين في هذا التقرير، لإيضاح ما بينها من علاقات (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

المصطلحات التي تستخدمها الكيانات المختلفة للدلالة على المساهمات الأساسية وغير الأساسية

الموارد الأساسية	اسم الكيان	الموارد غير الأساسية	اسم الكيان
موارد عادية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(١) ، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج متطوعي الأمم المتحدة، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان	موارد أخرى	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج متطوعي الأمم المتحدة، اليونيسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان

الموارد الأساسية	اسم الكيان	الموارد غير الأساسية	اسم الكيان
مساهمات متعددة الأطراف	برنامج الأغذية العالمي	مساهمات متعددة الأطراف موجهة	برنامج الأغذية العالمي
ميزانية عادية	الأونروا، إدارة الشؤون الاقتصادية في الأمم المتحدة، موئل الأمم المتحدة، الأونكتاد، مركز التجارة الدولية	مشاريع ونداءات في الحالات الطارئة	الأونروا
مساهمات غير مخصصة	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ⁽¹⁾ ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ⁽¹⁾ ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موئل الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، موئل الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مخصصة تماما	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مخصصة نوعا ما	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
صندوق البيئة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة ⁽¹⁾		
موارد أساسية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	مساهمات خارجية عن الميزانية	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الأونكتاد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مركز التجارة الدولية، منظمة الأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، اليونسكو، اليونيدو، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة السياحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
صندوق للأغراض العامة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ⁽¹⁾	صندوق لأغراض خاصة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
ميزانية مقرر	منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، اليونسكو، اليونيدو، الاتحاد البريدي العالمي، منظمة السياحة العالمية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية،	تبرعات - أساسية	منظمة الصحة العالمية

الموارد الأساسية	اسم الكيان	الموارد غير الأساسية	اسم الكيان
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	صندوق للتعاون التقني	الوكالة الدولية للطاقة الذرية ^(أ) ، المنظمة البحرية الدولية ^(ب)	منظمة الصحة العالمية
حساب للتبرعات الأساسية	منظمة الصحة العالمية		

(أ) تتلقى أيضا مساهمات في الميزانية العادية.

٦ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، تُستمدّ البيانات المتعلقة بالمساهمات والنفقات من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية ونظام تقديم التقارير عنها، اللذين يديرهما مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٧ - وفي بضعة حالات، تعذر الحصول على البيانات عن طريق قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين. وجرى جمع البيانات عن المساهمات والنفقات التي تخص مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باستخدام التقارير السنوية. وجرى جمع البيانات عن التمويل لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، واللجان الإقليمية الخمس، من خلال استبيان منفصل. وجرى الحصول على بيانات بشأن الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين مباشرة من مكتب بوابة الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(ب).

٨ - ويورد التقرير عدة إشارات إلى المساعدة الإنمائية الرسمية عند إجراء التحليلات لمقارنة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية بغيرها من أوجه المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجري استخدام شكلين من أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية (باستثناء تخفيف الدين)، وفقا لتعريفهما من قبل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها حكومات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فقط (٢٠١٢: ٢٣٣،٥ بليون دولار)؛ ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (٢٠١٢: ١٣٢،٤ بليون دولار). ويشمل مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية تدفقات المعونة التي تقوم البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة

(ب) انظر <http://mptf.undp.org>.

الإثائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإبلاغ اللجنة عنها. ومن المفهوم أن أيا من الشكّلين المذكورين أعلاه من المساعدة الإثائية الرسمية لا يعكس كل التعاون الإثائي^(ج). وتُستمدّ البيانات عن المساعدة الإثائية الرسمية من مجموعات بيانات لجنة المساعدة الإثائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونظام الإبلاغ عن الائتمان في الموقع الشبكي OECD.Stat^(د).

٩ - وفي هذا التقرير، تستند المقارنات وتحليلات الاتجاهات "بالقيمة الحقيقية" إلى المبالغ المعبر عنها بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠١١، باستخدام معاملات الانكماش التي نشرتها لجنة المساعدة الإثائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتأخذ هذه المعاملات في الاعتبار محصلة الأثرين المترتبين على التضخم وتحركات معدلات الصرف.

١٠ - وتشير البيانات المتعلقة بالمساهمات إلى التمويل الفعلي للأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية الذي تحصل عليه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من الحكومات وغيرها من المصادر العامة والخاصة في سنة تقويمية معينة. أما البيانات المتعلقة بتحويلات الموارد من أحد كيانات المنظومة إلى آخر، فيتم استبعادها قدر الإمكان تجنباً للقيّد المزدوج. وتمثل البيانات المتعلقة بالنفقات الدعم المقدم من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية التي يُضطلع بها من أجل التنمية في البلدان النامية. ويعبر عن المساهمات والنفقات بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة، ما لم يُنص على غير ذلك.

١١ - ولا تشكل التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المعلومات الواردة فيه بأي حال من الأحوال رأياً من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي من البلدان أو الأقاليم أو المدن أو المناطق، أو بشأن سلطاتها أو تعيين تخومها أو حدودها. ويستخدم مصطلح "البلد" في التقرير للدلالة أيضاً على الأقاليم أو المناطق، حسب الاقتضاء. وعندما تفصل شرطة بين رقمي سنتين يكون المقصود كامل الفترة، شاملة سنتي البدء والانتهاء.

(ج) في هذا الصدد تشير تقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى أن التدفقات الخاصة بلغت نحو ٢٥ بليون دولار، وأن التعاون الإثائي فيما بين بلدان الجنوب تراوح حجمه بين ١٦,١ بليون دولار و ١٩,٠ بليون دولار في عام ٢٠١١، مما زاد من حجم ما يُعرف بمجموع التعاون الإثائي ليلبلغ نحو ١٧٥ بليون دولار.

(د) انظر www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm.

المرفق الثاني

إطار رصد الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات والإبلاغ عنه

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
ثانيا					
تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية					
ثانيا - ألف - مبادئ عامة					
١	٢٤	مجموع التمويل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.	قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ	سنويا	٢٣,٨٧٩ بليون دولار
٢	١١ و ٢٤	النسبة المئوية لحصة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.	(أ) قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ (ب) OECD.Stat	سنويا	١٧,٠ في المائة
٣	١١ و ٢٤	النسبة المئوية لحصة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف.	(أ) قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ (ب) OECD.Stat	سنويا	٢٩,١ في المائة
٤	٢٤ و ٣٣ و ٧٧	مجموع التمويل من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باستثناء الموارد المحلية)	قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ	سنويا	١,١٩٣ بليون دولار
٥	٢٤ و ٣٣ و ٧٧	النسبة المئوية لحصة التمويل من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من المجموع التقديري للتدفقات الإجمالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (باستثناء الموارد المحلية)	(أ) قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ (ب) تقرير التعاون الإنمائي الدولي	سنويا	٩,١ في المائة
٦	٢٤ و ٣٧	مجموع التمويل الوارد من الشركاء من غير الدول	قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ	سنويا	٥,٩٤٦ بليون دولار
٧	٢٤ و ٣٧	النسبة المئوية لحصة مجموع التمويل للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، والواردة من الشركاء من غير الدول	قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ	سنويا	٢٤,٩ في المائة

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٢٧ المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
ثانيا - باء - زيادة التمويل عموماً، وبخاصة للموارد الأساسية					
٨	٢٥ و ٣٣	مجموع التمويل الأساسي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية	قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ	سنويا	٦,٧٠٩ بليون دولار
٩	٢٦ و ٢٩	النسبة المئوية للحصة الأساسية من التمويل للأنشطة المتصلة بالتنمية من الحكومات (باستثناء الموارد المحلية)	قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ	سنويا	٤٥,٩ في المائة
١٠	٢٧ و ٢٨ و ٤٤	النسبة المئوية للحصة من الموارد غير الأساسية ذات الصلة بالتنمية التي توجه إلى آليات التمويل المجمع والمواضيعية والمشاركة المطبقة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية	(أ) قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ (ب) دراسة نظرية	سنويا	١٠,٢ في المائة
١١	١١٨ و ١٢٤ (ز) و ١٣٥ و ١٤١	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرنامج التي يتصل فيها ما يربو على ٢٠ في المائة من موارد الأمم المتحدة ببرامج مشتركة ويخضع لترتيبات إدارة الأموال بالتجميع أو التمرير أو/أو الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين (مقابل التمويل الموازي)	دراسة استقصائية أجراها المنسق المقيم و/أو فريق الأمم المتحدة القطري	كل سنتين	٢٣,٩ في المائة
١٢	٣٥	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تقدم التقارير إلى هيئات إدارتها في عام ٢٠١٤ بشأن تدابير محددة لتوسيع قاعدة المانحين	(أ) مسح أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (ب) التقارير السنوية للصناديق والبرامج	مرة واحدة (٢٠١٤)	
١٣	٣٩	عدد صناديق وبرامج الأمم المتحدة ^(١) التي حددت مبادئ مشتركة لمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية بحلول عام ٢٠١٤	(أ) مسح أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمقر (ب) التقارير السنوية للصناديق والبرامج	مرة واحدة (٢٠١٤)	
ثانيا - جيم - تحسين إمكانية التنبؤ بالموارد، وجودها					
١٤	٤١	عدد كيانات الأمم المتحدة التي توحد جميع الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوقعة ضمن إطار متكامل للميزانية	مسح أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	سنويا	
١٥	٤٢	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تنفذ إطار عمل مشتركاً للميزانية على الصعيد القطري	التقرير السنوي للمنسق المقيم	سنويا	

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
١٦	٢٤ و ٣٣ و ٤٠		النسبة المئوية للمانحين العشرة الأوائل للصناديق والبرامج الذين تغيرت مساهماتهم الأساسية بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر عن العام السابق	قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ	سنويا	
١٧	٤٦		عدد كيانات الأمم المتحدة التي عقدت حوارات منظمة في مجالس إدارتها خلال عام ٢٠١٤ حول كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة	التقارير السنوية للوكالات، المستكملة مسح تجريه إدارة الشؤون الاقتصادية (٢٠١٤) والاجتماعية بالمقر، حسب المقتضى	مرة واحدة	
١٨ (أ)	١٠ و ١١ و ١٣ و ١٩ و ٣٠		النسبة المئوية للحصة من نفقات البرنامج الأساسية على الصعيد القطري التي أنفقت في أقل البلدان نمواً (باستثناء الموارد المحلية)	قاعدة البيانات المالية لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ونظام الإبلاغ	سنويا	٥٦,٥ في المائة (٢٠١١)
١٨ (ب)	١٠ و ١١ و ١٣ و ١٩ و ٣٠		النسبة المئوية للحصة من إجمالي نفقات البرنامج على المستوى القطري التي أنفقت في أقل البلدان نمواً (باستثناء الموارد المحلية)			٥٢,٦ في المائة (٢٠١٢)
ثانياً - دال - كفالة استعادة كامل التكاليف						
١٩	٤٧ و ٥٣		عدد كيانات الأمم المتحدة التي اعتمدت أطراً منسقة لاسترداد التكاليف بحلول نهاية عام ٢٠١٣	دراسة نظرية	سنويا	
٢٠ (أ)	٤٣ و ٤٨ و ٥١ و ٥٣		النسبة المئوية من مجموع النفقات الأساسية على الأنشطة المتصلة بالتنمية، التي أنفقتها الصناديق والبرامج، والموجهة لأنشطة البرنامج	التقارير السنوية للوكالات	سنويا	٦٤,٤ في المائة (٢٠١١)
٢٠ (ب)	٤٣ و ٤٨ و ٥١ و ٥٣		النسبة المئوية من مجموع النفقات غير الأساسية على الأنشطة المتصلة بالتنمية، التي أنفقتها الصناديق والبرامج، والموجهة لأنشطة البرنامج	التقارير السنوية للوكالات	سنويا	٩٢,٧ في المائة (٢٠١١)
٢١ (أ)			النسبة المئوية من مجموع النفقات الأساسية على الأنشطة المتصلة بالتنمية، التي أنفقتها الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والموجهة لأنشطة البرنامج	مسح أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمقر	سنويا	

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٢١ (ب)	النسبة المئوية من إجمالي النفقات غير الأساسية على الأنشطة المتصلة بالتنمية، التي أنفقتها الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والموجهة لأنشطة البرنامج		مسح أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية سنويا والاجتماعية بالمقر			
٢٢	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تقدم تقارير عن مبالغ استرداد التكاليف ضمن تقاريرها المالية العادية	٥٤	التقارير السنوية للوكالات، مستكملة سنويا مسح تجريه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمقر، حسب المقتضى			
ثالثا						
مساهمة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية						
ثالثا - ألف - بناء القدرات والتنمية						
٢٣	النسبة المئوية من أطر عمل المساعدة الإنمائية الجديدة (أو ما يعادلها من صكوك التخطيط) التي تتناول على نحو جوهري تنمية القدرات الوطنية	١٤ و ٥٧ إلى ٦٣	استعراض نظري أجرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)			
٢٤	النسبة المئوية من حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج التي "توافق بشدة" على أن منظومة الأمم المتحدة فعالة في تنمية القدرات الوطنية	٥٧ إلى ٦٣	مسح أجراه البلد المستفيد من البرنامج	كل سنتين	٢٤,١ في عام ٢٠١٢	
٢٥	النسبة المئوية من حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج التي "توافق بشدة" على أن منظومة الأمم المتحدة تستخدم نظم الرصد والإبلاغ الوطنية حيثما أمكن	٦٤	مسح أجراه البلد المستفيد من البرنامج	كل سنتين	٥٢,٨	
٢٦	النسبة المئوية من البلدان التي "توافق بشدة" على أن منظومة الأمم المتحدة تجتنب استخدام وحدات التنفيذ الموازية حيثما أمكن	٦٤ و ٦٦	مسح أجراه البلد المستفيد من البرنامج	كل سنتين		
٢٧	وضع نهج وإطار مشتركين لقياس التقدم المحرز في نتائج تنمية القدرات	٦٣	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/شبكة برجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية			
٢٨	متوسط النسبة المئوية للمكاتب القطرية للوكالات والتي تستخدم نهج قياس القدرات المشتركة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (عندما يكتمل وضعه)	٦٣	التقارير السنوية للوكالات، مستكملة مسح تجريه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمقر، حسب المقتضى			

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٢٩	١٤ و ١٥		الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الواردة في الخطط الاستراتيجية لأعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية			
ثالثا - باء - القضاء على الفقر						
٣٠	٧٠ و ٧١		النسبة المئوية من أطر عمل المساعدة الإنمائية الجديدة التي تعالج بصورة جوهرية القضاء على الفقر	استعراض نظري		
٣١	١٩ و ٧٣		النسبة المئوية من حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج التي "توافق بشدة" على أن مساهمات الأمم المتحدة في القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية الدولية "مهمة"	مسح أجراه البلد المستفيد من البرنامج	كل سنتين	يحدد لاحقا
ثالثا - جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية						
٣٢	٧٤ و ٧٧		عدد كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن خططها الاستراتيجية	التقارير السنوية للوكالات، مستكملة مسح تجريه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمقر، حسب المقتضى	سنويا	يحدد لاحقا
٣٣	٧٤ و ٧٧		عدد كيانات الأمم المتحدة التي تقدم بالفعل تقارير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن خططها الاستراتيجية	التقارير السنوية للوكالات، مستكملة مسح تجريه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمقر، حسب المقتضى	سنويا	يحدد لاحقا
٣٤	٧٤ و ٧٧		النسبة المئوية من أطر عمل المساعدة الإنمائية الجديدة أو ما يعادلها التي تتناول بشكل جوهري التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	استعراض نظري	سنويا	يحدد لاحقا
ثالثا - دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة						
٣٥	٨١ و ٨٥ و ٨٨ و ٩١		النسبة المئوية من أطر عمل المساعدة الإنمائية الجديدة التي لها نتائج وموارد محددة للمساواة بين الجنسين	استعراض نظري أجرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)	سنويا	
٣٦	٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٥		النسبة المئوية من البلدان التي تستخدم بطاقة الأداء الجنساني التي تلي المعايير الدنيا (التصنيف ٤) فيما لا يقل عن نصف عدد مجالات بطاقة الأداء الجنساني	يحدد لاحقا (مسح تجريه المنسق المقيم، أو التقرير السنوي للمنسق المقيم، هيئة الأمم المتحدة للمرأة)	سنويا	

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٣٧	٨٦ و ٨٩	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تتبّع وتبلغ عن المخصصات والتنفقات باستخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين	خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	سنويا	يحدد لاحقا	
٣٨	٨٣ و ٩٠	الحد الأدنى لمجموعة المؤشرات الجنسانية التي وضعتها وأقرتها اللجنة الإحصائية لكي تستخدم على نطاق المنظومة		مرة واحدة		
٣٩	٨٦ و ٩٢	عدد الكيانات التي حققت التوازن بين الجنسين في صفوف موظفي الخدمات العامة والمناصب العليا (ف-٤ وما فوقها)	خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	سنويا	يحدد لاحقا	
٤٠	٨٧	حالة التقييم على نطاق المنظومة للفعالية والقيمة المضافة والتأثير لخطّة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	وحدة التفتيش المشتركة	مرة واحدة (٢٠١٦)		
ثالثا - هاء - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية						
٤١	٩٣، ٩٤	النسبة المئوية من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي أدمج بفعالية مخاطر الكوارث وتغير المناخ	استعراض نظري تجريه الأفرقة القطرية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)	سنويا		
٤٢	٩٣، ٩٤، ١٠٨-١١٠	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرنامج التي تقدم تقريرا كل سنتين عن التقدم المحرز في الحد من أخطار الكوارث	استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث	سنويا		
٤٣	١٠٤، ١٠٥	عدد البلدان التي لديها اتفاقات/ترتيبات/مبادرات قائمة مع الشركاء الرئيسيين بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز من أجل التصدي للأزمة	دراسة استقصائية أو تقرير سنوي من إعداد المنسق المقيم و/أو فريق الأمم المتحدة القطري	سنويا		
٤٤	١٠٧	تأييد كيانات الأمانة العامة وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي للصكوك الموحدة الموضوعة من أجل دعم عمليات البرمجة المشتركة وعمليات تصريف الأعمال في البلدان التي توجد فيها حاليا إحدى بعثات الأمم المتحدة	دراسة استقصائية على مستوى المقرر يجريها الفريق التوجيهي المعني بالتكامل/ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	سنويا		
٤٥	١٠٢	عدد البلدان التي لديها آليات تشمل الجميع وتتولى زمامها الجهات الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى الأولويات الوطنية للمرحلة الانتقالية	التقرير السنوي للمنسق المقيم	سنويا		

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
رابعاً تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي					
رابعاً - ألف - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية					
٤٦	٤، ٥، ٧، ١٢، ٢١، ١١٣، ١١٤	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي قامت فيها لجنة توجيهية وطنية مشتركة (أو ما شابه ذلك) بإجراء استعراض سنوي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أو ما يعادل ذلك) في الأشهر الـ ١٢ الماضية	دراسة استقصائية من إعداد المنسق المقيم سنوياً و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية	٣٦، ٧ (٢٠١٢)	
٤٧	١٣٠ (ب)، ١٧١	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي قدمت تقريراً مرحلياً عن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى الحكومة الوطنية مرة واحدة خلال السنوات الأربع الماضية (وبشكل سنوي فيما يتعلق بمبادرة توحيد الأداء)	التقرير السنوي للمنسق المقيم	كل سنتين	
٤٨	٩، ١٢	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة بالبرامج التي تتفق بشدة على أن الأمم المتحدة فعالة أو فعالة جداً في تيسير مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية في عمليات التنمية الوطنية	دراسة استقصائية لحكومات البلدان	كل سنتين	[يؤكد لاحقاً]
٤٩	٩، ١٢، ٢٠، ١١٤، ١٢٤ (هـ)	النسبة المئوية لمنظمات المجتمع المدني التي "تتفق بشدة" على أن الأمم المتحدة تتعاون "بأكبر قدر ممكن" مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية	دراسة استقصائية لمنظمات المجتمع المدني	كل ٤ سنوات	٤٤، ١ (٢٠١٢)
٥٠	٥، ٧، ١٢، ١١٣، ١١٥	النسبة المئوية للحكومات التي ترى أن أنشطة الأمم المتحدة متوائمة "بشكل وثيق جداً" أو "بشكل وثيق" مع الاحتياجات والأولويات الوطنية	دراسة استقصائية للبلدان المستفيدة من البرنامج	كل سنتين	[يؤكد لاحقاً]
٥١	١٨، ١١٦	النسبة المئوية للحكومات التي أعربت أنها "راضية" أو "راضية جداً" عن قدرة الأمم المتحدة على توفير فرص الحصول على الخبرة الفنية ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك الوكالات غير المقيمة	دراسة استقصائية للبلدان المستفيدة من البرنامج	كل سنتين	[يؤكد لاحقاً]

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٥٢	٥٨، ٢٣		النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تشير إلى أنه ثمة بيانات مصنفة حسب عدة عوامل أي مستوى الدخل، أو الجنس، أو السن، أو الإعاقة، أو الانتماء إلى الأقليات (الإثنية، أو الدينية، أو اللغوية، وما إلى ذلك) والانتماء إلى الشعوب الأصلية، قد استخدمت بشكل كاف للاسترشاد بها في مرحلة التحليل القطري	دراسة استقصائية من إعداد المنسق المقيم و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية	[يؤكد لاحقاً]	
٥٣	٢٣		النسبة المئوية من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تتضمن إشارة إلى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع المذكرة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات البرمجة على الصعيد القطري التي تقوم بها الأمم المتحدة	استعراض نظري تجريه الأفرقة القطرية سنويا التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)		سنويا
٥٤	٥٨		النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي استخدمت النهج القائم على حقوق الإنسان باعتباره أحد مبادئ البرامج ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة	استعراض نظري تجريه الأفرقة القطرية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)		كل سنتين
٥٥	١٤		النسبة المئوية لأطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية التي تشمل التنمية المستدامة بوصفها مجالا من مجالات الأولوية الاستراتيجية تمسها مع توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن البرمجة	استعراض نظري تجريه الأفرقة القطرية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)		
٥٦	١١٩		عدد كيانات الأمم المتحدة التي قامت بتبسيط ومواءمة أدوات البرمجة المتعلقة تحديدا بكل وكالة (يرجى تحديد نوع الأداة)	دراسة استقصائية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقر والتقارير السنوية للوكالات		
٥٧	١١٧، ١١٩		عدد الأشهر اللازمة لعملية إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	دراسة استقصائية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقر		

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٥٨	١٢٠، ١١٧		النسبة المئوية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي تشير إلى أنها توافق "بشدة" أو "إلى حد ما" على أن هناك تقسيما واضحا للعمل بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري	دراسة استقصائية للبلدان المستفيدة من البرنامج	٥٢،٨ (٢٠١٢)	
٥٩	١١٧		النسبة المئوية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي "توافق بشدة" على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو أي إطار آخر من أطر التخطيط لدى الأمم المتحدة ساعد في تحسين التركيز على النتائج	دراسة استقصائية للبلدان المستفيدة من البرنامج	٤٧،٧ (٢٠١٢)	
٦٠	١٢١		عدد وكالات الأمم المتحدة التي قامت بمواصلة دورات التخطيط والميزنة مع الإطار الزمني للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات	دراسة استقصائية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقر	[يؤكد لاحقا]	
رابعا - باء - نظام المنسق المقيم						
٦١	٤٢، ١٢٤ (ج)، ١٣٠ (أ)، ١٣٠ (ج)، ١٣١		التنفيذ الكامل للعناصر التالية من نظام الإدارة والمساءلة:	بيانات يجمعها مكتب تنسيق عمليات سنويا التنمية على مستوى المقر		سنويا
٦١ (أ)			- النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي قامت بتنقيح المواصفات الوظيفية لأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لديها من أجل الاعتراف بدور المنسق المقيم	ودراسة استقصائية من إعداد المنسق المقيم و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
٦١ (ب)			- النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي تعترف بالتزامات تقديم التقارير إلى المنسقين المقيمين بشأن تعبئة الموارد وأداء تنفيذ البرامج لأي عنصر من عناصر إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/ برنامج توحيد الأداء تتولى قيادته الوكالة			

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٦١ (ج)	- النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي أدرجت إسهامات المنسقين المقيمين في نظام تقييم أداء أعضاء الأفرقة القطرية لديها					
٦١ (د)	- النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي أدرجت نتائج الأفرقة القطرية في نظام تقييم أداء ممثلي الوكالات					
٦١ (هـ)	- النسبة المئوية للمديرين القطريين لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين وقعوا رسائل لتفويض السلطة، بما في ذلك من أجل تعبئة الموارد، مع الممثلين/المنسقين المقيمين					
٦٢	١٢٤		النسبة المئوية للإناث ضمن المنسقين المقيمين	بيانات يجمعها مكتب تنسيق عمليات سنويا التنمية		
٦٣	١٢٤		النسبة المئوية للمنسقين المقيمين ممن هم من البلدان المستفيدة من البرامج	بيانات يجمعها مكتب تنسيق عمليات سنويا التنمية		
٦٤	١٢٥		النسبة المئوية للحكومات التي ترى أن موظفي الأمم المتحدة (رؤساء الوكالات) لديهم المزيج الصحيح من القدرات والمهارات بما في ذلك تلك اللازمة لتقديم المشورة عالية الجودة في السياسات والبرامج، وتوفير أعلى مستويات المهارات القيادية	دراسة استقصائية للبلدان المستفيدة من مرة كل سنتين البرنامج		
٦٥	١٢٨		عدد كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ بالكامل ترتيب تقاسم التكاليف	نظام الإدارة المالية لدى مكتب تنسيق سنويا العمليات الإنمائية		
٦٦	١٢٨		مقترح بشأن طرائق تمويل نظام المنسقين المقيمين جرى تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام ٢٠١٣	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مرة واحدة (٢٠١٣)		
٦٧ (أ)	١٢٨		المساهمات النقدية المقدمة لنظام المنسقين المقيمين	التقارير السنوية لمكتب تنسيق عمليات سنويا التنمية (إدارة الصناديق) ولوكالات		
٦٧ (ب)			المساهمات العينية المقدمة لنظام المنسقين المقيمين	يؤكد لاحقا	يؤكد لاحقا	

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٦٨	١٢٤ (أ)، ١٢٤ (ب)، ١٢٧ (ج)		استعراض وتحسين مركز تقييم المنسقين المقيمين للوصول في نهاية المطاف إلى الهدف المتمثل في استخدام القيادات ذات القدرات المتميزة	مرة واحدة		
٦٩	١٢٤ (ي)		النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، حسب الوكالة، التي لديها تفويض للسلطة "ملائمة للغاية" لاتخاذ القرارات بالنيابة عن وكالاتها	دراسة استقصائية من إعداد المنسق المقيم سنويا و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية		
رابعا - جيم - "توحيد الأداء"						
٧٠	١٣٤		عدد البلدان المشمولة بمبادرة توحيد الأداء	دراسة استقصائية للمنسق المقيم سنويا و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو التقرير السنوي للمنسق المقيم	تحدد لاحقا	
٧١	١٣٤		عدد البلدان التي تطبق عناصر إجراءات التشغيل الموحدة	التقرير السنوي للمنسق المقيم	سنويا	
٧٢	١٣٠ (ب)		النسبة المئوية للبلدان التي تعد الأمم المتحدة تقرير نتائج قطريا بشأنها	التقرير السنوي للمنسق المقيم		
٧٣	١٣٨		النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي نظرت في اعتماد مبادرة "توحيد الأداء"، والتي تشعر بالرضا عن المعلومات المقدمة إليها من المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن "توحيد الأداء"	دراسة استقصائية للبلدان المستفيدة من البرنامج		
٧٤	١٤١		عدد المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين أشاروا إلى أنهم تلقوا دعما فعالا من المقرر فيما يتعلق بمبادرة "توحيد الأداء"			
٧٥ (أ)	١٣٧		اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطة عمل المقرر لمعالجة التحديات والعقبات، وبخاصة على مستوى المقرر، بما يحول دون استفادة البلدان المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء" الاستفادة الكاملة من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المترتبة على نهج توحيد الأداء	مكتب تنسيق العمليات الإنمائية		

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٧٥ (ب)	نفذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطة عمل المقرر لمعالجة التحديات والعقبات، وبخاصة على مستوى المقرر، بما يحول دون استفادة البلدان المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء" الاستفادة الكاملة من المكاسب الناجمة عن زيادة الكفاءة المترتبة على نهج توحيد الأداء					
٧٦	١٤٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٣		الخيارات المتاحة لاستعراض واعتماد وثائق البرامج القطرية المشتركة للبلدان المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء"، المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤	٢٠١٤		
رابعا - دال - الأبعاد الإقليمية						
٧٧	١٤٦ و ١٤٧		عدد (ورقات) المواقف المشتركة على الصعيد الإقليمي الصادرة بشكل مشترك عن آلية التنسيق الإقليمية/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مناصرة القضايا الإنمائية الرئيسية			خطط العمل والتقارير الصادرة عن آلية سنويا التنسيق الإقليمية/الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية
٧٨	١٤٨ و ١٤٩		النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي "تتفق بشدة" مع القول بأن فريق دعم الأقران يقدم قيمة مضافة إلى صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية			دراسة استقصائية لفريق الأمم المتحدة سنويا القطري/المنسق المقيم
٧٩	١٤٦-١٥٠		النسبة المئوية للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة التي تشير إلى أن آليات التنسيق الإقليمية تقدم دعما فعالا للمسائل ذات الأولوية العليا على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي المهمة بالنسبة للبلد			دراسة استقصائية من إعداد المنسق المقيم و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية
٨٠	١٤٦-١٥٠		النسبة المئوية للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة التي تشير إلى أن الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدم دعما فعالا للمسائل ذات الأولوية العليا على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي المهمة بالنسبة للبلد			دراسة استقصائية من إعداد المنسق المقيم و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٨١	١٥٠-١٤٦		النسبة المئوية للمنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تشير إلى أن اللجان الإقليمية تقدم دعماً فعالاً للمسائل ذات الأولوية العليا على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي المهمة بالنسبة للبلد	دراسة استقصائية من إعداد المنسق المقيم و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية		
رابعا - هاء - تبسيط ممارسات العمل وتنسيقها						
٨٢	١٦١		جرى وضع استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بنهاية عام ٢٠١٣ لدعم إنشاء أماكن عمل مشتركة في البلدان المستفيدة من البرامج التي ترغب في اعتمادها	تقارير مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق العمل المعني بالمباني المشتركة)		
٨٣	١٥٢		خطة تقدم الدعم الموحد المشترك على الصعيد القطري المقدمة إلى مجالس الإدارة في عام ٢٠١٤، تشمل مجالات الإدارة المالية، والموارد البشرية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى	التقارير السنوية للوكالات		
٨٤	١٥٥		خطة من أجل مواءمة الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات على نطاق المنظومة في جميع المجالات الوظيفية لعمليات تصريف الأعمال، قدمتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كي يستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول نهاية عام ٢٠١٤	تقارير تعدها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية		
٨٥	١٥٩		مقترح بخصوص وضع تعريف مشترك للتكاليف التشغيلية ونظام مشترك و (موحد) لمراقبة التكاليف يقدم في عام ٢٠١٤	التقارير السنوية للوكالات، مستكملة بدراسة استقصائية تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقرر حسب الاقتضاء		
٨٦	١٥٦		النسبة المئوية للبلدان التي يتم الاضطلاع بـ ٢٥ في المائة أو أكثر من حجم المشتريات السنوية الممولة من الأمم المتحدة لديها من خلال الحكومة	دراسة استقصائية لأفرقة إدارة العمليات		
٨٧ (أ)	١٦٠		تقرير عن دراسة جدوى جرى الاضطلاع بها فيما يتعلق بإرساء قابلية التشغيل البيئي لنظم تخطيط الموارد في المؤسسة	تقارير تعدها اللجنة الإدارية الرفيعة مرة واحدة المستوى		

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٨٧ (ب)	١٦٠		تقرير عن التقدم المحرز لتحقيق قابلية التشغيل البيئي بالكامل لنظم تخطيط موارد المؤسسات في عام ٢٠١٦	تقارير تعدها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى	مرة واحدة (٢٠١٦)	
٨٨ (أ)	١٥٤، ١٥٢		عدد البلدان التي تنفذ خدمات مشتركة	التقرير السنوي للمنسق المقيم والتقارير السنوية للوكالات	سنويا	
٨٨ (ب)			عدد البلدان التي تنفذ اتفاقات مشتركة طويلة الأجل			
٨٨ (ج)			عدد البلدان التي تنفذ النهج المنسق في المشتريات			
٨٨ (د)			عدد البلدان التي تنفذ سبلا مشتركة لإدارة الموارد البشرية			
٨٨ (هـ)			عدد البلدان التي تنفذ خدمات مشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
٨٨ (و)			عدد البلدان التي تنفذ خدمات مشتركة للإدارة المالية			
٨٩	١٥٢، ٦٤		النسبة المئوية للبلدان الممتثلة بالكامل للنهج المنسق للتحويلات النقدية	اللجنة الاستشارية المعنية بالنهج المنسق سنويا للتحويلات النقدية		
٩٠	١٥٣		عدد كيانات الأمم المتحدة التي قدمت خططاً إلى هيئات إدارتها من أجل ترشيد إجراءات العمل داخل الوكالات بحلول نهاية عام ٢٠١٣	التقارير السنوية للوكالات		
رابعا - واو - الإدارة القائمة على النتائج						
٩١	١٧١		النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية السنوية غير المشمولة بمبادرة "توحيد الأداء" التي تقوم بإعداد تقارير سنوية عن النتائج	دراسة استقصائية من إعداد المنسق المقيم و/أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية		
٩٢	١٦٦ و ١٦٨		عدد كيانات الأمم المتحدة التي تستخدم الأدوات والمبادئ المشتركة للإدارة القائمة على النتائج على النحو المحدد في دليل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للإدارة القائمة على النتائج	الدراسة الاستقصائية السنوية التي تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقر		
٩٣	١٧٠		عدد كيانات الأمم المتحدة التي أعدت أطرا واضحة وقوية للنتائج من أجل خطط التنفيذ الاستراتيجية لعام ٢٠١٤	استعراض نظري للخطط الاستراتيجية ولوثائق البرامج القطرية		

الرقم	فقرة (فقرات) منطوق قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	التكرار	خط الأساس	الهدف
٩٤	١٧٢		استعراض الإدارة القائمة على النتائج وتقارير النتائج على صعيد المنظومة في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٦	وحدة التفتيش المشتركة		
٩٥ (أ)	١٦٦		متوسط النسبة المئوية للحصة من مجموع الأفراد على الصعيد القطري المخصصين للإدارة القائمة على النتائج وللرصد والتقييم	التقرير السنوي للمنسق المقيم	دراسة استقصائية تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقر	
٩٥ (ب)			متوسط النسبة المئوية للحصة من مجموع الأفراد على مستوى مكاتب المقر المخصصين للإدارة القائمة على النتائج وللرصد والتقييم.			
رابعا - زاي - تقييم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية						
٩٦	١٧٣		عدد الكيانات التي لديها نظام لتتبع التقييمات يشمل حالة تنفيذ التقييمات وردود الإدارة عليها	دراسة استقصائية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقر	سنويا	
٩٧	١٨١		سياسة للتقييم المستقل على نطاق المنظومة جرى إعدادها ومقترح لإجراء تقييم تجريبي على نطاق المنظومة جرى تقديمه للمناقشة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣	تقرير/استكمال مقدم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي	مرة واحدة (٢٠١٣)	
٩٨	١٧٥		النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي توافق بشدة على أن الأمم المتحدة أسهمت في تعزيز قدرات التقييم الوطنية	دراسة استقصائية تجريها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستفيدة من البرامج	كل سنتين	
٩٩	١٨٢		النسبة المئوية لتقييمات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي جرى بشأنها إعداد رد من الإدارة (من الفريق المعني بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)	التقرير السنوي للمنسق المقيم	سنويا	

(أ) في سياق هذا الإطار، وعلى الرغم من الاعتراف أنه كيان تابع للأمم المتحدة وليس صندوقاً أو برنامجاً، فإن صندوق الأمم المتحدة للمرأة مدرج تحت "صناديق الأمم المتحدة وبرامجها".